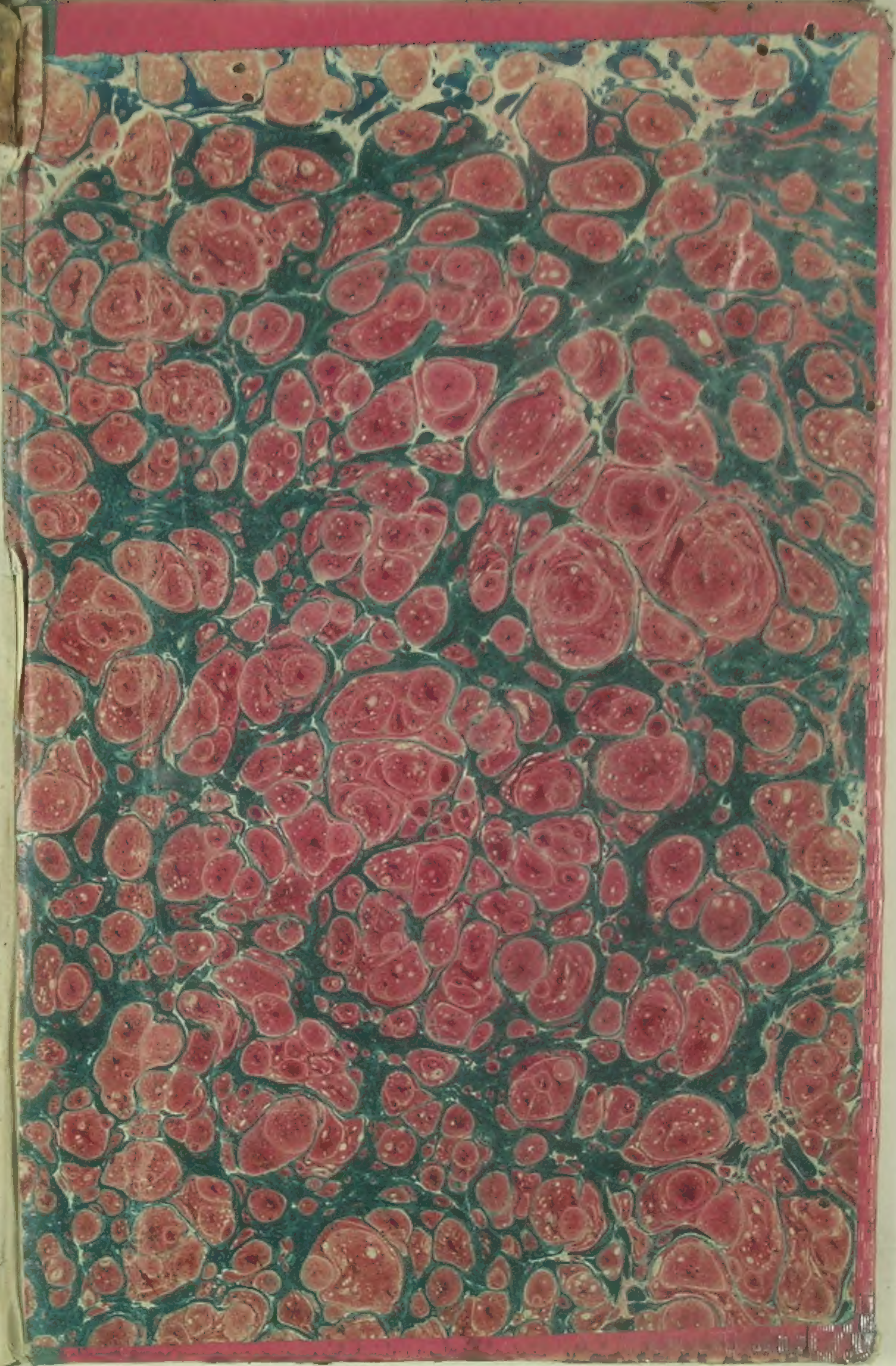


في علمه و
 الملكة احد فاضلة
 عند المذلة
 عند الشقاوة
 عند الحاجة
 في القيمة

يا ارحم الراحمين 462

بركته رسول حضرت نبيك
 واما اعظم حضرت نبي كذا
 آتايه واره في اسلوب
 مسعود اوليود ب
 من عبد الله بن عبد المطلب
 حضرت نبي كذا
 كاره من بوح
 شايخ حضرت نبي كذا
 بن
 بن

Süleyman 1911 Kültürhanesi
 Hacıdan Hüsnü Pr.
 462



حوض صغير كروي منه رجل نهرا او جرى فيه الماء وتوضؤ
ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر فكري منه رجل آخر
نهرا او جرى فيه الماء وتوضؤ جاز وضوء الكل وتأويله
اذا كان بين المكانين قليل مسافة وفي مسلة ^{التي} بين
اذا كان بينهما قليل مسافة كان الماء الثاني طاهرا كذا
قال خلف ابن ايوب ونصار ابن يحيى وهذا لانه اذا كان
بين المكانين مسافة فالماء الذي استعمله الاول يردّه
عليه ما جاز قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا يظهر حكم
الاستعمال اما اذا لم يكن بينهما مسافة فالماء الذي استعمله
الاول قبل ان يردّه عليه ما جاز يجتمع في المكان الثاني
ويصير مستعملا فلا يظهر بعد ذلك من قاضي خان في فصل
الماء الراكد مسائلا ما يقع في البئر الواقع بينها انواع منها
ما لا يفسد ومنها ما يفسد جميع الماء ومنها ما يفسد
البعض اما الاول الادنى الطاهر اذا غرس في البئر لطلب
الدواء او البترد وليس على اعضاء نجاسة وخرج حيا فانه
لا يفسد والماء طاهر وطهور ولا ينزع منه شيء وكذا لو
وقعت الشاة وخرجت حية الا ان هنا ينزع عشرون

ولو التسكين القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزع شيء وتوضؤ
طاهر منه جاز وذكر في الكتاب الحسن ان ينزع منها
دلاء ولم يقدر وعن محمد في كل موضع ينزع لا ينزع اقل من
عشرين ولو الا ان الشرح لم يرد ينزع ما دون العشرين
وكذا الحمار والبعل اذا وقع في بئر وخرج حيا ولم يصب الماء
ثم الواقع وان اصاب ينزع جميع الماء وكذا لو وقع في البئر
ما يؤكل لحمه من الابل والبق والطيور والدجاجه المحبوسة
وان كانت بخلافه فوقع في البئر وخرجت حية لا يتوضؤ
من ذلك البئر استحسانا واحتياطا وثقة وان توضؤ جاز
كما لو شربت من اناء وكذلك سكان البيت كالغارة والهرقة
والحيّة اذا وقعت وخرجت حية عند ان حنيفة ينزع
دلاء عشرة او اكثر كراهة السور وان لم ينزع وتوضؤ جاز
وكذا الصبي اذا دخل يده في البئر او الاناء لا يتوضؤ منه
استحسانا ما لم ينزع منه وان لم ينزع وتوضؤ جاز واما ما
يفسد ماء البئر فهو على نوعين احدهما ينزع منه كل الماء
والثاني ينزع منه البعض اما الاول اذا وقعت فيه قطرة
من الخمر او غيرها من الامثلة التي لا تحل شربها او الدم

او البول بول الصبي والجارية فيه سواء وكذا بول ما يؤكل
لحمه وما لا يؤكل قاضي خان في فصل البرقارة ماتت في دهن
يفسد الدهن جامدا قويا ماحولا وينتفع بالباقي اطلاقا وكل
شيء وان كان ذائبا لا ينتفع به في الايدان الا ان يغسل في
قول ابي يوسف من قاضي خان الحديث اذا توضأ في ارض
المسجد لا يجوز الصلوة فيها في قول ابي حنيفة وابي يوسف
لان عندهما الماء المستعمل نجس وان توضأ في اناء في
المسجد جاز عندهم ويكره التخرج في المسجد وما يصير الماء
مستعملا بازاله للحديث والنجاسة يصير مستعملا بالغسل للاكل
قبل الطعام وبعد من قاضي في فصل الماء المستعمل الطحال
والكبد طاهران قبل الغسل حتى لو اطلق به وجه الخفق وصلى
جازت وما يبقى من الدم في عروق المذكاة بعد الذبح لا
يفسد اللحم الثوب وان نجس وعن ابي يوسف يفسد الثوب
اذا نجس في رواية ولا يفسد القدر الدم الذي يظهر على
راس الجرح واستنخ ولم يسئل ليس نجس في قول ابي يوسف
وقال محمد بن نجس مرخان في فصل الاشياء امرأة صلت
وسعها صبي ميتا ان لم يكن استهل فصلوتها فاسدة غسل

او لم يغسل وان كان قد استهل ولم يغسل فكذلك فان
كان قد غسل جازت صلوتها والمستحب ان لا يصلى على هذه
الحالة احبابه عمير ومضى على ذلك ايام جازت الصلوة
فيه عند علمائنا لانه لا يصير خرا في الثوب فان كان في فصل
النجاسة اذا صلى ومعه نجاسة مسك ان كانت النجاسة يابسة
جازت صلوة لانها بمنزلة المدبوغة وان كانت رطوبة
ان كانت نجاسة رابة مذبوغة جازت صلوة لانها طاهرة
وان لم يكن مذبوغة فصلوة فاسدة والمسك حلال على
كل حال يؤكل في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال بان
المسك دم لانها وان كانت دما فقد تغيرت فيصير طاهرا
كروماد العذرة الصبي اذا بال في الثور او مست المرأة
الثور بحرفة مبلولة نجس ثم جازت ان كانت النجاسة
قد بليت ولم يبق بليتها قبل الصاق الخبز بالثور للنجس
الخبز لان النار لما اكلت البلة صار كالارض اذا بليت
بالشمس وان المتك الخبز بالثور حال البلة فالخبز نجس
وقيل ان كان الخبز خبز الحنطة او الشعير لا يتنجس وان كان
الخبز خبز الارز او الجاودس يتنجس لان ذلك ينشف

من قاضي خان من ذلك الفصل الماء الذي يسيل من فم النايبر
ظاهر وهو الصحيح لانه متولد من البلغم من قاضي خان اذا احرق
الرجل راس شاة قد تلطخت بالدم ولم يغسل وطبخه في قدر
جلز ولا يفسد المرققة اللحم اذا كان عليه دم مسفوح كان نجسا
وان لم يكن من الدم المسفوح لا يكون نجسا الطاهر اذا وقع
في قدر ومات فيه ان وقع حلة الغليان فاكل فاسد يهراق
جميع ما كان فيه وان وقع بعد ما سكن من الغليان يصب
المرقة ويغسل اللحم الذي كان فيه ويؤكل فمن خان من ذلك
الفصل ولائاس بالصلوة على العجالة ان كانت موصوعة على الارض
لانها بمنزلة السير وان كانت في عنق الدابة وهي تسيار او لا
تسير فهي صلاة على الدابة واذا صلى في ملك الغير فهو على وجهين
ان كان مسلما او كافرا فان كان كافرا لا يجوز لانه لا يرضى بصلوة
المسلم في ارضه وان كانت لمسلم فان كانت مزروعة او مكرونة
لا يصلى لانه لا يرضى به صاحب الارض وان لم يكن مزروعة
لا يرضى بها الصلوة فلائاس به لان صاحب الارض يرضى بذلك
وان ابتل بين ان يصلى في ارض غير مزروعة وبين ان يصلى
في الطريق كانت الصلوة في الطريق اولى لانه حقا في الطريق

ولا حق له في ارض الغير من قاضي خان من ذلك الفصل اذا خاف
الرجل خروج البول فغشى احليله بقطنة ولولا القطنة يخرج
منه البول فلائاس به ولا ينقض وحنوده حتى يظهر البول على
القطنة وان ابتل الطرف الداخل من القطنة فكذلك ما لم
يبتل الطرف الظاهر منها قاضي خان في فصل فيما ينقص
الوضوء اذا استيقظ الرجل من منامه فوجد على طرف احليله
بللة لا يدري انما مني او مذي فانه يغسل الا ان يكون قد
انتشر ذكره قبل النوم فلا استيقظ وجد البللة فهنا لا غل
عليه لانه اذا كان منتشرا قبل النوم فوجد من البللة بعد
الانتباه يكون من آثار ذلك الانتشار فلا يلزم الغسل الا ان
يكون اكثر رايه انه مني فيحذر يلزم الغسل اما اذا كان
ذكره ساكنا حين نام يجعل تلك البللة منيا ويلزم الغسل
قال شمس الائمة الخلواني هذه مسألة يكثر وقوعها والناس
عنها غافلون فلا بد من حفظها قاضي خان في فصل فيما
يوجب الغسل ويجوز المسح على الخف يكون من اللبد وان
لم يكن منعلا لانه يمكن قطع المسافة به وكذا على الخف الذكر
يقال بالفارسية پيش بند وهو ان كان مشدوا مشدقا

وما يقال بالفارسية جارق ان كان يسار القدم لا يرى من
الكعب ولا من ظهر القدم الا قدر اصبع او اصبعين جاز المسح
عليه في قولهم وان لم يكن كذلك فعلى قياس ظاهر الرواية
وهو قول عامة المشايخ لا يجوز وبعضهم جوزوا ذلك
لان عوام الناس يسافرون به خصوصا في بلاد المشرق
قاضي في فصل المبيع ولا يترك في المسجد لافوق البواري ولا
تحتها لان امرنا بتعظيم المسجد وصونها بالنجاسة فباخذ
النجاسة بثوبه ولا يلقبها في المسجد فان اضطر الى ذلك كان
اللقاء فوق الحصار من الالتقاء تحت الحصار لان
البواري ليست بمسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة فان
لم يكن فيه بواري يدفن في القرب او تحت الدرك الحصى
ولا يتركها على وجه الارض ولا يترك على اساطين المسجد ولا
على حيطانه من الداخل الى القبلة او غيرها ويكره مع الرجل
من الطين والردغة باسطوانة المسجد او يحاط به وان مسح
بقطعة حصير ملقاة في المسجد لا يصل عليها الاولى ان لا يفعل
فان فعل فلا بأس به وان مسح بقراب المسجد ان كان القرب
بمحوها في ناحية غير منبسط فلا بأس به وان كان منبسطا مفرقا

يكرو لان بمنزلة ارض المسجد ولو مسح بخشبة موضوعة
في المسجد فلا بأس به لان الخشبة ليست من المسجد قاضي من
فصل في المسجد ولا يجوز ان يتخذ في المسجد طريقا يمر عليه
من غير عذر فان فعل بعذر جاز ويصل في كل يوم تحية
المسجد مرة واحدة لاني كل مرة قاضي من ذلك وعن ابن
يوسف ذكره الناطقي في الواقعات اذا بنى في ارض الغصب
مسجدا او حماما او خانوتا فلا بأس بالصلوة في المسجد ولا
يستأجر الخانوت والحمام ويدخل الخانوت لشري المتاع
واما الصلوة في ارض الغير ان كانت لذية يكره لانه يابى
ذلك ويتضرر به وان كانت لمسلم فان لم يكن مزروعة
ولا مكروبة فلا بأس لان صاحبها لا يتضرر به وان كانت
مزروعة او مكروبة فان كان بينهما صداقة ومودة
او كان صاحبها حسن الخلق يرضى بذلك فلا بأس به قاضي خان
من ذلك الفصل ولو افتتح الصلوة في مسجد ثم اقيم في
مسجد قالوا فانه يقطع الصلوة ويصلي بالجماعة ما لم يصل
اكثر الصلوة ولو افتتح الصلوة في منزله ثم تسمع الاقامة
في مسجد او مسجد آخر انه يتم الصلوة اذا كان امام الحي

زانيا او اكل الربوا له ان يتحول الى مسجد آخر خان من
ذلك الفصل ولا بأس بان يترك سراج المسجد في المسجد
الى ثلث الليل لان لهم ان يؤخروا الصلوة الى ثلث الليل
ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف ذلك او كان
ذلك معتادا في ذلك الموضع ويجوز ان يدرس الكتاب
بصوته قبل الصلوة وبعدها ما دام الناس يصلون فيه قاضيا
من ذلك الفصل ويكثر المقتدي مع الامام فان قال
المقتدي الله اكبر وقوله اكبر وقع قبل الامام قال الفقيه
ابوجعفر لا يصح انه لا يكون شارعا عندهم وكذا لو ادرك
الامام في الركوع فقال الله اكبر الا ان قوله الله كان في قيام
وقوله اكبر وقع في ركوعه لا يكون شارعا في الصلوة واجموا
على ان المقتدي لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام
عن ذلك لا يكون شارعا في الصلوة في اظهر الروايات
خان في باب افتتاح الصلوة رجل انتهى الى الامام بعد
ما ركع الامام ورفع رأسه من الركوع فكبر المقتدي للا
فتاح وركع وسجد سجدين مع الامام لم يكن المقتدي
مدركا لتلك الركعة لما عرف ولا يفسد صلاته وكذا لو

ادرك الامام في السجدة الاولى فكبر وركع وسجد
سجدين لم يفسد صلاته بخلاف ما اذا ادرك الامام
بعد ما ركع وسجد سجدة واحدة ورفع رأسه من
السجدة فاقترى به الرجل وركع وسجد سجدين حيث
يفسد صلاته لان المقتدي اذا شرع في صلوة الامام بعدما
رفع الامام رأسه من الركوع قبل ان يسجد وبعد ما يسجد
ولم يرفع رأسه من السجدة كان عليه متابعة الامام في
السجدة وان لم يكن السجدة محسوبة من صلاته فلم يوجب
منه الا زيادة ركوع فلم يفسد صلاته اما اذا شرع في صلاة
الامام بعد ما رفع رأسه من السجدة لم يكن عليه متابعة
الامام في السجدة فكان آتيا بزيادة ركوع وبجود وزيادة
ركعة قائمة في الصلوة موجبة لفساد الصلوة قاضي خام
في فصل فيمن يقع الاقتداء بالمرأة اذا وضعت ولدها في
الصلاة تفسد صلاتها ولو جاء الصبي وارضع من ثوبها
وهي كارهة فنزل لبنها فسدت صلاتها وان مض مضمة
او مصتين ولم ينزل لبنها لم يفسد صلاتها وان مض ثلث
مصاة تفسد صلاتها وان لم ينزل اللبن اذا قرأ المصل

من المصحف فسد صلاته في قول ابن قتيبة في فصل فيما
يفسد الصلوة وان كانت المرأة في الصلوة فجاءها زوجها
بين الخدين فسدت صلاتها وان لم ينزل منها بلية وكذا
لو قبلها بشهوة او غير شهوة او مستها بشهوة ولو
نظر الى فرج المطلقة طلاقا رجعيًا عن شهوة يصير
راجعا ولا يفسد صلاته في رواية وكذا لو نظر الى فرج
امراة بشهوة حرمت عليه لمها وابنتها ولا يفسد صلاته
في رواية ولو صلى الرجل في قميص محلول الجيب فوقع بصره
في الركوع والتجود على فرجه ذكرنا انه لا يفسد صلاته
وفي رواية يفسد وهو اختيار الشيخ الامام ابي بكر محمد
ابن الفضل ولو نظر انسان من تحت الفميص وراى
عورة المصلى لا يفسد صلاته ولو قبل المصلى امراة ولم
يشتهها لم يفسد صلاته قاضي من ذلك الفصل اما الخطاء
في الاعراب اذ لم يغير المعنى لا يفسد الصلوة عند الكل
كما لو قرأ ان المؤمنين والمؤمنات او قرأ ولم يجعل
عوجا بالنصب او قرأ قواما مكان قواما او قرأ الحمد
لله بنصب الدال وينصب نون الرحمن ويميم الرحيم او

قرأ نعيد بفتح الباء او بكسر الباء فان ذلك لا يفسد
الصلوة لان الخطاء في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه
فيعذر ولهذا لو قال لرجل زينب بالخفض او قال امراة
زينت بنصب التاء يحد الله يفهم من الخطاء ما يفهم
من الصواب ابن قتيبة في فصل قراءة القرآن واما قراءة الماشي
والمحترف ان كانا متنبها لا يشغله العمل والمشي جاز والآخر
فلا وتكلموا في قراءة القرآن عند القبور فقال ابو بكر
وقال محمد لا يكره ومشايخنا اخذوا بقول محمد واعتادوا
اجلاس القارى في المقابر وقراءة آية الكرسي وسورت
الاخلاص والفاحة وغير ذلك رجا ان يونس الموتي
بذلك وقراءة القرآن من المصحف اولى من القرآن طهر
القلب لما روي عباد بن الصامت رضي الله عنه
عن رسول الله عه انه قال افضل عبادة امتي قراءة القرآن
نظرا ولان فيه جمعا بين العبادتين وهو النظر في المصحف
وقراءة القرآن وتكلموا في قراءة القرآن في الفراش مضطجعا
والاولى ان يقرأ على وجه يكون اقرب الى التعظيم قاضي
في فصل سجدة التلاوة واما القراءة في الفرايض بخواتم السور

روي عن محمد انه لا يكره لما روي عن عبد الله بن مسعود
رض انه قراء في الفجر في السفر قلاد عوا الله او ادعوا الرحمن
الآية ورسول صلعم قراء في الصلوة قل يا اهل الكتاب تعالوا
الى كلمة سواء بيننا وبينكم وفي غير الروايات لا يوجب حفز
للباس ان يقرأ من اول السورة او من وسطها او آخرها
وان قراء آخر السورة في الركعة يكره ان يقرأ آخر سورة
اخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو الصحيح
في خان من ذلك الفصل وقراءة سورة الاخلاص ثلاث مرارة
عند ختم القرآن استحسنته مشايخ العراق الا ان يكون الختم
في المكتوبة فلا يكرر سورة الاخلاص ولا لباس بالخلوة والمجا
عة في بيت فيه معصف لان بيوت المسلمين لا يخلو من
ذلك قاضي من ذلك ولا لباس للحايض والجنب مستر المصنف
اذا كان في خريطة او غلاف غير مشرذ ويكره ان يأخذ بكرة
في ظاهرها رواية ولا لباس ان يأخذ كتب الفقه بكرة وان
كان لا يخلو من آيات لتكرر الحاجة خان من ذلك ايضا
وللمسافر ان يترك السنن عند البعض وقال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل لا يرخص له في ترك السنن ولا

فصرها ولا يسافر المرأة بغير محرم ثلاثة أيام وما فوقها
واختلف الروايات فيما دون ذلك قال ابو يوسف اكره
لها ان تسافر يوما وهكذا روي عن ابي رح خان في باب
صلوة المسافر ولا يصلي صلوة العيد راكب كما لا يصلي
المكتوبة والجمعة بخلاف صلوة الجنائز لانها ليست
بصلوة من كل وجه هكذا قال بعض المشايخ وفي الروايات
الظاهرة اذا صلوا على جنازة ركبانا في القياس يجوز وفي
الاستحسان لا يجوز والسهو في صلاة العيد وصلوة
الجمعة والمكتوبة وصلوة التطوع سواد ومشايخنا قالوا لا
يسجد للسهو في العيدين والجمعة لئلا يقع الناس في الفتنة
خان في باب آخر صلوة العيد وينبغي ان يكون غاسل الميت
على الطهارة ويكره ان يكون حايضا او جنبا ولا لباس بجلوس
الحايض والجنب عنه وقت الموت امرأة ماتت والولد
مضطرب في بطنها قال محمد يشق بطنها ويخرج الولد لا يبيع
الا ذلك قاضي في باب غسل الميت وليس في غسل الميت
استعمال القطن في الروايات الظاهرة وعن ابي رح انه يجعل
القطن المحلوج في مخيذه وفيه وبعضهم قالوا يجعل المحلوج

في صياحه اذنيه ايضا وقال بعضهم يجعل في دبره ايضا
وهو قبيح ^{فان} خان من ذلك الباب مات رجل في السفينة فانه
يغسل ويكفن ويصلى عليه ويلقى في البحر ولا بأس بان يدفن
اثنان او ثلاثة او خمسة في قبر واحد عند الضرورة
ويجعل بين كل اثنين حاجزا من التراب هكذا فعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم في بعض الغزوات فان من ذلك الباب رجل
افطر في رمضان لمرض كان عليه القضاء ولا يجوز له
الفدية فان مات قبل ان يبرأ فلا شيء عليه لانه لم يدرك
عدة من ايام آخر وعليه ان يوصى بالفدية ويعتبر ذلك
من ثلث ماله عندنا وان لم يوصى وتبرع الورثة عنه جاز
ولا يلزمهم من غير ان يصلى عندنا خلافا للشافعي ^{فان} خان
في الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الافطار ويستحب
ان يصوم يوم عاشورا ويصوم يوما قبله ويوما بعده
ليكون مخالفا لاهل الكتاب قاضي ^{من} الفصل الرابع ولو
ابتلع سلكه وطرףها بيمين او خشبة وطرףها بيمينه او ادخل
اصبعه في دبره او اخرج بزاقة من الفم الى الدفن ولم
ينقطع فابتلعها لا يفسد صومه قاضي ^{من} الفصل الخامس

واذا اوج قبل طلوع الفجر فاما خشى الصبح اخرج وامني بعد
الصبح لا قضاء عليه كما في الاختلاف وان بدا للجماع ناسيا
او اوج قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر والناسي تذكر ان نزع
نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية وان
دام عليها حتى نزل ماؤه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
عليه القضاء لان الدوام على الفعل له حكم الابتداء ولا
كفارة عليه لان ادخال الفرج او لام يكن على وجه التقدي
وقال بعضهم ان مكث ولم يحرك لا كفارة عليه وان حرك
نفسه بعد التذكر وبعد طلوع عليه القضاء والكفارة
وهو يظهر ما لو اوج امراته ثم قال لها ان جامعك فانت
طالق ان نزع نفسه لا يحنث وان لم ينزع ولم يحرك حتى
نزل ماؤه واستنزع لا يحنث وان حرك نفسه يقع الطلاق
ويصير رجلا بالحرمة الثانية ^{فان} خان من الفصل السادس
وان احلم في نهار رمضان ثم اكل متعمدا كان عليه الكفارة
وان كان جاهلا فذلك في طاهر الرواية عن ابي عبد الله وعن
محمد ان استغنى فقيها فافتاه بالفطر ثم اكل بعد ذلك
متعمدا لا كفارة عليه وهو الصحيح ^{فان} خان من الفصل السابع

ولو ابتلع سلكه ولم يغيبها من يده او ادخل خشبة في دبره
ولم يغيبها من يده او ادخل اصبعه في دبره ثم اكل بعد
ذلك متعمدا فان كان جاهلا عليه القضاء والكفارة
وان كان عالما عليه القضاء والكفارة قاض من ذلك
الفصل ايضا ولو اراد ان يقول الله تعالى صوم يوم فجرى
على لسانه صوم شهر مكان يوم كان عليه صوم شهر
وكذا اذا اراد شيئا فجرى على لسانه الطلاق والعتاق
او النذر يلزمه الطلاق والعتاق والنذر فان في فصل
في النذور ولو صلى العشاء والتراويح والوتر بمنزله
ثم اتم قوما آخرين في التراويح ونوى الامامة كره له
ولا يكره للقوم ولو لم ينوى الامامة او لا وشرع في الصلوة
فاقتدى به الناس في التراويح لم يكره لواحد منهم فان
في فصل في بين التراويح وعن ابي حنيفة ان كان يجتمع في
شهر رمضان احد وستين ختمة ثلاثين في الايام
وثلاثين في الليالي وواحدة في التراويح وعنه انه صلى
ثلاثين سنة سنة الفجر بوضوء العشاء فان في فصل
في مقدار القراءة وعن ابي بكر الاسكاف انه سئل يجعل

4
الامام الفريضة قراءة على حدة او يخلط فيقرأ البعض
في الفريضة والبعض في التراويح قال يميل الى ما هو اخف
على القوم وسئل ايضا عن الامام اذا فرغ من التشهد
في التراويح ايزيد عليها ام يقتصر قال ان علم انه لا يثقل
على القوم يزيد من الصلوات والاستغفار وان علم
انه يثقل على القوم لا يزيد وعن بعض المشايخ من لم
يكن عارفا باهل زمانه فهو جاهل قاض من ذلك الفصل
ايضا قالوا ولا ينبغي للقوم ان يقدوا في التراويح للخشوع
وكن يقدّمون الدرس يخون فان الامام اذا كان يقرأ
بصوت حسن يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير وكذا
لو كان الامام لجانا لا بأس بان يترك مسجده وكذا لو كان
غيره اخف قراءة واحسن خان من ذلك الفصل ايضا
رجل قال لغيره بالفارسية دختر خوش مراد ادى فقال
دارم لا يكون نكاحا وكذا لو قال لامرأة مرا باش اوى
باشيدى فقال باشيدم لا يكون نكاحا ولو قال مرا
باشيدى بزنى فقالت باشيدم يكون نكاحا قاضي خان
في كتاب النكاح وان اقرت المرأة انه زوجها واقر

الرجل انها امراته يكون ذلك نكاحا وتضمن اقاربهما
بذلك انشاء النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرا بعقد لم يكن
لان ذلك كذب محض وهو كما قال ابو حنيفة اذا قال الرجل
لامراته لست لي بامراة ونوى به الطلاق يقع ويجعل
كأنه قال لست لي بامراة لاني قد طلقتك ولو قال لم
اكن تزوجتها ونوى به الطلاق لا يقع لان ذلك كذب
محض لا يمكن تصحيحه وجعل قال للمبانة راجعتك
على كذا بحضور من الشهود يكون نكاحا وان لم يذكر
مالا قالوا لم يكن نكاحا وهكذا ذكر الحاكم رحمه في المستنبط
وكذا لو قالت المبانة لزوجها ردت نفسي عليك فهو
بمنزلة الرجعة وقال بعضهم اذا قال للمبانة او للمخلاة
راجعتك بحضور من الشهود فقالت قبلت يكون نكاحا
ولو قال ذلك لاجنبية لم يكن بينهما نكاح بحضور من
الشهود فقالت المرأة رضيت لا يكون نكاحا حان من
هذا الكتاب رجل قال لحضرة الشاهدين تزوجت
فلانة فبلغها الخبر بحضرة الشاهدين فقبلت لم يجز
في قول أبي حنيفة ومحمد حان من ذلك الكتاب اما في الخلع

في التلقين اذا قلن الرجل امراته اخلعت نفسي منك
بمهر ونفقة عدتي فقالت ذلك اختلف المشايخ فيه
قال بعضهم اذا لم تعرف معنى اللفظ ولم تعلم ان هذا
لفظ الخلع فيما بين الناس لا يصح الخلع هو الصحيح
قال المنصور ينبغي ان يقع الطلاق ولا يبرأ الزوج
في المهر ونفقة العدة كما لو خلع امراته الصغيرة
فقبلت فانه يقع الطلاق ولا يسقط المهر والنفقة ^{فان}
ايضا من هذا الكتاب رجل تزوج امراة على انه مديون
فاذا هو قروي يجوز النكاح ان كان كفوا ولا خيار لها
رجل طلب من امراته نكاحا بحضور من الشهود فقالت
المرأة لي زوج وقال الرجل ليس لك زوج فقلت المرأة
ان لم يكن لي زوج فقد زوجت نفسي منك وقبل الزوج
ولم يكن لها زوج قالوا يجوز هذا النكاح لان التعليق
بشرط كايين تنجي ^{فان} من هذا الكتاب ايضا امرأة طلقها
زوجها فارادت ان تزوجها الزوج فقال الزوج لا
اتزوجك حتى تقيني ما لك علي من المهر فوسعت
مهرها علما ان تزوجها ثم آتت ان تزوجها قال ابو القاسم

الصغار الهبة باطلة وفي بالشرط او لم يف لانها جعلت
المال عوضا للزوج على كاحيها وفي النكاح لا يكون
العوض على المرادة وقال خلف ربه يصح الهبة تزويجها
او لم يتزوجها في فصل في النكاح على الشرط وعنه
اذا تزوج امرأة على انها يكون فوجدها غير كان عليه
كل المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها لا تستحق
بعقد النكاح في خان من ذلك الفصل ايضا وفي المنتقى
اذا تزوج امرأة بشهادة الشاهدين فسمع احد
الشاهدين ولم يسمع الآخر ثم اعاد على الذي لم يسمع
قال النكاح جائز استسناا اذا كان المجلس واحدا وان
اختلف المجلس لا يجوز قال الخاتم ابو الفضل ردة حكى
عن ابي يوسف انه لا يجوز حتى يسمعها معا في خان في فصل
في شرايط النكاح رجل تزوج امرأة بشهادة الله ور
سوله كان باطلا لقوله عزم لا نكاح الا بشهود وكل
نكاح يكون بشهادة الله ورسوله كان باطلا وبعضهم
جعلوا ذلك كفرا لانه يعتقد ان الرسول يعلم الغيب
ولو كفر قاضي من ذلك الفصل ايضا الوي اذا زواج

11
البيك بالافقة ثم اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج بالكل
النكاح نسكت وقالت لابل رددت كان القول قولها
عندنا كما مستعير اذا ادعى ردة العارية وانكر المعير
كان القول قول المستعير لانه ينكر الضمان على نفسه كذا
ههنا الزوج يدعى لزوم العقد والمرأة تنكر فكان
القول قولها قاضي في خان من ذلك الفصل ايضا اذا تزوج
الصغير والصغيرة بخير اذن الوي فبلغا لم يجز نكاحهما
حتى يميزا بعد البلوغ والعبد والامة اذا تزوجا بخير
اذن المولى ثم اعتقا جاز نكاحهما من غير اجارة في خان
من ذلك الفصل ايضا ولو وكل رجلا بان يزوجه امرأة
فزوجه الوكيل بنت نفسه ان كانت البنت صغيرة لم يجز
في قولهم وان كانت كبيرة فلكذلك في قول ابي حنيفة وقال
صاحبه يجوز ذلك ولو تزوجه الوكيل اخته جاز في قولهم
جميعا قاضي في خان في فصل في الوكالة ولو وكل رجلا ان
يزوجه امرأة تزوجه امرأة عمياء او سلاء او رقاء
او مجنونة او صغيرة لجامع او لاجماع حرة او امه
ليست بكفولة مسلمة او كتابية جاز في قول ابي حنيفة

قاضي من ذلك الفصل ايضا اذا وكل رجلا بان يزوجه
فلانة بالف درهم فزوجها آياه بالفين ان اجاز الزوج
جاز وان رد بطل وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها
فالمخير باق ان اجاز كان عليه المسمى لا غير وان
رد بطل النكاح ويجب مهر المثل ان كان اقل من المسمى
والا وجب المسمى وان لم يرض بالزيارة فقال الوكيل ان
اغرم الزيادة والزمك النكاح لم يكن له ذلك قاضي من
ذلك الفصل ايضا فالنصرانية واليهودية لا يكون كفوا
للمسلم حتى ان المسلم اذا وكل بالنكاح فزوجته نصرانية
او يهودية لا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد لان الوكالة
تقتد عندها بالاكفاء قاضي في فصل في الكفاية والوصى
لا يملك النكاح الصغير والصغيرة اوصى اليه الاب بذلك
او لم يوص وروي هشام عن ابي حنيفة وهو قول مالك
ان اوصى اليه الاب جاز له تزويج الصغير والصغيرة وقال
ابن ابي ليلى هو وبي في الوجهين خان في فصل في الاولياء
ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم على الفاعل المفقول
وابنته وكذا لو لاط بامرأة لا يحرم عليه امها وابنتها

قاضي خان في باب في المحرمات واذا فجر الرجل بامرأة ثم
تاب يكون محرما لبنتها لانه حرم عليه نكاح ابنتها على
التابيد وهذا دليل على ان المحرمية ثبت بالوطى الحرام
وبما ثبت به حرمت المصاهرة خان من ذلك الباب واذا
كانت المرأة مع ابنة مشتهاة لها في فراش فند الرجل
يه الى امراته ليخرجها الى فراشه ليحيا معها فاصابت يد الرجل
بنت المرأة فقرصها باصبعيه على ظن انها امراته فان
فقت يه على البنت وهو يشتمى بها حرمت عليه امراته
وان كان يظن انها امراته لوجوه المتشبهة عن شهوة وان
اختلفا في الشهوة فالقول قول الزوج لانه ينكر المحرمية
خان من ذلك الباب ايضا اذا تزوج المسلم كتابية جبرية
في دار الحرب يجوز ويكره فان خرج بها الى دار الاسلام
بقي على النكاح خان من ذلك الباب ايضا ولا يجوز نكاح
منكوحة الغيد ومعتدة الغير عند الكل ولو تزوج بمنكوحة
الغير وهو لا يعلم انها منكوحة الغير فوطئها يجب
العدة وان كان يعلم انها منكوحة الغير فوطئها
لا يجب العدة متى لا يحرم على الزوج وطئها خان من

من ذلك الباب ايضا واذا تزوج الذي كافرة معتدة
من كافر جاز في قول أبي حنيفة ولو أسلم بقاء على النكاح
وان تراخى الامر الى القاضي لا يبطل القاضي النكاح بينهما
خلافا لابي يوسف ومحمد ولو كانت الكتابية في عدة
مسلم لا يجوز لمسلم ولا الذي ان يتزوجها حتى تنقضي
عدتها والذي اذا اباه امراته الذمية فتزوجها مسلم
او ذمي من ساعته ذكر بعض المشايخ انه يجوز له نكاحها
ولا يباح له وطئها حتى يتبين لها بحبضة في قول أبي حنيفة
وفي قول صاحبه نكاحها باطل حتى تعتد بثلاث حيض
فإن كان من ذلك الباب ايضا رجل وطئ امرأة أبي حرمته
على أبيه وكان على الأب كل المهر ان دخل بها فان قال الابن
علت انها علي حرام وتعدت افساد النكاح كان عليه
الحل ولا يرجع عليه الاب بما عزم من المهر لان وجوب
الحل عليه يمنع وجوب الضمان وان لم يعلم الابن بذلك
وطئها عن شبهة لا حد عليه ويحرم على أبيه ويجب
المهر على الاب ولا يرجع على الابن لانه لم يتعد الفساد
وان قبل امرأة أبيه عن شهوة حرمته على أبيه ويجب

المهر على الاب ان كان دخل بها فان قال الابن تعدت افساد
النكاح رجع الاب عليه بما عزم منه المهر وان لم يتعد
الفساد لا يرجع للمهر من ذلك الباب ايضا المطلقة
الثلاث اذا اتت الزوج الاول وقالت تزوجت بزوج
آخر ودخلني وطلقني وانقضت عدتي ان كانت ثقة
او وقع عند الاول انها صادقة وكان ذلك بعد مدة ينقضي
فيها العدة وان كان ذلك اربعة اشهر فصاعدا فهل للزوج الاول
ان يتزوجها وان كان بعد مدة لا ينقضي فيها العدة ان
لا يحل وكذا لو اقترنت المرأة بذلك وانكر الزوج الثاني
حل نكاحها للاول ولو اقر الزوج الثاني بذلك وانكر المرأة
مدخل الثاني لا يحل للاول وان كان الاول تزوجها بعد
مدة ولم يقل المرأة شيئا ثم قالت تزوجتني وكنت في
عدة الثاني او قالت كنت تزوجت بالزوج الثاني ولم يظ
ن قالوا ان كانت عاملة بشرائط الحل للاول لا يقبل قولها
والاول ان يمسكها المرأة وان كانت جاهلة قبل قولها
قامت في فصل في اقرار الزوجين ولو قال لامرأته
هي ابنتي من النسب ولها نسب مهروف لا يفرق بينهما

وان كان مثلها يولد لمثلها وكذا لو قال هي امي وله ام معروف
ولو قال لها هي ابنتي وليس لها نسب معروف ومثلها
يولد لمثلها وثبت على اقراره فرق بينهما فان كان من ذلك الفصل
ايضا رجل غاب عن امراته وهي بكر او ثيب فتزوجت بزوجه
آخر وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفة الاولاد للاول ويجوز
للاول دفع الزكوة للاولاد من الثاني ويجوز شهادتهم
له ولا يجوز للزاني دفع الزكوة الى ولده من الزنا وعن ابي
انه رجع عن هذا وقال لا يكون الاولاد للاول انما هم الثاني
وعليه الفتوى فان في فصل في مسائل النسب رجل تزوج
امراة بالف على ان كل الالف مؤجلة ان كان الاجل معلوما
يصح التأجيل وان لم يكن لا يصح واذا لم يصح التأجيل يؤمر
الزوج بالتجديد قدر ما يتعارفه اهل البلدة ويؤخذ منه الباء
بعد الطلاق او بعد الموت ولا تجوز القاضى على تسليم الباقي
ولا يحسم قاضي في باب في ذكر مسائل المهر رجل تزوج امرأة
بالف على ان لا ينفق عليها ومهر مثلها مائة كان لها
الالف والنفقة اذا تزوج بذات رحم محرم منه نحو الام وابنت
والاخت والحالة والعمة او تزوج بامرأة ابيه او ابنة ودخل

بها لا حد عليه في قول ابي حنيفة وعليه مهر مثلها بالغاما يبلغ
وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي ان علم انها ذات رحم
محرم منه عليه الحد ولا مهر عليه وان لم يعلم كان عليه المهر
ولا حد عليه فان من ذلك الباب ايضا رجل تزوج ابنته
الصغيرة كذا لم ان يطالب الزوج بالمهر وليس له ان يطالبه
بالنفقة اذا كانت لا تطيق الرجال ولا يحتمل الجماع لانت
النفقة جزاء الاحتباس بحق الزوج والصغيرة التي هذه
حالتها لم تكن محبوسة بحق الزوج واما المهر بدل المبيع
وقد ملك بضعها فيطالب به امرأه زوجت ابنتها الصغيرة
وقبضت مهرها ثم ادركت الصغيرة وطلبت المهر من الزوج
فان كانت الام وصيت الاب لم يكن لها ان تطلب المهر من
الزوج لانه يرى بدفع المهر الى الام وان يكن وصيته كان
لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم الزوج يرجع بذلك على الام
لان الام اذا لم يكن وصيته لم يكن لها حق القبض ولا التصرف
في مالها وكان الدفع اليها كالدفع الى اجنبي وكذا الجواب
فيما سوى الاب والجد اب الاب والقاضى لان غير هؤلاء
لا يملك التصرف في مال الصغير فلا يملك قبض صداقتها

وان كان عاقدا بحكم الولاية والوكالة قاضي فصل في حبس
المراة نفسها رجل زوج ابنة الصغيرة فادركت وقد
دخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج د
فعت الى ابيك حال صفرك وصدق الاب لا يصح اقرار الاب
عليها لانه لا يملك تبض الصداق في هذه الحالة فلا يملك
الاقرار به ولها ان ياخذ المهر من زوجها ولا يرجع الزوج
بذلك على الاب لان الزوج اقر بتبض الاب في وقت كان
لاب ولاية القبض فلا يرجع عليه كالوكيل بقبض الدين
وصدقه المديون وكذا الطالب ولو كان الاب حين اخذ
المهر من زوجها قال اخذ منك على ان ابرائك من ابنتي
والمسئلة بحالها كان للمراة ان ياخذ المهر من الزوج ويرجع
الزوج بذلك على الاب كالوكيل بقبض الدين اذ قال للمديون
اخذ منك على ان ابرائك من فلان صاحب الدين ثم انكر
الطالب الوكالة واخذ المال من المديون كان للمديون
ان يرجع بذلك على الوكيل فان من ذلك الفصل ايضا مراة
ماتت وقال الزوج وهبت مهرها متى في صحتها وقالت
الورثة وهبت في مرضها الذي ماتت فيه قال بعض

مشايخنا القول قول الزوج وذكر في وصايا الجامع الصغير
ما يدل على ان يكون القول قول الورثة لانهم انكروا سقوط
الدين ولان الهبة حارث في حال اقرب الاوقات فان من
ذلك الفصل ايضا مراة اقرت انها مدركه وهبت مهرها
من زوجها قالوا ينظر الى قدها وان كان قدها قد المدرك
صح اقرارها حتى لو قالت بعد ذلك ما كنت مدركه لم يقبل
قولها وان لم يكن قدها قد المدركات لا يصح اقرارها
قال مولانا رضي الله عنه وينبغي للقاضي ان يحتاط في
ذلك ويسألها عن سنها ويقول لها بما ذا عرفت ذلك كما
قالوا في غلام اقر بالبلوغ ان القاضي يسئل عن وجهه
ويحتاط في ذلك فان من ذلك الفصل ايضا رجل زوج
ابنة وسلمها الى زوجها بجهاز ثم قال كانت للجهاز عارية
اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الاب لان التملك
يستفاد من جهته فاذا انكر التملك كان القول قوله وقال
بعضهم لا يقبل قوله الابنية لان الجهاز غالب يكون
ملك المراة فاذا انكر ذلك كان مكذبا ظاهرا قال رضي
الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب

من الاشراق والكرام لا يقبل قوله انعارية وان كان الاب
ممن لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل قوله فاذا اراد الاب
ان يكون له ولاية الاسترداد يشهد عند بعث الجهاز
انعارية او يجعل للجهاز نسخة ويكتب في ذلك اقرار
البت انها عارية في يدها ويشهد على ذلك قالوا وتمام
الاحتياط في ذلك ان يشتري الاب جميع ما في النسخة
من البت بثمن معلوم ثم انها تبرى الاب عن الثمن ان
كانت بالغة لاحتمال ان الاب كان اشترى لها بعض ذلك
في صغرها فكان الاحوط ما قلنا رجل خطب امرأة وهي
تسكن في بيت اختها وزوج اختها لا يرضى بنكاح هذا
الرجل الا ان يدفع اليه دراهم فدفع للخاطبة اليه الدراهم
وتزوجها كان للخاطبة ان يسترد ما دفع اليه لانه رشوة
وعلى هذا الاب او الاخ او الابن او العم او الخال او ابن
العم وغيرهم اذا ابوا ان يزوجوا الابعد ان يعطيهم
الزوج شيئا من نقد وحيوان وغيرها فاعطاهم ذلك و
زوجهم كان له ان يسترده ذلك ان كان قائما وياخذ
قيمته ان كان هالكا لانه رشوة امرأة في علة الغير جاء

اليها رجل وقال انا انفق عليك مادمت في العدة بشرط
ان يزوجني نفسك متى اذا انقضت عدتك فرضيت وانفق
عليها في العدة فانه يرجع عليها بما انفق لانه انفق عليها
بشرط فاسد وان انفق عليها من غير شرط لكن علم انه
انفق عليها ليتزوجها اختلفوا في ذلك قال بعضهم يرجع
عليها بما انفق لانه اذا علم ذلك كان بمنزلة الشرط وقال
بعضهم لا يرجع لانه انفق على قصد التزوج لا على شرط
التزوج قال المصنف وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم
يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط كالمقتر
اذا اهدى المقترض شيئا لم يكن اهدى اليه قبل الاقراض كان
حراما وكذا القاضى للبحيب الدعوة الخاصة ولا قبل الهدية
من رجل لو لم يكن قاضيا لا يهدى اليه ويكون ذلك بمنزلة
الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا لفظا امرأة ادعت بعد
وفاة زوجها ان لها عليه الف درهم من المهر قبل قولها
الى تمام مهر مثلها في قول ابي حنيفة لان عندكم مهر
المثل قاضى ثمن ذلك الفصل ايضا وان كان معهما جارية
احدهما او امرأته له اخرى كان محمدا يقول او لا جارية الرجل

لا تمنع الخلوة لأن له ان يجامعها خضرة جارية وامرأة
له اخرى ثم تجم وقال جارية احدها تمنع الخلوة وهو
قول ابي ج واهي يوسف وعلى هذا يكون الوطء بخضرة
امرأة له اخرى ولو كان معها كلب احدها حيوانات
الامام شمس الخلواني انه قال كلب المرأة يمنع لا يتحل
ان يكون سيدته مستفنة وعسى يعقد بخلاف طلب
الرجل نجان في فصل في الخلوة فصل في دعوى النكاح
امرأة ادعت على رجل انه تزوجها في فاته يستخلف بالله
ماها بزوجة وان كانت هي زوجة لى فهي طالق باين
اما الاستخلاف فلان على قول ابي يوسف ومحمد يستخلف
في النكاح والفتوى على قولهما قاضي نجان اذا مضى الرجل
ثدى امراته وشرب لبنها لم حرم عليه امراته لما قلنا
انه لا رضاع بعد الافصال نجان في باب الرضاع رجل
تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل لها لبن فارضعت
صبيا كان الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا تحرم
عليه الصبي اولاد هذا الرجل من غير هذه المرأة
رجل زنا بامرأة فولدت منه فارضعت بهذا اللبن صبغاة

لا يجوز لهذا الزاني ولا لاحد من آباءه واولاده نكاح هذه
الصبية فان ما من ذلك الكتاب صبغاة لها اب معسر وعمة
موسرة التمة تريد ان تزني الولد بما لها من آباء ولا يمنع
الولدي الام والام تباي ذلك وتطالب الاب بالاجر ونفقة
الولد اختلفوا فيه والعصم ان يقال للام اما ان تمسك
الولد بغير اجر واما ان تدفع الى التمة واذا امتنعت الام
عن امساك الولد وليس لها زوج اختلفوا فيه قال الفقيه
ابو جعفر والفقيه ابو الكيف يجبر الام على امساك الولد
وقال مشايخنا لا تجبر نجان في فصل في الخصانة والتقدير
في النفقة عندنا وانما يجب عليه بقدر كفايتها بالمعروف
ف وذلك يختلف باختلاف الاوقات والاماكن ومما
يجب لها قدر الكفاية من الخبز فكذا لكر الادام لان الخبز
لا يؤكل عادة الاماء وما قالوا في تأويله قوله من
اوسط ما يطعمون اهلهم او كسوتهم ان اعلى ما يطعم
الرجل اهل الخبز واللحم واوسط ما يطعم الرجل اهل
الخبز والزيت وادنى ما يطعم اهل الخبز والذين اما
الذين فلا بد منه خصوصا في ديار الحر وهذا كله في عرفهم

وأما في عرفنا نفقة المرأة يختلف باختلاف الناس
والاوقات فلا يقدر النفقة بالدرهم وقال الشافعي
في النفقة مقدرة على الموسر ملآن وعلى وسط الحال
مد ونصفه وعلى المعسر مد واحد وهذا غير صحيح لأن
الواجب الكفاية والكفاية تختلف باختلاف الأشخاص
والاوقات في باب النفقة وفي ثمن المبيع والقرض
إذا ادعى المديون أنه معسر لا يقبل قوله قالوا وكذلك
في المهر والكفالة قاضي من ذلك الباب ولو قضى القاض
عليه بالنفقة فغل الطعام أو رخص فإن القاضي تغير
ذلك ولو قالت المرأة أنه يريد السفر فخذ لي كفيلا
بالنفقة قال أبو جبر لا يجبره القاضي على إعطاء الكفيل
كما لا يجبر على إعطاء الكفيل في الدين المؤجل إذا خاف
الطالب أن يغيب المديون قبل حلول الأجل وعن أبي
يوسف أنه يأخذ من الزوج كفيلا بالنفقة وكذا
روى عن محمد في بعض الروايات ثم عند أبي يوسف
ومحمد يأخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد وعن أبي يوسف
في رواية القاضي يسأل الزوج كم تغيب فإن قال شهرا

يأخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد ولو قال اغيب
شهرين يأخذ منه كفيلا بنفقة شهرين وكذا السنة وأما
في الدين المؤجل قالوا على قياس ما روي عن أبي يوسف
في النفقة لو أخذ كفيلا كان حسنا وذكر في المسعى أنه
يأخذ كفيلا بالدين المؤجل إذا أراد المطلوب أن يسافر
قبل حلول الأجل وذكر شمس الأئمة الحلواني إذا بقي من
الأجل شيء قليل فإراد الغريم أن يسافر وسأل الطالب
من القاضي أن يأخذ منه كفيلا أو منعه عن السفر فأت
القاضي لا يجيبه إلى ذلك ولا يأخذ منه كفيلا قال وهذا
قولهم جميعا ولم يستحسن أبو يوسف في الدين المؤجل
وكان هذا نقضا عليه قاضي من ذلك الباب ولو قضى
القاضي للمطلقة نفقة الحدة فلم تأخذ حتى انقضت
الحدة هل تسقط كما تسقط بالموت قال بعضهم لا تسقط
وذكر شمس الأئمة الحلواني أنه إذا فرض القاضي للمرأة
نفقة الحدة فلم يستوف حتى مات أحد الزوجين تسقط
وكذا إذا انقضت عدتها قبل التبضع قاضي من ذلك
الباب ولا يباع على الزوج الحاضر عرضه في النفقة

والدين في قول أبي حنيفة لأن ذلك حجر وهو لا يرى الحجر وقال
صاحبنا يباع عروصهم في الدين والنفقة ^{بما} كان من ذلك
الباب العجز عن الاتفاق لا يوجب حق الفراق وقال
الشافعي لها ان تطلب من القاضي ان تفرق بينهما
ويكون ذلك فسحا وعلى هذا الخلاف اذا عجز عن ايقاع
المهر المحجل قبل الدخول فان فرق القاضي بينهما وهو
شفعوي المذهب نفذ قضاؤه لأنه قضى في فصل مجتهد
فيه ليس فيه نص ولا إجماع فينفذ قضاؤه عند الكل وان
كان القاضي حنفيا لا ينبغي له ان يقضي بخلاف مذهبه
الا اذا كان مجتهدا ووقع اجتهاده على ذلك وان
قضى مخالفا لرايه من غير اجتهاد عن أبي حنيفة في نفاد قضا
نه روايات وكذا في كل فصل مجتهد فيه وان لم يقض
القاضي ولكنه امر شفعوي باليقض بينهما في هذه الحادثة
ان لم يكن القاضي مأذونا بالاستحلاف او كان مأذونا
الا ان القاضي او المأموه اخذ ذلك شيئا لا ينفذ
قضائه عند الكل لأن قضاء القاضي فيما ارتشى باطل
عند الكل وان لم يأخذ شيئا تفرق بينهما المأموه جاز

تفرقه وان كان الزوج غائبا رفعت المرأة الاموال الى
القاضي واقامت البيعة ان زوجها الغائب عاجز عن
النفقة وطلبت من القاضي ان يفرق بينهما فان كان
القاضي حنفيا فقد ذكرنا وان كان شفعويا فرق بينهما
قال مشايخ سمرقند جاز تفرقه لأنه قضى في فصلين التفر
يق بسبب العجز عن النفقة والقضاء على الغائب وكل
واحد منهما مجتهد فيه وعندنا القضاء على الغائب
لا يجوز ولكنه لو قضى ينفذ قضاؤه في اظهر الروايتين فجاز
التفريق وقال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهر الدين الاصح
هذا التفريق لأن القضاء على الغائب انما يجوز عند الشا
فعي وينفذ في احدي الروايتين عن أبي حنيفة اذا ثبت
المشهود به وهنا لم يثبت المشهود عند القاضي وهو العجز
لأن المال غادر رايه فحسب يعير الغائب غنيا ولا يعلم
به الشاهد لما بينهما من المساخة فكان الشاهد مجازا
في هذه الشهادة فاذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه
قاضي من ذلك الباب وفي المتن اذا تزوج امرأة
وله امهات اولاد وسراى فقال اكون عندهن وايها

اذا بد الى لم يكن له ذلك ويتقال كن عندها في كل اربع يوما
وليلة وكن في الثلث البواقي عنده من شئت ولو كان عنده
امراتان وله امهات اولاد وسراى اقام عنده كل واحدة
منها يوما وليلة وقيم في يومين وليلتين عنده من
شاء من السراى ولو كان عنده اربع نسوة اقام عند
كل واحدة سنهين يوما وليلة ولم يكن عند السراى الا
دفعه فبها المآر ويكره للرجل ان يطا امراته وعندهما
صبي يعقل واعى او خريتها او امنها او امته رجل له
امراة وامه فقالت المرادة لا اسكن مع امك وطلبت
بيتا على حدة ليس لها ذلك فانقضى في فصل في القسم وان
اختلفت بمال ولم يذكر نفقة العدة كان لها النفقة وان
اختلفت على نفقة العدة سقطت النفقة وان اختلفت
على نفقة العدة والسكن يسقط نفقة العدة وكان
لها السكن وان اختلفت بشرط البرادة عن مؤنة السكن
بان قالت اكثري بيتا واعتد فيه كان عليها ان يكثر
بيتا وتعتد فيه وان طلقت المرادة وهي في بيت بكرار
كان الكراد على زوجها مادامت في العدة وان ابراته عن

نفقة العدة بغير الخلع لا يصح الابراء قاضى في فصل
في نفقة العدة وان طالت العدة بارتفاع الحيض كان
لها النفقة الى ان تغير آيسة وتنقضي عدتها بالاشهر
وان اكثرت المرادة انقضاء العدة بالحيض كان القو
قولها مع اليمين وان اقام الزوج البينة على اقرارها با
انقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على
المرادة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت
الطلاق الى سنتين فان مضت سنتان ولم تلد وقالت كنت
اظن اني حامل ولم احض الى هذه المدة وطلبت النفقة
كان لها النفقة وتعذر في ذلك لان هذا مما يشترط وكان
لها النفقة الى ان تنقضي عدتها بالحيض او تغير آيسة
فتنقضي عدتها بالاشهر قاضى من ذلك الباب رجل فاسق
يتخذ الضيافة للفساق كان المرادة ان يطبخ ويخبز
الا ان تنوى عند الطبخ والخبز انهم ما داموا مشغولين
بالاكل ويمتنعون عن الشراب كمن يجلس عند الفساق
ينوى انهم يمتنعون عن الفسق في تلك الحالة كان له ذلك
ويوجر عليه قاضى فصل في حقوق الزوجين فصل في

في المرأة التي لا يدري أنها منكوبة او مطلقة شاهدان
شهدا على رجل انه طلق امراته ثلثا وهي تدعى الطلاق
او تنكر او قالت لا ادري قبلت هذه الشهادة لانها
قامت على حق الله تعالى فلا يشترط فيها الدخول فان
عرفهما القاضي بالعدالة فرق بينهما وبين زوجها
وقضى لها بنفقة العدة والسكنى لان المبتوتة تستحق
نفقة العدة وان لم يعرفهما القاضي بالعدالة يسأل عن
حالهما ويمنع الزوج عن الخلوة والدخول عليها عدلا
كان الزوج او فاستقا ولا يخرجها عن منزلها لانها منكوبة
او معتدة لكن يجعل معها امرأة عدلة ثقة يمنع الزوج
عن الدخول عليها قاضي خان رجل ادعى انه في يد
رجل انها المدعى عليه واقام المدعى البيعة على
ما ادعى يصنعها القاضي على يد عدل حتى يسأل عن
الشهود ويأمر المدعى عليه بالانفاق عليها لقيام الملك
من حيث الظاهر فان اتفق عليها ثم ردت البيعة
بقية الجارية للمدعى عليه ولا شيء عليها لانه ظهر انه انفق
على مملوك نفسه وان عدلت البيعة وقضى القاضي للمدعى

لم يرجع المدعى عليه بما انفق لانها ظهرا انها كانت مفضية
اكلت من مال الغاصب وجباية المخصوب على الغاصب
هذه قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد يكون
ذلك ديناً في رقبة الامة تباع فيه او يهدى بها المولى فان
بيعت او اخراها المولى رجع المولى على المدعى عليه بالاقل
من قيمتها ومن النفقة التي لحقها قاضي من ذلك الفصل
فيها امرأة اختلعت من زوجها على ان ابرأته من نفقتها
ونفقة ولدها رضيها كان ام لا وعلى ما في بطنها من الولد
قال عليها ان ترد المهر الذي اخذت ولا نفقة عليها ولو
لد وحتسب لها نفقتها ما دامت في العدة قاضي في فصل
في نفقة الاولاد رجل قال امراته الحبشية طالق وامراته
ليست بحبشية لا يقع ولو كان له امرأة بصيرة فقال امراته
هذه العيا طالق واشار الى البصيرة تطلق البصيرة ولا
يعتبر التسمية والصفة مع الاشارة قاضي في كتاب الطلاق
في فصل الاول قال لها ثلاث تطليقات عليك طلقت
ثلاثا وكذا العبد العتاق عليك لعيتق وقال لرجل
عليك هذا العبد بالف فقال قبلت يكون بيعا ولو قال

لها طلاقك على ذكر في الاصل على وجه الاستشهاد فقال
الايرى انه لو قال لله عني طلاق امرأتى لا يلزمه شيء وهذا
مسائل اختلفوا فيها رجل قال لامرأة طلاقك عني واجب
اولا لزم لي او ثابت او فرض قال بعضهم يقع في الكل بتولية
رجعية ان كان دخل بها نوى او لم ينو وقال بعضهم لا
يقع وان نوى وبعضهم ذكر وفيه خلافا فقالوا عند
ابي يقع في الكل وعند محمد في قوله لازم يقع وعند
يوسف ينوي في الكل وذكر الصدر الشهيد في كتاب
الايمان من شرح المختصر الصحيح انه لا يقع الطلاق في
الكل في قول ابي ربه وذكر في واقعة الصحيح انه يقع
الطلاق في الكل وقال الفقيه ابو جعفر في قوله واجب
يقع لتعارف الناس وفي قوله ثابت او فرض او لازم لا
يقع لعدم التعارف قاضي من ذلك الفصل ولو قال لامرأة
ليست لي بامرأة او قال ما انت لي بامرأة او قال ما انا
بزوج لك قال ابو ربه لو ان نوى وقوع الطلاق يقع والا
فلا وقال صاحباه لا يقع وان نوى قاضي من ذلك الفصل
رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جعلت

تلك التولية باينة او قال جعلتها ثلثا اختلفت الروايات
فيه والصحيح ان على قول ابي ربه يصير باينا وثلثا وعلى
قول محمد لا يصير باينا ولا ثلثا وعلى قول ابي يوسف
يصح جعلها باينا ولا يقع جعلها ثلثا قاضي من ذلك
الفصل رجل قال لامرأة ترا طلاق فهذه خمسة الفاظ
احدها هذه والثانية ترا تلاق والثالثة ترا تلاك والرابعة
ترا طلاك والخامسة ترا تلاق نقل عن الشيخ الامام ابي
بكر محمد بن الفضل انه كان يميز بين العالم والجاهل فقال
اذا كان عالما لا يقع واذا كان جاهلا يقع ثم رجع وقال يقع
الطلاق في هذه المسائل كلها ولا يفرق بين العالم والجاهل
لان العوام يزعمون الكل طلاقا ولا يميزون ومن الناس
من احسن الكلام وقد يقصد الطلاق ويجري ذلك على
لسانه في النظر والخصومة قاضي من ذلك الفصل رجل قال
لامرأة ترا طلاق او قال طلاق ترا فهي طالق ولا فرق بين
التقديم وبين التاجير من ذلك ~~الرجل~~ قال له غيره الك
امرأة غير هذه فاجاب وقال كل امرأة لي طالق ذكر في
النوازل انه لا تطلق امرأته قاضي من ذلك الفصل رجل

قال نساء العالم ونساء الدنيا طالق لا تطلق امرأة
ولو قال نساء هذه البقعة او البلدة او هذه القرية طالق
وفيها امرأة طلقت وعن ابي يوسف لو قال نساء بغداد
طالق وفيها امرأة لا تطلق وقال محمد تطلق وجل قال
لامرأة انت طالق في قول الفقهاء او في قول القضاة
او في قول المسلمين او في القرآن او في قول فلان القاضي
او فلان المفتي طلقت قضاء ولا تطاق فيما بينه وبين الله
نعالى ما لم ينو قاضي من ذلك الفصل رجل قال لامرأة
انت طال ونوى به الطلاق يقع الطلاق ولو قال انت طاق
لا يقع شيء وان نوى لان حذف آخر الكلام معتاد في العرب
وقال الفقيه ابو القاسم لو ان اجمييا قال ذلك بالفارسية
وحذف الحرف الآخر لا يقع وان نوى لانه غير معتاد في
الجميية ولهذا قالوا لو قال لعبد توارا ولم يذكر الدال لا يقع
وان نوى وقال الصديق الشهيد لافرق بين العربية والفارسية
رسية اذا نوى صحت نيته وهذا كله اذا قال لامرأة
انت طال لا بكسر اللام وان قال بكسر اللام يقع الطلاق
وان لم ينو ويكون الاعراب قايما مقام الحرف هذا اذا

لم يكن في حال مذاكره الطلاق ولا في حالة الغضب وان
كان ذلك في حالة مذاكره الطلاق او في حالة الغضب
يقع الطلاق وان لو ينو ولو قال انت طاقوسكت او اخذ
انسان منه لا يقع الطلاق وان نوى لان العادة ما جرت
بحذف حرفين من الكلام قاضي من ذلك الفصل رجل اراد
ان يقول لامرأة انت طالق ثلثا فلما قال انت طالق
اخذ انسان بغدا ومات يقع واحدة ولو قال انت طالق
ثلثا وماتت المرأة بعد قوله انت طالق قبل قوله ثلثا
لا يقع شيء قاضي من ذلك الفصل رجل بين يديه امرأة
مستلقفة فقيل له هذه المتلقفة امرأتك ثم قيل احلف بثلاث
تطليقات ان لم يكن لك امرأة سوى هذه فحلف بثلاث
تطليقات ان ليس له امرأة سوى هذه وكانت امرأة
المتلقفة اجنبية اختلفوا فيه والفتوى على انه تطلق
امرأة قضاء وكذا لو تزوج امرأة ببلح فذهبت المرأة
بغير علمه الى ترمذ ثم حلف ان كان له امرأة بترمذ فيحلف
طالق تطلق امرأته قاضي من ذلك الفصل رجل قال
لمديونة امرأتك طالق ان لم تقضي حتى اليوم فقال المديونة

ناعم لم يرد به الجواب فقال له رب المديون قل نعم فقال
نعم يريد جوابه كانت اليمين لازمة له لانه اذا لم يتخلل
بينهما شيء طويل ولم يأخذ في كلام آخر كان الكل كلاما
واحدا قاضي من ذلك الفصل رجل قال لامرأته انت طالق
وسكت ثم قال ثلثا ان كان سكوتة لانقطاع النفس تطلق
وان لم يكن لانقطاع النفس يقع واحدة لان السكوت
لانقطاع النفس لا يفصل رجل قال لامرأته انت طالق
وسكت فقبل له كم فقال ثلثا قال ابو يوسف تطلق ثلثا
قالوا يحتمل ان هذا قول ابي يوسف خاصة فان عنده
اذا قال الرجل لامرأته انت طالق ونوى الثلث صحته نية
ويحتمل ان هذا قول ابي حنيفة به فان عنده اذا طلق الرجل
امرأته ثم قال جعلتها ثلثا يصير ثلثا قاضي من ذلك الفصل
رجل قال لامرأته انت طالق في مكره وهما في غير مكر طلقت
للحال وكذا لو قال انت طالق في ثوب كذا وهي في ثوب آخر
يفقع للحال خان من ذلك الفصل رجل قال لامرأته انت طالق
كالف ان نوى ثلثا فثلث وان لم ينو شيئا فهي واحدة باينة
في قول ابي حنيفة وابي يوسف الاخر وقال محمد في القضاء

ثلث قاضي في فصل في الكنايات ولو قال انت طالق واحدة
كالف ونوى الثلث او لم ينو فهي واحدة باينة في قولهم
من ثم هذه المسئلة ولو قال انت طالق ملأ البيت ولم
ينو شيئا فهي واحدة باينة ولو قال انت طالق مثل الجبل
او مثل حبة خردل فهي واحدة باينة في قول ابي حنيفة وفي
قول ابي يوسف يقع واحدة رجعية قاضي من ذلك الفصل
وان شرب من الاشربة المختزة من الحبوب والفواكه والعسل
اذا طلق او عتق اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر في الصحيح
انه كما لا يلزمه الحد لا ينفذ تصرفه وطلاق اللاعب والها
زل واقع ومن زال عقله بالتيه ولبن الرماح لا ينفذ طلاقه
وعتاقه قاضي في فصل في طلاق من لا يعقل ثم امر سومة
لا يخلو اما ان ارسل الطلاق بان كتب اما بعد فانت طالق
فلما كتبت هذا وقع الطلاق ويلزمها العدة من وقت الكتابة
قاضي في فصل في الطلاق بالكتاب رجل قال كذا فعبرت
عندك فامرأته طالق فقعد عنده ساعة طلقت ثلثا
لان الدوام على القعود وعلى كل ما يستدام بعزلة النساء
ولو قال كذا ضربتك فانت طالق فضر بها يدين جميعا طلقت

شئتين وان ضربها بكف واحد لا يطلق الا واحدة وان
وقعت الاصابع متفرقة لان في اليدين تكرار الضرب
لان الضرب بكل يد ضربته على حدة فكان ذلك بمنزلة الضرب
بضعف واحد اما في الوجه الثاني لم يتكرر الضرب لان
الاصل في الضرب هو الكف والاصابع تابعه لها فلم يتعد الضرب
قاضي في باب التعليق رجل قال لامرأته ان حلفت بطلاقك
فانت طالق ثم قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ان شاء
الله لا يحنث في يمينه ولا تطلق المرأة لان الاستثناء في آخر
الكلام يبطل حكم ما قبله واذا بطل الطلاق بطل اليمين لان
اليمين لا يبقى بدون الجزاء ولهذا لو قال ان اقررت لفلان
بعشرة دراهم فاسرائي طالق ثم قال لفلان على عشرة دراهم
الا درهما لا يحنث في يمينه لانه ما اقر له بعشرة وانما اقر له
بستعة قاضي من ذلك الباب ولو قال ان حلفت بطلاقك
فانت طالق ثم قال لها انت طالق ان شاء الله طلقت امرأته
في قول ابي يوسف به ولا تطلق في قول محمد به لان على قول
ابي يوسف قوله انت طالق ان شاء الله يمين لوجود الشرط
والجزاء وعلى محمد به ليس يمين وتبين الاختلاف يظهر في

مسائل منها هذه المسئلة ومنها لو قال ان شاء الله انت
طالق يقع الطلاق في قول ابي يوسف لان الشرط اذا
القدم على الجزاء لا يتعلق الطلاق بالجزء فانه لو قال لامرأته
ان دخلت الدار انت طالق يكون تخييرا وعلى قول محمد به
يصح الاستثناء تقدم او تأخر لان عنده الاستثناء ابطال
وليس بتعليق فيصح على كل حال قاضي من ذلك الباب رجل
قال لامرأته ان وطئت ما دمت معي فانت طالق ثلثا
ثم أراد الحيلة قال محمد به يطلقها تطليقة يائسة ثم يزوجه
من ساعته فبطلانها فلا يحنث رجل قال لامرأته انت
طالق وان دخلت الدار طلقت لالحال ولو قال ان دخلت
الدار انت طالق او قال وان دخلت الدار انت طالق طلقت
للحال في هذه المسائل ولو قال انت طالق ولم يزد عليه تطلق
للحال في قول محمد به ولا تطلق في قول ابي يوسف به وكذا لو قال
انت طالق ثلثا لولا او قال والا او قال ان كان او قال ان لم
يكن لا تطلق في قول ابي يوسف به وبه اخذ محمد بن سلمه
قاضي من ذلك الباب رجل ادعى قبل رجل ما لا خلف المدعى
عليه بطلاق امرأته ما للمدعى عليه شيء وشهد شاهدا

ان المدعى عليه الف درهم وقضى عليه القاضى بالف للمدعى
والمدعى عليه يقول ما له عليه بشئ حنت الخالف في قول
ابى يوسف ولا يحنث في قول محمد به ولو شهد شهود المدعى
ان المدعى اقضه الف وقضى القاضى عليه بالف لا يحنث
في قولهما رجل حلف بطلاق وحنث في يمينه ولا يرى انه
حلف بواحد او بثلاث قال ابو يوسف به يتحرى في ذلك
ويعمل بما يقع عليه التحرى وان استوى ظنه ياخذ بالكثير
حتياط قاضى من ذلك الباب رجل له امرأتان عمرة وزينب
فقال عمرة طالق او زينب طالق اذا دخلت الدار لم يقع
الطلاق على احدهما حتى يدخل الدار فاذا دخل خير في اقامه
على ايتهم اشاد قاضى من ذلك الباب رجل حلف ان لم
يكن لجامع امراته الف مائة فهي طالق قالوا هذا على
المبالغة والكثرة دون العدة ولا تقدير في ذلك والسبعون
كثير حلف رجل ان يطاء امراته الليلة كالذر فسئل محمد به
عن هذه المسئلة فقال لا ادرى هذا وقال ابو يوسف به
على المبالغة في الجماع قاضى من ذلك الباب حلف الرجل ان لا
يقراء القرآن فقرأ التسمية لا غير قال الفقيه ابو القاسم

ان قراء الذى في سورة القمل حنث والا فلا قاضى من ذلك
الباب رجل حلف ان لا يدخل دار امي امة قط فباعته
المراة الدار من رجل ثم استأجرها الخالف ودخلها قال
ابو القاسم ان كانت يمينه ملك المراة لا يحنث وان حلف
لاجل الدار حنث قاضى من ذلك الباب رجل حلف ان لا
يشرب المسكر الى منته فشرب في غير مجلس الشراب وراوه
سكوان وهو محمد شرب المسكر فشهدوا عند القاضى فلم يقض
القاضى قال ابو القاسم للقاضى ان يحتاط ولا يقبل شهادة
من الاعيان الشرب وعلى المراة ان تحتاط بنفسها في المفارقة
بالعدا رجا وزلحد والظلم صحاح قاضى من ذلك الباب
رجل قال لامراة ان لم اشبعك من الجماع فانت طالق حكى عن
الفقيه الى حفص البخارى انه قال ان جامعها حتى انزلت فقد
اشبعها قاضى من ذلك الباب رجل قال لامراة ان املت
من لبن بقرتك او من مصلبها فانت طالق كباغت المراة
بقرتها من زوجها ثم حليتها فاكل الخالف لا يحنث في يمينه
قال مولانا رضي الله عنه هذا اذا كانت اليمين ملك المراة
قاضى من ذلك الباب حلف لا يجمع امراته فيما دون الفرج

فلا عبها دمس ذكره احدى فحذيها او ادخل ذكره باطن
اخرى دكيتيها وانزل لا يحنث في يمينه ويكون يمينه على
المباضعة قاضي من ذلك الباب رجل قال لامرأة ان غنت
على ثوبك فانت طالق فانتكاه على وسادة من وسايرها
او اضطلع على فراشها او وضع رأسه على رفقها قالوا ان
وضع جنبه او اكثر يدنه على ثوبها وان تكاه على وسادة
او جلس عليها لا يحنث قاضي من ذلك الباب رجل ادعى
على غيره الف درهم فقال المدعى عليه امرأتى طالق ان كان
لك على الف درهم فقال المدعى ان لم يكن لي عليك الف
درهم فامرأة طالق فاقام المدعى ببينة على حقه وقضى القاض
به فربا بين المدعى عليه وبين امرأته وهذا قول ابي يوسف
واحدى الروايتين عن محمد بن وهب عليه الفتوى فان اقام
المدعى عليه البينة بعد ذلك انه كان اوفاه الف درهم قبل
دعواه يبطل تفرق القاض بين المدعى عليه وبين امرأته
وتطلق امرأة المدعى ان كان المدعى يزعم ان لم يكن له على
المدعى عليه الا الف درهم وان اقام المدعى البينة على اقرار
المدعى عليه بالف درهم قالوا لم يفرق القاض بين المدعى

عليه وبين امرأته قال مولانا رضي الله عنه وهذا مشكل لان
الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو عاينا اقرار المدعى
عليه بالف درهم على نفسه للمدعى فرق القاض بينه وبين
امرأة امرأته علمت ان زوجها طلقها ثلثا وهو ينكر ولا
تقتل المرأة على منع نفسها عنه وسعها ان تقتل لانها
عجزت عن دفع الشر عن نفسها فيباح لها ان تقتله لكن
ينبغي ان تقتله بالدوار لا باله القتل لانها لو قتلت باله
جارية تقتل قصاصا رجل قال لامرأة ان فعلت كذا ففسا
طوالق ففعلت وقع الطلاق عليها وعلى غيرها لان المعلق
بالشرط عند وجود الشرط كما مرسل فصار كانه قال بعد الشرط
نساء طوالق رجل قال لامرأة ان لم يكن فرجى احسن
من فرجك فانت طالق فقالت المرأة ان لم يكن فرجى
احسن من فرجك فخارت حرة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
ابن الفضل بن ابي قايمايين عند المقالة برت المرأة
وحنت الزوج وان كانا قلعدين بر الزوج وحنت المرأة
لان فرجها حالة القيام احسن من فرج الزوج وفي حالة
القعود الامر على العكس وان كان الرجل قايما والمرأة

قاعدة قال الفقيه ابو جعفر به لا اعلم هذا قال وينبغي ان
يحنت كل واحد منهما لان شرط البتر في كل يمين ان يكون
فيج احدهما احسن فعند التعارض لا يكون احدهما
احسن فيحنت كل واحد منهما سكران قال لامرأته ان لم
يكن فلان اوسع وبرامتك فانت طالق قال ابو بكر الاسكافي
هذا شيء غير معلوم ولا مقدور فلا يحنت وجلان قال
كل واحد منهما لصاحبه ان لم يكن راسي اقل من راس
سك فامرأته طالق قالوا طريق معرفة ذلك انهما اذا
ناما دعيا فاتيتهما كان اسرع جوابا فزاس الاخر يكون اقل
منه حلف ان فلانا ثقیل وهو عند الله الناس غير ثقیل
وعند الخالف ثقیل لا يحنت في يمينه الا ان ينوي ما
عند الناس لان يمينه تقع على ما عنده قاض من ذلك
الباب ولو قالت لزوجها يا كوسج فقال الزوج ان كنت
كوسجا فانت طالق ثلثا ونوى به التعليق عند ابى به
انه قال بعد اسنان ان كانت ثمان وعشرين طلقت لانه
كوسج وان كانت اسنان ثلثين او اكثر فليس بكوسج وفي
عرفنا بكوسج من كانت شعور لحيته على الذقن دون الخدين

او كانت على الذقن والخدين الا انها طاقات متفرقة غير
متصلة وان كانت شعور الخدين متصل بشعور الذقن
فهو خفيف الحية وليس بكوسج قاض من ذلك الباب رجل
قال ان خرطت فامرأته طالق فخرج منه ريح بغير اختيار
لا يحنت في يمينه كما لو حلف لا يدخل دار فلان فادخل
مكوها قاض من ذلك الباب ولو قال انت طالق كيف
يشاء الله يقع واحدة رجعية وكذا لو قال انت طالق
ان شاء الله ولو قال ان شاء الله فانت طالق لا تطلق
في قولهم ولو قال ان شاء الله انت طالق لا تطلق في قول
ابي يوسف وتطلق في قول محمد والفتوى على قول ابي يوسف
وكذا لو قال ان شاء الله وانت طالق ثم اختلف ابي يوسف
ومحمد ان الطلاق المفروق بالاستثناء في موضع الاستثناء
هل يكون يمينا قال ابو يوسف يكون يمينا حتى لو قال لامرأته
ان حلفت بطلاقك فعبدى حر ثم قال لها انت طالق ان
شاء الله حتى يصح الاستثناء عندها ويحنت في قول
ابو يوسف وقال محمد لا يكون يمينا ولا يحنت قاض من ذلك
الباب وان شهد الشهود بخلع او طلاق بغير استثناء

قال في السير الكبير اذا اختلف الزوجان فقال الرجل
قلت المسيح ابن الله في قول النصارى وقالت المرادة
لم يقل قول النصارى كان القول قول الزوج مع يمينه
فان جاءت المرادة بشهود فقالوا سمعناه يقول المسيح
ابن الله ولم يقل شيئا آخر وقال الزوج قلت قول النصارى
الا انهم لم يسمعوا فان القاضي يختار شهادتهم وتفرق
بينه وبين المرادة ولو قال الشهود لا ندري قال ذلك
ام لا الا ان لم نسمع منه شيئا غير قوله المسيح ابن الله لا
يقبل القاضي شهادتهم حتى يشهدوا انه لم يقل معها غيرها
وجعلوا دعوى الاستثناء في الطلاق كذلك قال شمس
الائمة السخسي هذه من المسائل التي ولا يقبل فيها الشها
دة على النقي قاضي من ذلك الباب رجل حلف بالطلاق
واراد ان يقول في آخرها ان شاء الله واخذ انسان فيه
فان ذكر الاستثناء بعد ما رفع يده عن قيمه مرد لا يصلح
الاستثناء كما لو تخيل بين الطلاق وبين الاستثناء عا
ادجشا رجل اراد ان يحلف رجلا وخاف ان يستثنى
فالحيلة له ان يامر الخالف حتى يقول عقيب اليمين

موصولا سبحان الله او استغفر الله او كلاما لا يصلح
استثناء رجل قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء
الله قالوا في اليمين بالطلاق يكون مستثنا ديانة قاضي
من ذلك الباب رجل قال لآخر وكلتلك في جميع اموري
فطلق الوكيل امراته اختلفوا فيه والصحيح انه لا يقع
وفي الفتوى للفتية ابي جعفر رجل قال لغايه وكلتلك
في جميع اموري واقنتك مقام نفسي لم يكن الوكالة نفا
فان كان امر الرجل مختلفا ليس له صناعة معروفة
فالوكالة باطلة وان كان الموكل تاجرا ينصرف التوكيل
الى التجارة قال به ولو قال وكلتلك في جميع اموري التي
يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة في البياعات
والانكحة وكل شيء وعن محمد لو قال هو وكيل في كل
شيء جاز صنعهم كان وكيل في البياعات والهيئات
والاجارات وعن ابي حنيفة ان يكون وكيل في المعاوضات
دون الهيئات والعناق قال مولانا رضي الله عنه وهذا
كله اذ لم يكن في حال من ذكره الطلاق وان كان في حال
مؤاكره الطلاق يكون وكيل بالطلاق قاض في فصل في

الطلاق الذي يكون من الوكيل رجل قال لغيره طلق
امراتي هذه او اعتق عبدي هذا او دبره فقبل الوكيل
وغاب الموكل للبحر الوكيل علا الطلاق والعتاق
وغيره الا في فصل رجل قال لغيره ادفع هذا الثوب
الى فلان فانه يجبر المور على دفع الثوب لان في الثوب
والشيء المعين يجوز ان يكون الثوب امانة عند الامر
فيجب عليه تسليم الامانة اما في الطلاق والعتاق وغير
ذلك اما امره بالتصرف في ملك الامر وليس على الامر
ايقاع الطلاق والعتاق فلا يجب على الوكيل رجل اراد السفر
فوكّل رجلا بطلاق امراته ثم غرله بغير محضر من المرأة
ان لم يكن التوكيل بطلب المرأة صح طرله وان كان بطلب
المرأة قال بعضهم لا يملك غرله الا بمحضر من المرأة
كما لو وكّل رجلا بالخصومة بطلب الخصم فانه لا يملك الغزل
بغير محضر من الخصم وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي
الصحيح انه يملك عن الوكيل بالطلاق بغير محضر من المرأة
وان كان بطلب المرأة لان الطلاق لا يجب على الزوج
بطلب المرأة فيملك الزوج اخراج الوكيل عن الوكالة قاضي

ذلك الفصل ولو وكّل غايبا بطلاق امراته فطلقها
الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة وطلاقه باطل لان الوكالة
لا تثبت قبل العلم رجل وكّل رجلا بطلاق امراته فتر
الوكيل اي الوكالة ثم طلقها لا يقع طلاقه وان سكت
الوكيل ولم يقبل ولم يرد حتى كوطلق الوكيل يقع طلاقه
استحسانا قاضي من ذلك الفصل ولو قال لغيره انت
وكيلي في طلاق امراتي ان شئت فستاء في المجلس فهو جائز
وان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يشاء بطل التوكيل
لان تعليق الوكالة بالمشيئة يكون تمليكا كتعليق الطلاق
بالمشيئة رجل قال لغيره انت وكيلى في طلاق امراتي على
اى بالخيار ثلثة ايام جازت الوكالة وبطل الخيار وكذا لو
شرط الخيار لغيره في الوكالة جازت الوكالة وبطل الخيار وكذا
لو وكّل بما سوى الطلاق وشرط الخيار في الوكالة صحته
الوكالة وبطل الخيار قاضي من ذلك الفصل رجل وكّل غيره
بالطلاق او العتاق فوكّل الوكيل رجلا آخر فطلق الثاني
والاول حاضرا وغايب لا يجوز وكذا لو وكّل رجلا بال
الطلاق او العتاق فطلقها اجنبي فاجاز الوكيل ذلك

لا يجوز وفي الخلع والكاح اذا وكل الوكيل غيره ففعل
الثاني بحضرة الاول ونفعل اجنبي فاجاز الوكيل جاز
قاضي من ذلك الفصل كما لو قال لامرأة انت طالق على
ان تعطيني الف درهم فقالت قبلت تطلق لي المال وان
لم تعط الفها وكذا لو قال لامرأة انت طالق على دخولك
الدار فقبلت تطلق لي المال وان لم تدخل لان كلمة على
لتعليق الايجاب بالقبول لا للتعليق بوجود القبول
قاضي في باب الخلع ولو اختلعت الصغيرة التي تعقل
وبعير من زوجها على صداقتها يقع طلاق باين ولا يستط
الصداق ولو وكلت الصغيرة وكيل بالخلع ففعل الوكيل
فيه روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع بقبول
الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن
الوكيل البطل لا يقع الطلاق كما لو كان الخلع من الاجنبي
وذكر الخصاص في الحيل ان الاب اذا خالع ابنته الصغيرة
على صداقتها ان عالم الاب ان الخلع خير لها بان كانت
للتحسين العشرة مع الزوج فخلعها على صداقتها على قول
مالك يسقط الصداق عن الزوج فان قضى القاضي بذلك

نقد قضاء لانه قضاء في موضع الاجتهاد قاضي من ذلك
الباب رجل خلع امرأته وبينهما ولد صغير على ان يكون
الولد الصغير عند الاب سنين معلومة صح الخلع و
يبطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الامم حتى الولد
فلا يبطل بابطالهما امرأة اختلعت من زوجها على
مهرها ونفقة عدتها وعلى ان تمسك الولد بنفقتهما سنين
معلومة فامسكت الولد سنة او سنتين ثم درت الولد
على الزوج فانها يجبر على ان تمسك الولد بنفقتهما ما
بقيت المدة فلوانها هربت ودارت نفسها حتى تمت
المدة ثم ظهرت رجع الزوج عليها بقيمة نفقة الولد
في المدة التي لم تمسك الولد وكذا لو طلق الرجل امرأته
على ان تمسك المراءة الولد بنفقتهما الى بلوغ الولد
وعلى ان يترك المراءة مهرها عليه فقبلت ثم انقضايت
ان تمسك الولد فانما تجبر على ذلك فان لم تفعل كانت
عليها اجر امساك الولد الى بلوغه قاضي من ذلك الباب
امارة اختلعت من زوجها على نفقة ولد له منها ما عثر
قال ابو 2 هو عليها ان تترك المهر الذي قبضت امرأة

اختلعت من زوجها على ان ترضع مافي بطنها سنين حتى يظم
وعلى نفقة الولد بعد الرضاع عشرين سنين وعلى انها ان
ولدتها ميتة فلا شيء للزوج عليها وان ولدت حيا فارضعت
سنة ثم مات فلا شيء عليها قال ابو يوسف الشروط كلها
جائزة وهي برؤية عما بقي من الرضاع والنفقة ان مات
الضحي او ولد ميتا وقال زفر الشروط كلها فاسدة وعليها
ان ترد المهر على زوجها امرأة اختلعت من زوجها
على ان جعلت صداقها لولدها او على ان تجعل صداقها
لفلان الاجنبي قال محمد بن الحنفية جاز والمهر للزوج ولا شيء
للولد ولا للاجنبي امرأة اختلعت من زوجها على رضاع
ولدها ولم يسم وقتا قال محمد بن جعفر ذلك على سنتين وارضاها
على رضاع الولد سنتين وعلى نفقة هذا الولد عشرين سنين
قال محمد بن جعفر ويحمل مثل هذه الجملة في الطلاق قاضي
من ذلك الباب رجل باع من امراته تطليقة بجميع مهرها
وفي جميع ماله في البيت غير ما عليها من القميص فقالت
اشتريت وعليها حلي وشباب كثيرة يقع طلاق باين
بما يكون في البيت وجميع ما عليها من الثياب والحلي

للزوجة لان لفظة مافي البيت لا يتناول ما عليها من الثياب
والحلي فلا يستحقها الزوج قاضي في فصل في الخلع باللفظة
البيع والزوجة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب او موة
يعد عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لا من
وقت الخبر قاضي في فصل في انتقال العدة المطلقة امرأة
الغائب اذا اخبرها رجل بموت او اخبرها رجلان بجبانة
فان كان الذي اخبر بموتة شهيدة عاين موة او جانا
زنا وكان عدلا وسقياها ان تعتد وتزوج هذا اذا لم
يورخا فان ارخا وتاريخ شهود الحيوة متأخر فشاها
دنتها اولى قاضي من ذلك الفصل رجل طلق امراته ثم
صالحته من نفقة العدة على شيء ان كانت عدتها بالا
شهر جاز الصلح لان زمان العدة معلوم وان كانت
عدتها بالحيف لا يجوز لان المدة غير معلومة ولا يمكن
ان يجعل الصلح ابراء عن البعض لان الابراء عن النفقة
بعد الطلاق لا يصح كما لا يصح في حال قيام النكاح ولو
صالحته عن اجر رضاع الولد بعد البيونة على شيء جاز
الصلح ولو صالحته من السكنى على الدائم لا يجوز قاضي من

مثل اخر

ذلك الفصل ولو قال لعبد الذي حل له ومه بقصاص
اعتقك ثم قال عيت به عن القتل عتق في القصاص
ويسقط عنه الدم باقراره قاضي في فصل في مخرج الرتبة
ولو قال لامته فرجك حر من الجماع عن ابي يوسف
انها تعتق في القضاء قاضي من ذلك الفصل ولو قال
لعبد انت حر او قال لامته انت حر يعتق في الوجهين
هكذا روي عن ابي حنيفة وابي يوسف قاضي من ذلك الفصل
اذا قال لعبدك ياسيدك او قال ياملكي او قال لامته يا
سيدتي لا يعتق وليس هذا بشئ بل هو لطف قاضي من
ذلك الفصل رجل قال لام وله انت حر من العمل ومن
دخل البيت وقال لهما انوا العتق لا يدين في القضاء
ولا يبيعه ان يقر بها قال ابو يوسف يدين فيما بينه وبين
اسه تعالى قاضي من ذلك الفصل رجل قال لمكاتبه ان انت
عبدي فانت حر لا يعتق لانه ليس بعبد له مطلقا قاضي
في فصل في التعليق رجل قال لامته ان وطئتك ما دمت
في هذه الحجرة فانت حر فتعوي هي عنها ووطئها في
حجرة اخرى او لم يطأها ثم رجعا الى هذه الحجرة ووطئها

فيها لا يعتق لان اليدين انتهت بالتحويل عنها قاضي
من ذلك الفصل قال لعبد انت قبل موتك يشهد ثم مات
بعد شهر قال بعضهم يعتق من ثلث ماله وقال بعضهم
يعتق من جميع المال وهو الصحيح لان قول ابي حنيفة يستند
العتق الى اول شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك
الوقت قاضي من ذلك الفصل رجل قال لمملوكك اخذم
ورثن بعد موتي سنة ثم انت حر فانت بعد الوث قال
بعضهم اذا مضت السنة من وقت الموت يعتق قاضي من
ذلك الفصل رجل قال لعبد ان مت فانت حر او قال متى مت
او ميتا مت او قال اذا حدث بي حدث الموت فانت حر فهو
مبدئ مطلق لا يجوز بيعه فان باعه وقضى القاضى يجوز
بيعه نفذ قضاؤه يكون ذلك فسحا للتدبير حتى لو عا داليه
يوما من الذهب بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق ولو قال
ان مت في مرضي هذا او بلد كذا او قال ان حدث بي حدث
من مرضي هذا او في سنتي هذه فانت حر جاز بيعه وان
مات المولى قبل البيع يعتق من الثلث رجل قال لامته عند
الوصية اذا اخذت ابني او ابنتي هذه حتى يستقيا فانت حر
قالوا ان كان الابن والابنت كبيرين يخدمهما حتى يتزوج

لجارية ونصيب الابن ثمن الجارية وان كانا صغيرين تخدما
حتى ادركا لان استغنا الكبيرين والصغيرين يكون عندهما
قلنا وان كانا كبيرين فتروجت الابنة وبقي الابن تخدما
جميعا لان شرط العتق خذمتها حتى يستغنيا فلا يعتق عند
استغناء احدها وكذا لو كانا صغيرين فادرك احدهما فخرهما
جميعا حتى يدرك الآخر وان مات احدهما قبل ذلك بطلت
الوصية لانها كانت متعلقة بخدمتهما وقد وقع اليأس عن
ذلك قاضي من ذلك الفصل ولو قال حمل جارية متى اوتال
ما في بطنها من ولد فهو متى فاسقطت سقطا استبان خلقة
او بعض خلقه جبرام ولده وان لم يستبين لا يجبرام ولده عندنا
وان قال حمل هذه الجارية متى اوتال ما في بطنها من ولد فهو متى
ثم قال بعد ذلك كان ريحا ولم يكن ولدا وصدقته الامه في ذلك
او كذبه كانت ام ولده ولو قال ما في بطنها متى ولم يقل من حمل
او ولد ثم قال كان ريحا وصدقته الامه لم يكن ام ولده رجل
قال الجارية قد ولدت هذه ام ولدي ان كان القول في الصحة
تصير ام ولده سواء كان معها ولدا ولم يكن وان كان القول
في مرض الموت فان كان معها ولد تصير ام ولده يعتق من
جميع ماله وان لم يكن معها ولد يعتق من الثلث قاضي في

فصل في الاستيلاء وام الولد يعتق بموت المولى من جميع
ماله ولا سعاية عليها على كل حال ولا يجوز اخراجها عن ملكه
الى غيره ببيع او هبة او صدقة او امهار او وصية وان باعها
وقضى القاضي بخوار بيعها لا ينفذ قضاءه في الظاهر الروايات
ولا تصح ام الولد بالغصب والبيع الفاسد والاعتاق في
قول لرح وانما يضمن بما يضمن الحر قاضي من ثمة هذه المسئلة
رجل اعتق ام ولد له على ان يتزوجها ففعلت
عققت وان ابنت ان يتزوج نفسها منه لا سعاية عليها ولو
اعتق امه على ان يتزوج نفسها منه فابنت ان تزوج نفسها
منه كان عليها السعاية في قيمتها قاضي من ذلك الفصل
وجل زوج امه من عبد فولدت وارعاها المولى لا يثبت النكاح
من المولى ويكون من الزوج ويعتق الولد على المولى باقراره
قاضي من ذلك الفصل واذا تزوج الرجل جارية ولده الصغير
فولدت منه لا تصير ام ولده ويعتق الولد بالقرابة واذا
اراد الرجل ان يطاق جارية ولا تصير ام ولده لو ولدت فان
يبيعها من ولده الصغير ثم يتزوجها قاضي من ذلك الفصل
وان كان الغلام كبيرا فقال الذي هو في يديه هو عبدي وقال

الغلام انا عبد فلان كان القول قول الذي في يديه ولو لم يقل
انا عبد فلان ولكن قال انا امر الاصل كان القول قوله رجل
في يديه مبتلي يقول هو عبدي واعتقه ثم جاء آخر واقام البيعة
انه عبده قبلت بيعة ويقضى له بالعبد وبطل اعتاق الاول
رجل باع غلاما ثم ادعى انه كان اعتقه او تبره لا يقبل قوله
ولو ادعى انه ابنه علق من مائه يثبت النسب وبطل البيع قاضي
من ذلك الفصل جارية ادعت على مولاها انها ام ولد له فانك
لا يستخلف المولى في قول ابي له والمولى ان يجبر ام ولده على
النكاح ويعملك انتزوج الامه عليها قاضي من ذلك الفصل
عبد مسلم اخذ الكفار وادخلهم في دار الحرب فابق منهم
عتق لانه استولى على ملك الحربي فلكل نفسه فيعتق كما لو اسلم
عبد الحربي في دار الحرب فابق الى دار الاسلام فانه يعتق
رجل دخل دار الهند ثم خرج الى دار الاسلام ومعه هندي
يقول انا عبده ثم اسلم الهندي قالوا ان خرج الهندي
من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حرا وقول الهندي
انا عبدك يكون باطلا لان اقرار الحرة على نفسه بالرق باطل
وان اخرجه مكرها كان عبدا له قاضي فصل في اعتاق الحربي

ولو قال بالله لا افعل كذا وسكن الهراء او نضبها او رفعها
يكون يمينا لانه ذكر اسم الله تعالى بحرف القسم والخطاء في الـ
عرب لا يمنع صحة اليمين وقال الله لا افعل كذا وسكن الهراء
او نضبها لا يكون يمينا لان الغرام حرف القسم الا ان يعبر بها بالكسر
فيكون يمينا لان الكسر يقتض سبق حرف الحنجر وهو حرف
القسم وقيل يكون يمينا بدون الكسر قاضي في كتاب الايمان
ولو قال بالله لا افعل كذا قالوا لا يكون يمينا لانه لم يذكر اسم
الله تعالى الا اذا اعربها بالكسر وقصد اليمين قاضي من نية
هذه المسئلة رجل حلف رجلا خلف ونوى غير ما يريد المتخلف
ان كانت اليمين بالطلاق والعتاق ونحو ذلك نية الحالف
اذا لم ينو الحالف خلاف الظاهر ظاهرا كان الحالف او مظلوما
وان كانت بالقتل تو فان كان الحالف مظلوما كانت النية
نية الحالف وان كان الحالف ظالما يريد بيمينه ابطال حق
الغير يعتبر نية المستخلف وهو قول ابي محمد قاضي فصل
في تحليف الظلمة وفما ينوي رجل كره امراته على ان تهيب
مهرها فوهبت ثم انكرت الهبة واراد الزوج ان يحلفها قال
بعضهم لها ان يحلف لان الزوج يدعى عليها هبة جارية

وهي تنكر ذلك فتختلف والمختار للفتوى ما قال الفقيه ابوا
الليث به ان المرادة تقول الحاكم سله يدعي على الهبة عن
احتيازا اذ اكرهه فان ادعى الزوج الهبة عن اختيار حينئذ
تختلف المرادة بانه ما وهبت بغير اكره ويكون صادقة في
عينها والى هذا اشار في الحيل ومن هذا الجواب يعرف
الجواب في جنس هذه المسائل قاض من ذلك الفصل السلطان
اذا حلف رجلا انه لا يعلم بامر كذا خلف ثم تذكر انه كان علم
بذلك الا انه نسي وقت اليمين قالوا ان زوجا ان لا يكون حاشا
لانه ما كان عالما وقت اليمين قاض من ذلك الفصل رجل قل
مالى صدقة على فقرا ومكة ان فعلت كذا خنت وتصدق
على فقرا وبلغ او بلدة اخرى جاز ويخرج عن النذر كما لو
وجب عليه صوم او صلوة بمكة ففرض ببلج جاز قاض في فصل
في اليمين بالقصوم رجل مات وعليه صلوة شهر ونحو ذلك
ولم يترك مالا فاستقرض ورثته فقير حنطة وتصدقوا على
مسكين ثم المسكين يصدق بذلك على بعض ورثته ثم دفع
الوارث الى المسكين عن صلوة الميت فلم يزل يفعل ذلك
حتى ثم لكل يوم فقير حنطة جاز ولا يقدر عدد المسكين

في هذه وانما يعتبر ذلك في كفارة اليمين لا غير وهذا وصدة
الفطر سواء رجل مات وعليه صلوات فانه يعطى لكل صلوة
نصف صاع من الحنطة وفي الصوم يعطى لكل يوم نصف
صاع لان صوم اليوم عبادة واحدة بمنزلة صلوة واحدة
قاضي في فصل في الكفارة رجل حلف ان لا يفعل كذا فحسب انه
كيف حلف بانه او بالطلاق او بالصوم قالوا لا شيء عليه الا ان
يتذكر قاض من ذلك الفصل رجل مات وعليه كفارة يمين او
قتل سقط عنه امما كفارة الظهار قل بعضهم تسقط ايضا
وقال بعضهم لا تسقط لانها حق المرأة قاض من ذلك الفصل
رجل قال لابويه ان تزوجت امرأة ما دمتما حيتين فهي طالق
فتزوج امرأة في حيوتها طلقت فان تزوج اخرى في حيوتها
لا تطلق لان كلمة لا يوجب التكرار ولو قال كل امرأة اتزوج
ما دمتما حيتين او قال بالفارسية هر زني كه بخوام بايشان
زنه اند تطلق كل امرأة تزوج في حيوتها لان كلمة كل توجب
تعييم النساء فان مات احد ابويه فتزوج امرأة تكلموا فيه
وعن محمد انها لا تطلق وسقط اليمين بموت احدها وبه اخذ
الفقيه ابو الليث لان شرط الحنث التزوج في حيوتها ولم

ولم يوجد قاضي في فصل في اليمين الموقته ولو حلف ان لا يدخل
هذه الدار ما دام فلان فيها فخرج فلان باهله ثم عاد
ودخل الحالف لا يجنث وكذا لو قال لامرأته ان دخلت دار فلان
ما دام فلان في تلك الدار فانت فتقول فلان من تلك
الدار وما فاما ثم عاد ودخلت تلك الدار لا يجنث وفي النوازل
رجل قال لغيره والله لا اكلك ما دمت في هذه الدار في اليمين
على ما دام ساكنا فيها ولا يبطل اليمين الا بانتقال يبطل به التسكين
لان معنى قوله ما دمت في هذه الدار ما سكنت في هذه الدار
وما بقي في الدار من قصب او وتد يكون ساكنا في قوله الى ح
وعا قول صاحب لا يكون ساكنا والفتوى على قولها والمسئلة
يأتي بعد ذلك هذا في موضع هذا اذا كان فلان من ينسب
اليه الدار بالسكنى فان لم يكن بان كان فلان في عيال غايه
او كان ابنا كبيرا يسكن مع ابيه او كانت امرأة تسكن في
بيت زوجها فخرجت بنفسها وبعيت اقمشتها في تلك الدار
لا يبقى ساكنا قاضي من ذلك الفصل رجل قال ان اكلت من
خبز والدي ما لم اتزوج فاطمة فكل امرأة اتزوجها
فهي طالق فاكل من خبز والده شيئا قبل ان يتزوج فاطمة ثم

تزوج فاطمة طالت لانه علق بالاكل قبل نكاح فاطمة طلاق
كل امرأة يتزوج فاذا اكل يصير قابلا لامرأة اتزوجها فهي
طالق فيدخل في اليمين فاطمة وغيرها قاضي من ذلك الفصل
رجل حلف لا يدخل هذه الدار حتى يدخلها فلان فدخلها معا
لم يجنث الحالف وكذا لو حلف لا يشترى امه حتى يشتري عبدا
فاشترى عبدا وامه في عقد واحدة لا يجنث وكذا لو قال لا اكل
حتى يكتمن فوقع كلامهما معا وكذا لو حلف لا يصلي حتى يصلي
فلان فافتتح الصلوة معه معا ودكع وسجد لم يجنث في قول
ابي يوسف وكذلك جميع الافعال وقال محمد لا يجنث في جميع ذلك
ولو قال ان كلمتك الا ان يكتمني فكذلك ولو قال ان ابتز منك
بكلام فعبدى حر فالتقياس لم كل واحد منهما على صاحبه معا
لا يجنث عندهما وكذا لو قال ان كلمتك قبل ان يكتمني فوقع ما
كلامهما معا لا يجنث في قولهما قاضي من ذلك الفصل مدين
قال لرب الدين ان لم اتض مالك غدا فعبدى حر فغاب
رب الدين قالوا يرفع الدين الى القاضي فاذا دفع لا يجنث
ويبرأ عن الدين لان القاضي ينصب باط المسلمين فيقبله
القاضي نظرا للحالف وذكر الناطقي ان القاضي ينصب وكيله

عن الغائب فيرفع المال الى الوكيل وقال بعضهم اذا
غاب الطالب لا يحث الحالف وان لم يرفع الى القاضي
ولا الى الوكيل وفي بعض الروايات يحث الحالف والدفع
الى القاضي ليس بشئ والمختار هو الاول فان كان في موضع
لم يكن هناك قاض حث الحالف رجل حلف ان لا ياكل
ماله من غيرهم اليوم وقد كان وكل وكيله فقبضه قبض
الوكيل بعد اليمين ذكر في المنتقى انه لا يحث في يمينه
قال رضي الله عنه وينبغي ان يحث في يمينه كما لو وكل
وكيلا بالنكاح ثم حلف ان لا يتزوج فزوج الوكيل
حث الحالف ولو لم يقبض وكيله ولكن احال رب
الدين عليه رجلاه على الحمل دين قبل اليمين فاخذ
المحال له من الغريم لا يحث الحالف ولو اخذ الحالف
من مديونه رهنا بالدين فهلك الرهن في يديه لا يحث
قاضي من ذلك الفصل مديون قال الرب الدين ان لم ادفع
اليك حقل قبل الجمعة فعدى حرقات الذي لم الدين
قبل الجمعة لا يحث الحالف في قول ابي هو وقال ابو
يوسف ان دفع الى وارثه او وصية بر في يمينه وان لم

يدفع حتى مضى يوم الجمعة حث رجل لزم مديونه فحلف
الملزوم لثانته عند ما اتاه في الموضع الذي لزم فيه
لا يترحمي ياتي منزله فان كان لزمه في منزله فحلف
الملزوم لثانته عند فتحول الطالب الى منزل آخر
فاث الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب قلم بحد لا يتر
حتى ياتي منزله الذي تحول اليه قاضي من ذلك الفصل
ولو قال لغريمه والله لا افارقك حتى اخذ مالي عليك
فقر منه الغريم لا يحث ولو كان قال لا يفارقني حث قاضي
من ذلك الفصل ولو زوج الحالف فضولي فان كان
عقد الفضولي قبل اليمين فاجاز اليمين بالقول او بالفعل
لا يحث الحالف لان عند الاجازة يستند النفاذ الى حالة
العقل فيصير الحالف متزوجا قبل اليمين فلا يحث وان
كان عقد الفضولي بعد اليمين لا يحث مالم يجر فاذا
اجاز ان اجاز بالقول حث هو المختار وعند البعض
لا يحث وهو رواية عن محمد وعنه انه لا يحث بنكاح
الوكيل ايضا وان اجاز بالفعل كسوق مهمل وما اشبه
ذلك روى ابن سماعه عن محمد انه لا يحث وعليه اكثر

المشايخ منهم الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي والشيخ
الامام اسمعيل الزاهد البخاري وقال بعضهم
يجتنب والفتوى على قول الاكثر قاضي في فصل في التزويج
رجل حلف رجلا ان يطيعه في كل ما يامره وينهاه
عنه ثم نهاه عن جماع المرأة في جامع لا يجتنب لانه لا يراد به
اليمن ذلك قاضي من ذلك الفصل رجل حلف ان لا يعمل
يوم الجمعة وعندك كبرياس يريد ان يجعله قيصا في
الي الخياط يوم الجمعة وامره ان يحيط له ثوبا لا يكون
حائشا لان يمينه هذا يقع على ما كان يعمل في سائر الايام
قاضي من ذلك الفصل رجل لازم غريمه وقال والله لا
ادعك تذهب حتى يعطني حتى ثم نام فذهب الغريم اليه
اذا ابنته واتبعه حتى اعطاه حقه وان ابنته ولم يتبعه
وتركه الآن يصير حائشا قال لغريمه والله لا ادع مالي
عليك اليوم فقدمه الى القاضي وحلفه بخلف بر في يمينه
وكذا اذا اقر غريمه بر في يمينه وان لم يجسه يلزمه الى
الليل وان كان الدين مؤجلا لم يحل يقول له اعطني مالي
فاذا قال ذلك يصير بارا قاضي من ذلك الفصل رجل

قال لوالديه والله لا اكل من ما اكلتا فماتا فورث الخالف
منهما الامالا لا يجتنب لانه اكل مال نفسه ولو قال من ما
لكما بعد موتكما كان حائشا وكان يمينه على اكل مالهما
بطريق الارث قاضي من ذلك الفصل رجل حلف ان
لا يبيع عبده او ثوبه فامر غريمه فباعه المأمور لليخت
الامر لان حقوق البيع يتعلق بالعاقد وحكم العقد
واقع للامر فلم يكن الخالف بايعا من كل وجه فلا
يجتنب فان كان الخالف من الاشراف لا يبيع بنفسه حش
لان يمينه مثله ينصرف الى الامر بالبيع وان كان الخا
لف ممرتا يباشر العقد بنفسه مرة ويفوض الى غيره
اخرى يعتبر الغلبة قاضي من ذلك الفصل رجل قال
لان لم ابع هذه الجارية اليوم فمخرجة فباعها على
انه بالخيار ثم فسخ البيع ومضى اليوم لا تعتق لانه
خرج عن يمينه بالبيع بشرط الخيار قاضي من ذلك
الفصل رجل باع عبده من رجل وسلم الى المشتري
ثم حلف البايع ان لا يشتريه من فلان ثم ان المشتري
اقال البايع لا يجتنب ولو كان الثمن الف درهم فاقاله

المشتري بئاة ويشترى حنث وكذا لو قاله بالكثير من الثمن
الاول او باقل حنث هكذا ذكره المنتقى قال رضي ربي
ان يكون هذا الجواب قول ابي يوسف ومحمد اما على قول
ابي حنيفة الاقالة يكون بالثمن الاول على كل حال ويسئل
ذكر الثمن الثاني قاضي من ذلك الفصل وكذا لو حلف
ان لا يبيع اليوم فباع المديبر او ام الولد او المكاتب
لا يحنث في يمينه ولو قضى القاضي بخوار ببيع المديبر
لقد قضاه ويكون ذلك فسحا للتدبير ولو باع على انه
بالخيار كان حانثا في يمينه في قول محمد ولا يكون حانثا
في قول ابي يوسف ولو قضى القاضي بخوار ببيع ام الولد
لا ينفذ قضاؤه وفي اظهر الروايات والمكاتب اذا اجاز
بيعه لا ينفذ هو في الصحيح من الرواية وعليه علة
المشايخ وان بيع المكاتب برضاه جاز ببيعه ويكون ذلك
فسحا للكتابة قاضي من ذلك الفصل رجل اراد ان
يشترى ثوبا فقال البائع والله لا ابيعه بعشرة ثم باعه
بعشرة لا يكون حانثا وقال المشتري والله لا اشتريه
بعشرة فلا يشتريه باحد عشر كان حانثا ولو قال البائع

والله لا ابيعه الا بعشرة فباعه بشعة كان حانثا وكذا
لو باعه بدينار وخمسة دراهيم ولو باعه بدينار
وعشرة دراهيم لا يكون حانثا ولو قال والله لا ابيعه
حتى تزيد بئاة بشعة لا يكون حانثا قياسا واستحسانا
قاضي من ذلك الفصل رجل حلف ان لا يأكل طعاما
فهو على اكل كل مطعم وهذا بخلاف التوكيل بشراء
الطعام قاضي في فصل في الاكل رجل حلف ان لا يأكل
لحم شاة فاكل لحم غيره كان حانثا في جواب الجامع لان
الشاة اسم جنس وفي الفتاوى لا يكون حانثا سواء
كان الخائف مصريا او قرويا وعليه الفتوى لان جميع
الناس يفرقون بينهما قاضي من ذلك الفصل رجل حلف
ان لا يأكل طعاما فاكل دوا لا ليس له طعام او كان مسرا
لا يكون حانثا لانه لا يسمى طعاما وان كان دوا له حلاوة
مثل الحلبي حنث في يمينه لان له طعام ويصلح غذاؤه
من ذلك الفصل رجل حلف ان لا يأكل حراما فاكل خبزا
او لحما اغتصب حنث في يمينه فان باع الغصب بشئ
واكل لك الشئ لا يحنث لان الثاني ليس نهرا مطلقا

قاضي من ذلك الفصل قال اذا حلف على ما لا يؤكل ان لا
يأكله فاشترى به شيئا مما يؤكل واكله حنت قاضي من ذلك
الفصل حلف ان لا يشرب لبن هذه البقرة وخطه بلبن
بقرة اخرى فعند ابي يوسف هذا وما لو خطه بالماء
سواء وعند محمد الجنس لا يغلب الجنس فيحنت على
كل حال قاضي من ذلك الفصل رجل حلف ان لا يأكل
من هذه الخنطة ان نوى باكلها حبا فهو على ما نوى
وان لم ينو شيئا فاكل من خبزها لا يحنت عند ابي حنبل
عند صاحبه يحنت وان اكل عين الخنطة هل يحنت
عندها فالقبيح انه يحنت اليه اشار في الجامع الصغير
وان اكل من سويقها لا يحنت عند ابي حنبل وابي يوسف
وهو الظاهر من قول محمد قاضي من ذلك الفصل رجل
حلف ان لا يأكل من كسب فلان فاشترى شئ من فلان
او وهبه له فلان فاكل لا يحنت في يمينه قاضي من ذلك
الفصل رجل حلف ان لا يشرب الشراب ولم ينو شيئا
كانت اليهين على الخمر قال رضي الله عنه في عرفات
يقع اليهين على كل مسكر قاضي في فصل في اليهين على

٤٩
الشراب رجل قال لامراته ان نمت على ثوبك فانت طالق
فاتكاد على وسادتها او جالس عليها لا يكون حائشا
وان اضطجع على فراشها او وضع جنبه او اكثرت بدنه
على ثوب من ثيابها كان حائشا قاضي في فصل في اللبس
رجل حلف ان لا يدخل دار فلان فاجر فلان داره
فدخلها الخالف هل يكون حائشا فيه روايتان قالوا ما
ذكر انه لا يحنت ذلك في قول ابي حنبل وابي يوسف لان
عندهما كما يبطل الاضافة بالبيع تبطل بالاجارة والتسليم
وملك اليد للغير اصل المسئلة اذا حلف ان لا يركب دابة
فلان فركب دابة عبده على قول ابي حنبل وابي يوسف لا
يحنت في يمينه الا ان ينوي دابة العبد لان ملك اليد
والتصرف للعبد وملك الرقبة للمولى وملك اليد للعبد
يحل بالاضافة الى المولى فلا يحنت في يمينه بخير بنية كما
على العبد دين او لم يكن الا ان عند ابي حنبل اذا كان
على العبد دين يحيط برقبته لا يحنت وان نوى وعلى
قول ابي يوسف يحنت اذا نوى فهذا بناء على ذلك قاضي
في فصل في تغيير المحلوف عليه رجل حلف ان لا يدخل

دار فلان وفلان يسكن دار امراته قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل ان لم يكن لفلان دار مملوكة
تنسب اليه سوى هذه الدار حثت رجل حلف ان لا
يدخل دار فلانة فدخل دارها وزوجها ساكن فيها ان
لم ينزى تلك الدار لا يحث لان السكنى يضاف الى الزوج
لا الى المرأة ولو حلف ان لا يدخل دار فلان فباع فلان
نصف الدار وهو فيها فدخل الخالف كان حائشا وان
تحوّل فلان على الدار لا يحث في قول ابي حنيفة وابي يوسف
ويحث في قول محمد وكذا لو حلف ان لا يدخل دار فلان
فباع فلان داره وتحوّل عنها لا يحث في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رجل حلف ان لا يدخل دار امراته فباع
هي دارها من رجل فاستأجرها الخالف من المشتري
ودخل ان كانت اليهين لمعنى من المرأة لا يحث وان
كانت الكراهة لاجل الدار حثت وذكر الناطقي في الوا
قعات رجل حلف لا يدخل دار فلان وفلان يسكن
دارا لا يملكها فدخل الخالف حثت ولو دخل دارا
مملوكة لفلان وساكنها غيره حثت ايضا قاضي في

٢٤
فصل في الدخول رجل حلف ان لا يدخل الفرات فكيف
سفينة في الفرات او كان على الفرات جرفا على البحر
لا يحث ما لم يدخل الماء لانه لا يسمى دخلا في الفرات
ما لم يدخل الماء قاضي من ذلك الفصل رجل حلف ان
لا يدخل دار فلان فدخل دار فلان ساكن فيها مع
امراته والدار للمرأة حثت وكذا لو قال لا ادخل دار
فلانة وهي في دار زوجها تسكن معه كان حائشا رجل
حلف ان لا يدخل على فلان فدخل عليه في تمام او في
مسجد او في ظلة او دهلين دار لا يحث قاضي من
ذلك الفصل رجل حلف ان لا يدخل دار ابنته وابنته
تسكن في بيت زوجها او حلف ان لا يدخل دار امه
وامه تسكن في بيت زوجها فدخل الخالف حثت وهو
نظير ما ذكرنا رجل حلف ان لا يدخل دار فلان فدخل دارا
يسكنها فلان باعارة او اجارة حثت عندنا ولو دخل
دارا اجرها فلان وهي مملوكة للاجر حثت ايضا قيل هذا
قول محمد اما على قول ابي حنيفة وابي يوسف لا يحث قاضي
من ذلك الفصل رجل حلف ان لا يدخل دار فلان

فباع فلان داره فدخل لا يحنث في قولهم وكذا العبد
 والذابة وكل شيء يكون مضافاً لحكم الملك ولو قال
 لا ادخل دار فلان هذه فباع فلان داره فدخل الخالف
 لا يحنث في قول أبي ح واحد الروايتين عن أبي
 يوسف وعن أبي يوسف في رواية يحنث في قوله
 دار فلان هذه وقال محمد يحنث كما قال أبو يوسف
 في رواية وروى هشام عن محمد انه رجع الى قول له
 ه وان لم يكن لفلان دار يوم اليمين فملك دارا
 بعد اليمين فدخل الخالف حنث في قول أبي ح ومحمد
 ولا يحنث في قول أبي يوسف قاضي من ذلك الفصل
 ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار الآباذني فانت
 طالق ثلثا فطلقها بائنا فخرجت بغير اذن لا يحنث
 لان يمينه يقيد بحال قيام ولاية المنع عن الخروج
 وولاية المنع تزول بالطلاق البائين وهو كالسلطان
 اذا حلف رجلا ان لا يخرج من البلدة الآباذنه
 او الكفيل بالنفس اذا حلف الاصيل ان لا يخرج من
 البلدة الآباذنه فعزل السلطان وقضى الاصيل دين

الطالب ثم خرج الخالف بعد ذلك لا يحنث فلو ان
 الخالف تزوج المرادة بعد ما ابانها فخرجت بغير اذن
 لا يحنث لان اليمين بطلت بالابانة فلا يعود بعد ذلك
 قاضي فصل في الخروج حلف ان لا يركب سفينة الى
 بغداد فركب السفينة حتى سار فليس بها ثم خرج منها
 لا يحنث قاضي من ذلك الفصل رجل قال لامرأة ان
 خرجت الى بيت ابيك فانت كذا فخرجت ناسية ثم
 تذكرت فرجعت فهذه ثلاث مسائل للخروج والائتان
 والذهاب قال الشيخ الامام ابو بكر محمد ابن الفضل
 في الايتان لا يحنث اذا لم تصل الى دار اسها وفي
 الخروج يحنث واختلفوا في الذهاب والصحح ان الذهاب
 كالائتان قال رضي الله عنه وينبغي ان ينوي في ذلك
 ان ينوي بالذهاب الوصول فهو على ما نوى وان نوى
 به للخروج فهو على ما نوى وان لم ينو يمينا حمل على
 الايتان لان الناس يريدون به الايتان والوصول
 ولو قال لها ان خرجت الى منزل ابيك فانت كذا او
 قال ان ذهبت فهو على الخروج على قصد ولو قال ان

مطالع الشرف

ايتت فهو على الوصول قصدت الخروج الى منزله او
لم تقصد قاضي من ذلك الفصل امرأة كانت تخرج
من دارها الى سطح جارها فغضب الزوج وقال لها
ان خجبت من هذا الدار الى سطح الجار ادا الى الباب
فانت فخرجت الى سطح جار آخر لا يحنث في يمينه لان
يمينه تعيدت بذلك الجار دلالة وان يكن هناك
مقدمة حنث لغوم اللفظ قاضي من ذلك الفصل
رجل قال لامرأته عند خروج المرأة من المنزل ان
رجعت الى منزلي فانت طالق فجلست ولم يخرج زمانا
ثم خرجت ورجعت الى منزله والرجل يقول نويت
الفور قال بعضهم لا يصدق وهو الصحيح رجل قال
لامرأته ان صعوت هذا السطح فانت كذا فارتقت
بعض السلم لا يحنث هو الصحيح قاضي من ذلك الفصل
حلف ان لا يخرج امرأته من بيته يعني من هذا البيت
فخرجت الى الدار قالوا هذا في عرفهم لان الدار لا تسمى
بيتا في عرفهم اما في عرفنا يسمى الكل بيتا فلا يحنث
وعليه الفتوى وكذا لو حلف لا يدخل فلان بيته فدخل

لا يصدق

فلان داره يحنث في عرفهم وفي عرفنا لا يحنث وعليه
الفتوى قاضي من ذلك الفصل ولو قال لامرأته ان
كنت تعرفين فلانا او تعلمين منزل فلان فانت
طالق فقالت انا اعلم واعرف لا يصدق في شيء من
ذلك لان هذا امر ظاهر يحلف عليه غير ما بخلاف
الغضب والبغض والمحنة قاضي من ذلك الفصل رجل
حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك اهله
ومتاعه فيها ان كان الخالف في عيال غيره كالابن
الكبير يسكن في دار الاب والمرأة تسكن في دار زو
جها ونحوها لا يحنث في يمينه وان لم يكن في عيال
غيره لا يبر الا ان يدخل في الثقلة من ساعته لان
الدوام على السكنى سكنى ثم عند ابي يشترط للبر
نقل الاصل وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتدا ومكنته
كان حائشا وعلى قول ابي يوسف اذا نقل الاهل واكثر
المتاع برة يمينه والفتوى على قوله وعلى قول محمد
اذا نقل الاهل وما يقوم به الكد خذا يمينه صار بارا
اتفقوا على ان نقل الاهل والخدم شرط للبر فان نقل

الكل الى السكة او الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيره
اختلفوا فيه والصحيح انه يكون حائشا ما لم يتخذ مسكنا
آخر وان سلم الدار الى غيره بان اجر داره المملوكة
او كان ساكنا في الدار باجارة او اعادة فريضة على
مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائشا قاضي في
فصل في المساكنة رجل حلف ان لا يسكن هذا المص
فخرج بنفسه وترك اهله ومتاعه فيه لا يحنث وان
كانت اليمين على سكنى القرية اختلفوا فيه قال بعضهم
القرية بمنزل الدار قال بعضهم هي بمنزلة المطر
وهو الصحيح ذكره الكرخي في مختصره قاضي من ذلك
الفصل رجل حلف ان لا يبيت الليلة في هذا المنزل
فخرج بنفسه وبات خارج المنزل واهله ومتاعه
في المنزل لا يحنث في يمينه وهذا اليمين يكون على
نفسه لا على المتاع قاضي من ذلك الفصل رجل قال
ان لم اسافر سفاطى ففلاانة طالق فان نوى
ثلاثة ايام او اكثر فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا
قال محمد هو على سفر شهر قاضي من ذلك الفصل

وان حلف لا يركب او لا يركب مركبا فركب سفينة
او محملا او دابة فان حائشا لان المركب اسم لما يركب
عادة والسفينة يركب عليها في البحر عادة ولو ركب
ادمية ينبغي ان لا يكون حائشا لانه لا يركب عادة قاضي
في فصل في الركوب وذكر في المنتقى اذا حلف لركوب
هذه الدابة اليوم فواثق وجلس ولم يقدر على ركوبها
حتى مضى اليوم حنث قال وليس هذا القول والله لا اسكن
هذه الدار قاضي من ذلك الفصل ولو قال انت علي
كظهمي في كل يوم كان له ان يقربها في الليالي ويكون
مظاهرا في كل يوم بظهار جديد رجل حلف ان لا يكلم
فلانا فكلم الحايط وقال يا حايط اصنع كذا ولا تصنع
كذا او قال قد كان كذا فانه لا يحنث وان كان قصده
استماع فلان كذا ذكره الناطقي في الراقعات وروي
ان عبد الرحمن بن عوف بعد ما حلف ان لا يكلم عثمان
رضي الله عنهما كان يفعل كذلك قاضي في فصل في الكلام
والقراءة ولو ام للعالف قوما فيهم المخلوف عليه فسلم
في آخر الصلوة لا يحنث لا بالتسليم الاولى ولا الثانية

هو المختار لأن هذا لا يعد كلاما في العرف هذا إذا كان
الحالف أمما فان كان مؤتما قالوا لا يحسن في قول
ابن أبي يوسف لأن عندهما بسلام الامام لا يخرج
المؤتم عن الصلوة ولو كان المحلوف عليه أمما
والحالف معتديا به ففتح على الامام لا يحسن في يمينه
ولو علمه القرآن في غير الصلوة حنث في عرفهم شتم
المحلوف عليه انسانا فاراد الحالف ان ينعى فلما
قال الحالف مئة تذكر يمينه فسكت لا يحسن الحالف
لأن هذا القدر غير مفهوم فلا يكون كلاما وهذا بخلاف
المصلي اذا قال ذلك في صلوة فسدت صلوة شتم
المحلوف عليه اب الحالف فقال الحالف لا بد انت حنث
قاضي من ذلك الفصل رجل حلف ان لا يكلم فلانا فتأديه
من مكان بعيد ان كان بحيث لو اصفى اليه اذنه
لا يسمع لا يحسن وان كان يحسن لو اصفى اليه اذنه
يسمع الا انه لم يسمع لانه كان اصم او كان مشغولا
بعمل حنث وان كتب اليه او ارسله لا يحسن ولو قال
لا اقول لفلان كذا وكذا فكتبت اليه بذلك او ارسل

به اليه رسولا حنث ولو قال لا اكلم فلانا بهذا لا يحسن
بالكتاب والرسالة قاضي من ذلك الفصل رجل قال
لامرأة ان كلمتك الليلة قبل ان يكلمني فانت طالق
ثم قالت المرأة ان كلمتك قبل ان يكلمني فبعدى حنث
قال لها الزوج اعطى السائل شيئا لا يعتق العبد والنظر
المراة قاضي من ذلك الفصل رجل حلف ان لا يتكلم
فقراء القرآن في الصلوة او كبرا وهلل اوسج ان كانت
اليمن بالعريثة لا يحسن وان قراء القرآن خارج الصلوة
او كبرا وهلل اوسج او دعا حنث وان كانت اليمن
بالفارسية لا يحسن في الصلوة ولا في غير الصلوة قاضي
من ذلك الفصل حلف ان لا يكلم امرأته فدخل داره
وليس فيها غيرها فقال من وضع هذا حنث لانه حين
استفهم وليس معها غيرها فقد كلمها ولو كان معها
غيرها لا يحسن قاضي من ذلك الفصل جماعة كانوا يتحد
ثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا قاضي
مراته طالق ثم تكلم الحالف فطلقت امراته لانه كلمة
من التعميم والحالف لم يخرج نفسه عن اليمن فيحس

كما لو قال ان دخل هذه الدار احد فامراتي طالق
ثم دخل الخالف حنت لان احد نكوة والخالف لم يهر
معرفة فبقي داخل فيها بخلاف ما لو قال ان دخل
داري احد فامراتي طالق فدخل الخالف لا يحنث لانه
صار معرفة باضافة الدار الى نفسه فلا يدخل تحت
النكوة قاضي من ذلك الفصل رجل حلف ان لا يكلم
فلانا فم يقوم فيهم المحلوف عليه فقال السلام
عليكم الا واحدا وقال عنت المحلوف عليه دين في
القضاء قاضي من ثمة هذه المسئلة رجل حلف ان
لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلوة او في غيرها
حنث وكذا لو حلف ان لا يركع او لا يسجد ففعل في
الصلوة او في غيرها حنت وان قرأ الخالف بسم الله
الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة الفل حنت وان
لم ينو ما في سورة الفل او نوى غيرها لا يحنث لان
الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتذكير
للقراءة وقراتها لا على قراءة القرآن جاز وكذا قراءة
الفاتحة على وجه الشاء والدعاء قاضي من مسائل

في القرآن والصلوة ولو حلف ان لا يقرأ سورة من
القرآن فنظر في المصحف حتى الى آخرها لا يحنث في قولهم
ولو حلف ان لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وفهم
ما فيه حنت في قول محمد لمحصل المقصود من القراءة
وهو علم ما في الكتاب ولا يحنث في قول ابي يوسف
لعدم القراءة وعليه الفتوى ولو حلف ان لا يقرأ
كتاب فقرأ سطورا من كتاب فلان حنت ونصف
السطر لا يحنث لان ما هو المقصود لا يحصل بقراءة
نصف السطر ولو قال ان قراءة كل سورة من القرآن
فعلى ان اتصدق بدينهم قال محمد هذا على جميع القرآن
قاضي من تلك المسائل رجل قال لامراته ان لم تصل
الساعة وكعتين فانت طالق فقامت وشرعت في
الصلوة ثم حاضت حنت في يمينه وكذا لو قال لها
ان لم تصومي غدا فانت طالق فشرعت في الصوم
غدا وحاضت حنت لوجود شرط الحنت وهو عدم
الصلوة والصوم قاضي في فصل في مسائل الصلوة
ولو حلف ان لا يصلي الجمعة مع فلان ثم احدث

الامام فقدم الحالف فصل بهم الجمعة لا يحث قاضي
في مسائل الصلوة رجل حلف ان لا يصلي صلوة فصل
ركعة ثم قطعها لا يحث ولو حلف ان لا يصلي فصل
ركعة ثم قطع حث رجل حلف ان لا يصلي الجمعة
مع الامام فسبق بركعة وصلى الركعة الثانية مع
الامام ثم قام بعد فراغ الامام وصلى ما سبق بها لا
يحث وان ادرك الركعة الاولى حث وكذا لو
افتتح الجمعة مع الامام ثم قام او احدث فذهب
وقضاء ثم عاد بعد ما فرغ الامام وانما صلواته
حنث ولو قال عبد حر ان ادرك الظهر مع الامام
فادرك الامام في التشهد ودخل في صلوة حث
رجل قال لغيره ان لم اصل الظهر معك اليوم فامانة
طالق فسبق بركعة وصلى معه ثلاث ركعات حث
ويلزمه الطلاق ولو قال ان صليت الظهر اليوم
الأمعك والمسللة بحالها لا يحث وانما لا يحث اذا
صلى الكل وحده قاضي في مسائل الصلوة رجل حلف
ان لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه

لا يحث لان معرفة الرجل لا يكون بدون معرفة الاسم
روي ان رسول الله قال لرجل هل تعرف فلانا
قال نعم فقال هل تدري اسمه قال لا قال فانك لا تعرفه
فان نوى معرفة الوجه فهو على ما نوى وان لم يكن
لفلان اسم با ولد الولد فرأى الجار الولد قبل ان
يسمى فحلف الجار انه لا يعرف الولد فهو حائن لانه
يعرفه بوجهه ويعرف بشبهه وليس له اسم فلا يشترط
معرفة الاسم حلف ان لا ينظر الى وجه فلانة فنظر
اليها في النقاب او رآى عينها من النقاب قال محمد
لا يحث ما لم يكن الاكثر من الوجه مكشوفاً حلف
ان لا ينظر الى فلان فراه حلف سراً وزجاج بستان
وجهه من خلفهما حث ولو نظره مرة او مراء
فرأى وجهه لا يحث وقد مر هذا في النكاح في حرمة
المصاهرة قاضي في ضلعة المعرفة والرؤية رجل
قال ان رايت فلانا فامراته كذا فراه ميتاً مكفناً
قد غطي وجهه حث والرؤية بعد الموت والرؤية
في الحيوة سوار ولو حلف ان لا ينظر الى فلان فنظر

الى رأسه او يديه او رجله قال محمد بن نظر الى يده
او رجله فلم يره وانما الرؤية على الوجه والراس
او البدن وان نظر الى اعلى رأسه فلم يره وان
راه وهو لا يعرفه فقد رآه ولو قال ان رايت فلانا
فامرأته كذا فراه مسجى بثوب يستبين منه الرأس
والجسد حتى نصفه الثوب حنث وان نظر الى ظهره
او أكثر بدنه حنث وكذا لو نظر الى مقدمه فرأى الصدر
والبطن فقد رآه وكذا لو رأى أكثر صدره وبطنه فقد رآه
لان ذلك أكثر البدن وان رأى شيئاً قليلاً منه يكون أقل
من النصف فلم يره قاضى من ذلك الفصل رجل قال
لامرأته كلما ضربتك فانت طالق فضربها بلكة فدفعت
الاصابع منفردة طلقت واحدة لان الضرب حصل باللكة
فلم يتكرر الضرب وان ضربها بيديه جميعاً طلقت
شيتين وقد رت المسئلة في كتاب الطلاق قاضى في فصل
في الضرب والقتل رجل حلف ليضرب فلانا اليوم وفلان
ميت ان علم بموته لا يحنث وان لم يعلم فكذلك ولو كان
حيّاً وقت الحلف ثم مات لا يحنث في قول ابى حنيفة ومحمد

ويحسب في قول ابى يوسف رجل حلف ان لا يقتل فلانا
بالكوفة فضربه بالسواد ومات بالكوفة حنث ويقبر
فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه قاضى خان
في فصل في الضرب والقتل والوكيل بشر أو شيء بعينه اذا
اشترى ثم قال اشتريت ذلك لنفسى وصدق الموكل كان
مشترياً للموكل رجل دفع الى رجل عشرة دراهم ليشتري
له بها خوباً قد سماه فانفق الوكيل على نفسه دراهم الموكل
فاشترى ثوباً للامرء بدراهم نفسه كان الثوب للمشتري لا
للامرء لان الوكالة تقيدت بتلك الدراهم فيبطل الوكالة بهلا
كها ولو اشترى ثوباً للامرء ونقد الثمن من مال نفسه فاما
مسك دراهم الامرء كان الثوب للامرء ويطيب له دراهم
الموكل استحساناً كالوارث الوصى اذا قضى دين الميت
بمال نفسه قاضى خان في فصل فيما يجوز فيه السلم الوكيل
بالشرا اذا اخذ الساعة على سوم الشرا فافاراه الموكل
فلم يرض ورددّها على الوكيل فهلكت عند الوكيل قبل
ان يردّها على البايع ضمن الوكيل قيمة الساعة للبايع
ولا يرجع بها على الموكل اذ لم يكن الموكل امرءه بالاخذ

على سوم الشراء والامر بالشراء لا يكون امرا بالاخذ على سوم
الشراء فان كان الامر امره بالاخذ على سوم الشراء فهلك
عند الوكيل كان للوكيل ان يرجع بها على الموكل رجل امر
تليذه ان يبيع الامتعة ويرفع الثمن الى فلان فباع
وامسك الثمن حتى هلك لا يضمن بتأخير الاداء خان من
ذلك الفصل رجل وكل رجلا بان يشتري له عبد فلان
بالف درهم فقطعت يد العبد ثم اشتراه للجوز ولو وكلة
بشراء عبد بغير عينه فاشترى عبد قد قطعت يده
جاز على الامران في الوجه الاول لما اشار الى عبد سليم
تقدر الوكالة بصفه السلامة وفي الوجه الثاني الوكالة
مطلقة فجاز شراؤه على الامر اذا اشتراه بمثل قيمته
رجل باع عبد ثم امر انسانا بان يشتري له عبد فاشترى
الوكيل ذلك العبد للجوز عن الامر قاضي من ذلك الفصل
ايضا رجل قال لاخر اذهب بهذه السلعة وانظر اليها
اليوم فان رضىتها فهي لك بالف درهم فذهب بها جاز
وكذا لو قال ان رضىتها اليوم فهي لك بالف درهم جاز وفي
بمنزلة قوله يعتك هذا العبد بالف درهم على انك بالخيار

اليوم قاضي خان في باب البيع رجل قال لغيره يعتك عبي
هذا بالف درهم فقال الرجل هو حر لم يكن ذلك جوابا
ولا يكون حرا في قول محمد واحدى الروايتين عن ابي
ولو قال فهو حر كان جوابا وعق العبد ويصير قابضا
للعبد ولو قال له رجل يعتك غلامك هذا بالف درهم فقال
قد يعتك بالف درهم فقال المشتري هو حر قال ابو حنيفة في
رواية هو حر ويصير قابضا وقال محمد لا يعتق ولا يصير
قابضا خان من ذلك الباب ايضا رجل ساوم رجلا ثوب
فقال البايع ابيعه بخمسة عشر وقال المشتري لا اخذه الا
بعشرة درهم فذهب به ولم يقل البايع شيئا فهو بخمسة
عشر ان كان المبيع في يد المشتري حين ساومه وان كان في
يد البايع فاخذه منه المشتري ولم يمنع البايع فهو بعشرة
ولو كان عند المشتري فقال المشتري لا اخذه الا بعشرة
وقال البايع لا ابيعه الا بخمسة عشر فرق عليه المشتري
ثم تناولا من يد البايع فدفعه البايع اليه ولم يقل شيئا وذهب
به المشتري فهو بعشرة خان من ذلك الباب ايضا
وان ساومه فقال المشتري حتى انظر اليه فدفعه وضاع منه

فليس على المشتري شيء لأنه إنما اخذه للنظر وإن اخذه
على غير النظر ثم قال حتى انظر اليه قوله انظر اليه لا يخرج
من الضمان وهو على ما اخذه له على اول مرة لان من ذلك
الباب ايضا رجل قال لعيره هذا الثوب كره بعشرة دراهم
فقال هات حتى انظر اليه او حتى اريه غيري فاخذه على هذا
فضاع قال ابو حنيفة لا شيء عليه وان قال هاته فان رضى به
اخذه فضاع فعليه الثمن ولو قال ان رضى به اشتريته
فهو باطل هكذا قال ابو يوسف قاضي من ذلك الباب ايضا
الوكيل بالشرا اذا اخذ الثوب على سوم الشرا فراه الموكل
فلم يرض به الموكل ورده عليه فهلك عند الوكيل قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يج
بها على الموكل الا ان يأمره الموكل بالاخذ على سوم الشرا
فحينئذ اذا ضمن الوكيل رجع على الموكل قاضي من ذلك الباب
ايضا رجل ساوم رجلا بقدح فقال لصاحب القدح ارني
قدحك هذا فدفعه اليه فنظر اليه الرجل فوقع منه على اقلح
لصاحب الزجاج فانكسر القدح والاقلح قال محمد لا يضمن
القدح لانه امانة ويضمن ساير الاقلح لانه اتلفها بغير

اذنه قاضي من ذلك الباب ايضا ولو باع شيئا فقال بعثك
بغير ثمن او قال بعثك على ان لا ثمن له كان البيع باطلا
ولو باع وسكت عن ذلك الثمن كان فاسدا وسيع العلق
جائز عند محمد بن ولو باع ام الولد وسلمتها لا يملكها المشتري
وكذلك معتق البعض وكذلك المدبر عندنا ولو باع متقدا
بمكاتيب او مدبرا او ام ولد وقبض المال ملكه ملكا فاسدا
ويجوز بيع ام الولد من نفسها وكذلك بيع المدبر من
نفسه ويضمن المكاتب والمدبر بالغصب والبيع الفاسد
وام الولد لا يضمن بالغصب والبيع الفاسد عند ابي حنيفة
قاضي خان في فصل في البيع الباطل وبيع الكلاء الذي
ثبت في ارضه بغير ائبانه باطل لانه ليس بمملوك وكذلك
بيع الماء في الحوض او في البر وبيع آلات اللهو كالدرية
والطبل والمزمار والدف جازي في قول ابي حنيفة وقال صاحبه
لا يجوز وكذلك بيع آلات اللعب كالترد والشطرنج وان
اتلفها انسان فان كان الاتلاف بامر القاضي لا يضمن
وان لم يكن بامر القاضي وكذلك في قول ابي يوسف ومحمد
خان من ذلك الفصل ايضا رجل قال لمدبري الذي عليه

عشرة دراهم بعثني هذا الثوب ببعض عشرة وبعثني
هذا الثوب الآخر بما بقي من عشرة فقال نعم قد بعثتك
فهو جازم وان قال بعثني هذا ببعض عشرة وبعثني
هذا الآخر ببعض عشرة فقال نعم قد بعثتك كان فاسدا
لانه بقي من عشرة شيء مجهول بخلاف الاول فان ثم
لم يبق من عشرة شيء قاضي خان في باب البيع الفاسد
رجل باع جارية ثم ادعت لجارية انها حرة قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل ان باعها وسلمها الى المشتري وهي
سكانة لم تقل شيئا لا يقبل قولها الا ببيت خان من ذلك
الباب ايضا رجل ابتاع قوسا فقال له البايع مد القوس
فكده فانكسر قال يضمن قيمته وان مده باذن البايع ولو
قال له البايع مد القوس فان انكسر فلا ضمان عليك فده
فانكسر قال يضمن ايضا قال القاضي الامام ابو علي النسفي
هذا على اذا اتفقا على الثمن فان الرجل لو اخذ ثوبا على سوم
الشرا ثم قال له البايع ان هلك فلا ضمان عليك بعد الاتفاق
على الثمن فهلك يضمن فكذاك هنا خان من ذلك الباب ايضا
ولو باع اشجارا على ان الكل مثمرة فوجد واحدة منها غير

مثمرة قال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل فسد البيع
لان المثمرة وغير المثمرة جنسان فاذا لم يدخل غير المثمرة
في العقد والتمرحله فسد العقد كما باع مائة شاة الواحدة
لم يسن ثمن كل واحدة فسد البيع وان بين ثمن كل شاة
وثن كل شاة جازا البيع ويجوز للمشتري خان ايضا من
ذلك الباب رجل باع متروكة التسمية عمدا وقضى القافة
بجواز البيع يجوز كما لو قضى لجواز بيع ام الولد رجل
اشترى دهننا ودفن القارورة الى الدهان وقال للدهان
هان ابعث القارورة الى منزلي على يد غلامك فانكسر
القارورة في الطريق قال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن
الفضل يهلك الدهن من مال البيع وان قال للدهان
ابعث القارورة على يد غلامي والمسئلة بحالها يهلك
على المشتري رجل باع جارية الغير بغير اذن المولى و
وجها رجل اخر بغير اذن المولى واعتقها فضولي فاجر
المولى قال جزره جميع ذلك قال الشيخ الامام ابوبكر محمد
ابن الفضل نفذ العتق ويبطل ما سواه خان من ذلك
الباب ايضا ارض فيها زرع فباع الارض بدون الزرع

او الزرع بدون الارض جاز وكذا لو باع نصف الارض
بدون الزرع وان باع نصف الزرع بدون الارض لا
يجوز الا ان يكون الزرع بينه وبين الاكاري فيبيع الاكاري
نصيبه من صاحب الارض جاز وان باع صاحب الارض
نصيبه من الاكاري لا يجوز هذا اذا كان البذر من قبل
صاحب الارض اما ان كان من قبل الاكاري ينبغي ان يجوز
ولو باع نصف الارض مع نصف الزرع جاز خان في باب
البيع الفاسد ولو اشترى رطبة من البقول والقشاد
على الساق قال الشيخ الامام هذا رحمه الله لا يجوز لانه
ينمو من اسفل ساعة نسا عة كالصوف والوبر والشعر
فيختلط المبيع بغير المبيع فلا يجوز خان من ذلك الباب
ايضا رجل باع الجبين فولدت قبل الافراق وسلم الى
المشتري قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده لا يجوز
وكذا لو باع الابق وسلم قبل الافراق قاض من ذلك الباب
ايضا رجل اشترى شجرة بشرط ان يقطعها اختلف المشايخ
في جواز هذا البيع والصحيح هو الجواز خان ايضا من ذلك
الباب وان اشترى شجرة يترك لاجل الثمر جاز وهل

يدخل في البيع ما تحت الشجر من الارض فهو على الروايتين
في قول ابي يوسف لا يدخل وقال محمد يدخل بعروقها
التي يستقر عليها الشجر لا مقدار طول العروق خان من
ذلك الفصل ايضا رجل باع ارضا وفيها زرع بينه وبين
الاكاري فباعها بنصيبه من الزرع ذكر في المنتقى المشتري
ان طلب تسليم المبيع يفسد البيع وان قل وانا اسكت
حتى يستحصل الزرع فهو جاز ولا يتصدق المشتري
بشيء من الزرع لانه زاد في ارضه وكذا لو باع دارا اجراها
من غيره فقال المشتري قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
ابن الفضل روي في بعض الروايات عن ابي يوسف
انه ان المشتري اذا كان عالما بذلك جاز البيع ولا خيار
له وهكذا قال الشيخ علي بن محمد البزدوى وجعل هذا
بمنزلة العيب في الجارية التي باعها مولاها وهي في كاح
الغير فعلم المشتري بذلك جاز البيع ولا خيار له وقال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل هذا خلاف
ظاهر الرواية وهكذا قال القاضي الامام ابو علي الفسفي
في اختلاف الروايات في بيع المرهون والمستاجر خان

من ذلك الباب ايضا رجل باع ارضا فاقرا المشتري
بعد ذلك انها مسجد او مقبرة او اقرا انه طريق لعامة
المسلمين فانفذ القاضي عليه اقراره بحضور من خاصه
فيه للعامة ويسلم الى الذي خاصه اراد المشتري ان
يرجع بالثمن على بايعه فاقام ببنية على ذلك ولم يحضر
الذي خاصه فيه للعامة ذكره المشتري ان فيه قياسا
واستحسانا في القياس يقبل البنية كما لو اشترى عبدا ثم
اقر انه حر فانفذ القاضي عليه اقراره ثم خاصه البايع
واقام البنية انه حر الاصل والعبد يحرى الحرية فانه يقبل
بنية المشتري ويرجع بالثمن على بايعه كذلك هذا وفي
الاستحسان فرق بين هذا وبين الارض قال في الارض
اذا اقرا المشتري انها مقبرة او طريق او مسجد وانفذ
القاضي اقراره ثم اقام البنية على ذلك بحضور من البايع
ليرجع عليه عليه بالثمن لا يقبل بنية الابحضر من خاصه
فيه للعامة ليكون بنية بنية من خاصه للعامة رجل
باع دارا وارضاه ثم ادعى انه باع ما هو وقف اختلف
المشايخ فيه قال بعضهم لا يسمع دعواه كما لو باع شيئا

ثم ادعى انه لغيره باعه بغير امر صاحب فانه لا يسمع
دعواه وما ذكره المشتري ان المشتري اذا اقرا ان ما
اشتراه مقبرة او مسجد او طريق للمسلمين وانفذ القاضي
اقراره عليه ثم اقام البنية على ذلك ليرجع بالثمن على
بايعه فانه لا يقبل الابحضر من خاصه فيه للعامة
اشارة الى هذا القول خان من ذلك الباب ايضا ولا
يجوز بيع القاضي مال اليتيم من نفسه ولا بيع ماله
من اليتيم لان بيع القاضي قضاء وانه لا يصلح فاضيا
في نفسه ولهذا لو زرع اليتيم من نفسه لا يجوز
ولو ان القاضي اشترى مال اليتيم من الوصي او باع
ماله من اليتيم وقبل الوصي جاز وان كان الوصي
وصيا من جهة القاضي خان من ذلك الباب ايضا
ولو ذبح الشاة وباع كرشها قبل السخ جاز فكان
على البايع اخراجه وتسليمه الى المشتري والمشتري
خيار الرقوية وجاجة ابتلعت لؤلؤ فباعها حية
مع اللؤلؤ التي ابتلعت فسد البيع وان كان المشتري
راى اللؤلؤ حين ابتلعت ولو كانت الدجاجة ميتة

فباع اللؤلؤة التي في بطنها جاز ولا خيار للمشتري
 ان كان رآها الا اذا تغيرت وان لم يكن المشتري
 رأى اللؤلؤة فله الخيار اذا رآها ولو اشترى اللؤلؤة
 في صدف قالوا ابو يوسف يجوز البيع وله الخيار
 اذا رأى وقال محمد بن لا يجوز وعليه الفتوى ولو اشترى
 سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة ان كانت اللؤلؤة في
 الصدف كانت للمشتري لان الصدف يكون غداء
 للسمك وكل ما يكون غداء للحيوان ان يكون للمشتري
 وان لم يكن اللؤلؤة في الصدف فانها يكون للبائع
 ويكون في يده بمنزلة اللقطة خان من ذلك الباب
 ايضا ولو اشترى دجاجة فوجد في بطنها لؤلؤة كانت
 للبائع فترد عليه من تميم هذه المسئلة ولا يجوز بيع
 الابن الا اذا باعه من في يده واختلف الرقايات
 في بيع المرهون والمستاجر والصحيح انه موقوف
 وليس للبائع ان يفسخ خان من ذلك الباب ايضا
 ولو باع عبدا بشرط ان يعتقه لا يجوز عندنا فان
 اشتراه على هذا الشرط واعتقه يتقلب البيع جازا

في قول ابي حنيفة وعليه ثبت قاضي في فصل في الشروط
 المفسدة ولوباع شاة على انها حامل ففسد البيع لان
 الولد زيادة مرغوبة وانها موهومة لا يدري وجودها
 فلا يجوز من ذلك الفصل ايضا ولوباع جارية على انه
 برئ من الحمل جاز لانه براءة عن العيب وان كان
 الشرط من قبل المشتري لا يجوز لان الشرط اذا كان
 من قبل المشتري كان مقصودة الزيادة وانها موهومة
 فيفسد البيع كما لو شرط للحمل في البهايم وهكذا روى
 هشام عن محمد بن انه قال البيع جائز الا ان يظهر المشتري
 انه يحتاج الى الطير وهذا الشارة الى ما قال الفقيه ابو
 جعفر بن وروي الحسن عن ابي حنيفة انه اذا اشترى
 جارية على انها حامل فاذا هي ليست بحاملة كان البيع
 لا زما وليس للمشتري ان يردّها عن العيب ووجه
 ما قلنا ان الحمل في الجوارى عيب عند الناس وكان
 شرط الحمل بمنزلة شرط البراءة عن العيب فيجوز البيع
 في الصحيح من الجواب حتى لو كان في بلد يربغون في
 شراء الجوارى لاجل الاولاد كان قاسدا ولو اشترى

ولوباع على انها حامل تكلموا فيه قال الفقيه
 ابو جعفر ان كان الشرط من قبل البائع جاز

جارية على انها مغنية جاز البيع لان ما شرط عيب في
الجواري روى ان رجلا جاء الى محمد بن بجارية وقال
اني اشتريتها على انها تغني كذا وكذا لو نأفاذا هي لا
تغني بشيء قال محمد بن لا ثم فان البيع قد لزمك انما
اخبرك عن عيب بها ولهذا لو استهلك على رجل جارية
مغنية يضمن قيمتها غير مغنية خان من ذلك الباب
ايضا ولو باع جارية على انها ذات لبن قال الشيخ ابو
بكر محمد بن الفضل لا يجوز البيع وقال الفقيه ابو جعفر
ه جاز البيع لانه شرط الصناعة فيجوز كما لو اشترى
عبدا على انه كاتب او خباز واكثر المشايخ على هذا خان
من آخر هذه المسئلة باع عبدا على ان يسلمه البايع الى
المشتري قبل قبض الثمن كان فاسدا واختلفوا في العلة
قال ابو يوسف به لان العقد لا يوجب تسليم المبيع
قبل نقد الثمن اذ لم يكن الثمن من قبلا فاذا شرط مالا
فيقتضيه البيع فسد البيع وقال محمد بن انما يجوز البيع
لانه يضمن اجلا مجهولا حتى لو سمي الوقت الذي
يسلم فيه المبيع جاز البيع رجل باع شيئا وقال بعت

منك بكذا على ان احط من ثمنه كذا جاز البيع ولو قال
على ان اهب لك من ثمنه لا يجوز لان الخط يلحق با
صل العقد فيبقى العقد بما وراد المخطوط ولا كذلك
الهبة ولو قال بعت منك بكذا على ان حطت عنك
بكذا او قال على ان وهبت لك كذا جاز البيع لان
الهبة قبل الوجوب حط وفي الوجه الاول شرط الهبة
بعد الوجوب باع عبدا على ان يؤدي اليه الثمن في بلد
آخر فسد البيع لانه شرط اجلا مجهولا هذا اذا كان الثمن
حالا فان باع بالف الى شهر على ان يؤدي اليه الثمن
في بلد آخر جاز البيع بالف الى شهر وبطل شرط الايفاء
في بلد آخر لانه باع بالف الى رجل معلوم وانما ذكر
الايفاء في بلد آخر لتعيين مكان الايفاء وتعيين مكان
الايفاء فيما لا محل له ولا مؤنة له لا يصح وان كان شيئا
له محل ومؤنة يصح تعيين مكان الايفاء ويجوز البيع
ايضا خان من ذلك الفصل ايضا باع عبدا على ان يبيعه
من فلات كان فاسدا وان باع على ان يبيعه جاز خان
من ذلك الفصل ايضا باع حمارا وقال بد ان شرط مي

فروشم که غار می است کان للمشتری ان یرد وکذا
لوقال ابيعک علی ان یرجع علی بالثمن عند الاستحقاق
کان البایع فاسدا لان شرط ما یخالف مقتضى
العقد وهو سلامة المبیع للمشتری وسلامة الثمن
للبایع رجل باع جاریة علی انک ان بعتهای بربح کان
الربح بیننا نصفان کان البیوع فاسدا خان من ذلك
الفصل ایضا اشتری عبدا علی ان یرد فاذاهو
فحل قال ابو یوسف لا یرد وان اشتراه علی ان یرد
فحل فاذاهو خبیث کان له ان یرد ولو اشتری عبدا
فوجد عینا قالوا ابو یوسف به ان یرد وهی
من مسائل العیب خان من ذلك الفصل ایضا رجل
باع جاریة بیها فاسدا فولدت عند المشتري من
غيره ثم ماتت الجارية فان المشتري یرد قیمتها یرد
الولد ایضا لانها كانت قایمة یردها ویرد ولها
هكذا اذا هلك ویرد قیمتها لان القيمة قامت
مقام الامم وكذا لو اكتسبت اسبا عند المشتري
یردها مع الکسب قاضی خان فی فصل احکام البیوع

الفاسد رجل اشتری دارا شراء فاسدا وقبضها
فخریت عند خرابا فاحتشأ ثم خاصمه البایع الى
القاضی فقبض القاضی للبایع بقيمة الدار يوم قبض
المشتري کان للتشفيع ان یأخذها من المشتري
بتلك القيمة رجل اشتری عبدا شراء فاسدا وقبضه
ثم اغتقه او قتل وقيمة يوم القتل والاعتاق
اکثر من قيمة يوم القبض کان علیه قیامته يوم
القبض بخلاف العصب رجل اشتری امه شراء فاسدا
او قبضها فولدت عند من غیره ولدا فاعتقهما
کان علی المشتري قیمته الام يوم القبض وقيمة الولد
يوم الاعتاق لان الولد کان امانة فیضمن قیمته
يوم الاعتاق ولو قتلها رجل ونوی ما علیه ضمن
المشتري قيمة الام ولا یضمن قیمته الولد ثم یتبع
البایع القابل بقيمة الولد خان من ذلك الفصل ایضا
رجل اشتری امه شراء فاسدا وقبضها وزوجها
رجلا ودخل بها الزوج ثم ان البایع خاصم المشتري
لفساد البیوع فان القاضی یتقض البیوع ویرد الجارة

على البايع ويفهم المشتري نقصان التزويج ومرد
مثلا والنكاح جائز على حاله والمهر المسمى يكون
للمشتري على الزوج من ثمة هذه المسئلة ولو باع
ارضا بيعا فاسدا فجعله المشتري مسجدا لا يبطل
حق الفسخ ما لم يبين في ظاهر الرواية فان بناء بطل
في قول ابي حنيفة وغرس الاشجار منزلة البتة وكذا لو
وقفها لا يبطل حق الفسخ ما لم يبين ولو اوصى بها
المشتري ومات بطل حق الفسخ خاتمة من ذلك الفصل
ايضا وان ادعى احدهما بيع الوفاء والاخر بيعا بائنا
كان القول قول من يدعى البيع البات والبيئة بيئة
الوفاء لان بيع الوفاء اما ان يعتبر رهنا كما قال
البعض او بيعا فاسدا كما قال بعضهم فان اعتبر
بيعا فاسدا كان القول قول من يدعى الصحة وان
اعتبر رهنا كانت البيئة بيئة البيع الا في الرهن
والرهن البيع اذا ادعى احدهما البيع والاخر الرهن
كان القول قول من ينكر البيع وان اختلف العاقلان
فادعى البايع ان البيع كان بشرط الخيار للبايع

والاخر يدعى ان البيع كان بائنا في ظاهر الرواية عن
ابي حنيفة القول قول من ينكر الخيار وعنه في رواية
ان كان البايع يدعى البيع بشرط الخيار لنفسه كان
القول قوله وعند محمد بن القول قول من يدعى الخيار
والبيئة بيئة الاخر وان كان المشتري يدعى الخيار
لنفسه والبايع يدعى البات كان القول قول البايع
في قول ابي حنيفة وعلى الروايتين جميعا وان ادعى
احدهما البيع عن طوع والاخر عن اكراه اختلفوا فيه
والصحيح ان القول قول من يدعى الطوع كما في
الصحيح والفاسد وكذا لو اختلفا على هذا الوجه في
الصالح والاقرار كان القول قول مدعى الطوع والبيئة
بيئة الاخر في الصحيح من الجواب وقال بعضهم
بيئة الطوع اولى خان من ذلك الفصل رجل باع عبدا
لغيره بغير اذنه فقال المولى قد احسنت واحسبت
ووفقت لم يكن كلامه اجارة للبيع ولم ان يردده لانه
يذكر على وجه الاستفراء وان قبض الثمن يكون
اجارة خان في فصل في البيع الموقوف رجل باع ثوبا

من رجل ولم يقبضه المشتري حتى باع البايع من رجل
آخر بفضل عشرة دراهم ثم أجاز المشتري بيع
البايع لا يصح إجازته لأنه يبيع ما لم يقبض خان من ذلك
الفصل أيضا ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور
الذي يعقل البيع والشرا يتوقف ببيع وشراؤه على إجازة
والده أو وصيته أو جده أو القاضي وكذا المحتوم
والصبي المحجور إذا بلغ سفها يتوقف ببيع وشراؤه
على إجازة الوصي أو القاضي والعبد المحجور إذا باع شيئا
من مال المولى أو من مل وهب له أو اشترى شيئا يتو
قف ذلك على إجازة المولى والرجل إذا باع عبده المأذون
المديون بغير إذن الغرماء يتوقف على إجازة الغراء
وقال بعض المشايخ ببيع بغير إذن الغرماء فاسد
لأنه محذور به قال في الكتاب ببيع باطل والصحيح أنه
موقوف ومعنى قوله باطل أي سبطل وإذا باع المولى
العبد المأذون بغير إذن الغرماء وقبض الثمن
فهلك عنده ثم أجاز الغرماء ببيعه صحته إجازتهم
ويهلك الثمن على الغرماء وإن أجاز بعضهم البيع

بعضهم بحضرة العبد والمشتري لا يصح الإجازة
ويبطل البيع خان من ذلك الفصل أيضا ومنها الرهن
إذا باع الرهن أو الأجر إذا باع المشتاج يتوقف
ذلك على إجازة المرتهن والمشتاج في أصح الروايات
إلا أن المرتهن يملك نقض البيع ويملك إجازته والمشتا
ج يملك الإجازة ولا يملك النقض فإن لم تجر المشتاج
حتى الفسخت الإجازة بينهما نفذ البيع السابق
وكذا المرتهن إذا لم يفسخ البيع حتى فاك الرهن نفذ
البيع خان من ذلك الفصل أيضا وإن شرط الخيار أكثر
من ثلاثة أيام فنفسد البيع في قول أبي حنيفة كما لو شرط
للمختار أن يد أو قال صاحبه إذا ذكر أو قتا معلوما
شهر أو سنة أو أكثر جاز وإن شرط الخيار إلى الليل
أو إلى وقت الظهر إلى ثلاثة أيام كان له الخيار في جميع
الليل وفي وقت الظهر وثلاثة أيام ولا ينتهي الخيار
ما لم يمض الغاية في قول أبي حنيفة وقال صاحبه
لا يدخل الغاية في الخيار قاضي في باب الخيار إذا باع
عبدًا بجزية على أن يبيع العبد بالخيار ثلاثة أيام

فاعتق البايع العبد في الايام الثلث نفذا عتاقه في
قولهم جميعا وبطل البيع لانه اعتق ملك نفسه وان
اعتق الجارية جاز ويكون استقاطا للخيار ويتم البيع
وان اعتقهما في كلام واحد نفذ عتق فيهما وبغير
قيمة الجارية لباعها ولا ينفذ عتاق المشتري
لا في العبد ولا في الجارية اما الجارية لانها خرجت
عن ملكه عندهم واما العبد لانه لم يخرج عن ملك بايع
ولو كان الخيار للمشتري كانت الاحكام على عكس هذا
خان من ذلك الباب ايضا ولو كان الثمن دينافا وفاه
المشتري فقبض وتصرف فيه لا يبطل وكذا لو كان الخيار
للبايع فدفع المبيع الى المشتري لا يبطل خياره ولو
كان الخيار للمشتري فابراه البايع عن الثمن لا يصلح
ابراؤه في قول ابي يوسف وقال محمد به اذا تم البيع
بينهما بمضي مدة الخيار او باستقاطه للخيار في المدة
ينفذ ابراء البايع ولو كان الخيار للبايع او للمشتري
تقال انه الخيار ان لم يفعل كذا اليوم فقد ابطلت خياره
كان ذلك باطلا لا يبطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب

ان لم ارده اليوم فقد ابطلت خياره ولم يرده اليوم
لا يبطل خياره ولو لم يقل كذلك ولكنه قال ابطلت
خياره غدا او قال ابطلت خياره اذا جاز عند
خارج عند ذكر في المشتري ان يبطل خياره وليس هذا
كلاول لان هذا وقت يحرم له ان يخلو الاول
خان من ذلك الباب ايضا ولو قال المشتري قبلها
بغير شهوة كان القول قوله ولا يبطل خياره والنظر
الى الفرج من غير شهوة لا يكون ابطالا للبيع ولا استا
طالا للخيار ولو قبلته الامة بشهوة بطل خياره في
قول ابو حنيفة ان اقر المشتري انها قبلته بشهوة وقال
محمد يفعل الامة لا يبطل الخيار الا اذا قبلته فتركها
وان دخلت فرجها فرجه وهو كارة او مطاوع بطل
خياره عند الكل خان من ذلك الباب ايضا وفي الاجارة
الطويلة اذا فسخ احدهما في ايام الخيار عند غيبة
الآخر قالوا يجوز واخذوا في ذلك بقول ابي يوسف
والشافعي وان كان الخيار للمشتريين ففسخ احدهما
بغير محضر من صاحبه لا يجوز فسخه خان من ذلك

الباب ايضا رجل باع شيئا على انه بالخيار ثلاثة ايام
وسلمه الى المشتري ثم غصبه من المشتري لم يكن
ذلك فسحا للبيع ولا ابطالا للخيار رجل باع عبدا
على انه بالخيار ثلاثة ايام على ان لا ان يغله ويستجد
مهجازه وان فعل ذلك لا يبطل خياره ولو باع كوما
على انه بالخيار ثلاثة ايام على ان ياكل من ثمره الرجوز
البيع لان الغلة والمنفعة لا يقابلها بالثمن فلم يكن
متلفا جازنا من المبيع بخلاف الثمر خا من ذلك الباب
وان شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام فسد البيع في قول
ابن حزم وزفر والشافعي فان اسقط الخيار في الايام
الثلاثة او اعتق العبد او مات العبد او المشتري
او حدث به حدث ما يوجب كمال لزوم البيع ينقلب
البيع جائزا في قول ابني حزم ويلزمه الثمن وان حدث به
عند المشتري في الايام الثلاثة عيب ان كان عيبا يحتمل
زواله في مدة الخيار كالمريض لا يبطل خياره الا انه لا يملك
الرد قبل زوال العيب وان حدث به ما لا يحتمل الزوال
قل لزوم البيع خا من ذلك الباب رجل اشترى

عبدا على انه بالخيار ثلاثة ايام لا يكون للبائع ان
يطالبه بالثمن قبل سقوط الخيار رجل اشترى سائمة او
بقرة على انه بالخيار ثلاثة ايام فحلب لبنها وروي ابو
يوسف عن ابني حزم انه يبطل خياره وقال ابو يوسف
انه لا يبطل خياره حتى يشرب اللبن او يستهلك ولو
اشترى جارية على انه بالخيار ثلاثة ايام وقبضها فندعها
الى غرضه قبل مضى المدة لا يبطل خياره وكذا لو كان
الخيار للبائع فدعاها الى فراشه لا يبطل خياره خا من
ذلك الباب رجل له دار فيها رجل يسكنها باجر فباعها
من رجل على ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام ورضى بدالك
كن فطلب المشتري الاجر من الساكن في مدة الخيار
كان امضاء للبيع ولو اشترى دارا هو ساكن فيها على
انه بالخيار ثلاثة ايام فدام على السكنى لا يبطل خياره
ولو ابتداء السكنى بطل خياره رجل اشترى جارية على
انه بالخيار ثلاثة ايام وقبضها ثم جاء بجارية وقال هي
التي قبضتها وانكر البائع كان القول قول المشتري
وللبائع ان يتقاع الجارية ويطاؤها لان المشتري حين

ردّها على البايع قد ملك الجارية منه فللبايع ان
يرضى بهذا التملك وكذا القصار اذا رد ثوب نفسه
على صاحب الثوب وقال هذا ثوبك وقال الاسكاني قاض
من ذلك الباب رجل اشترى جارية على انه بالخيار
ثلاثة ايام فولدت عندها مشترى بطل خياره وان كان
الولد ميتا ولم ينقصها الولادة لا يبطل خياره ولو حدثت
الزبارة عند المشتري في ذات المبيع كاستمن ونحو ذلك
بطل خياره في قول ابي حنيفة وابي يوسف رجل اشترى
عبد على انه بالخيار ثلاثة ايام فمرض العبد عند المشتري
ثم ان المشتري نفى البايع وقال للبايع نقضت البيع ورد
عليك العبد فلم يقبل البايع ولم يقبض فان مضت
الايام الثلاثة والعبد مريض لم يضر المشتري وان
صح العبد في الايام الثلاثة ثم مضت الايام الثلاثة
كان للمشتري ان يرد العبد على البايع بذلك الرد الذي
كان منه خان من ذلك الباب رجل اشترى شيئا
على انه بالخيار ثلاثة ايام فجاء المشتري في الايام الثلاثة
الى باب البايع ليرد المبيع فاختفى البايع منه فطلب

المشتري من القاضي ان ينصب خصما من البايع ليرده
عليه اختلفوا فيه قال بعضهم ينصب خصما نظرا
للمشتري وقال محمد بن سلم لا يجيبه القاضي الى ذلك
ولا ينصب خصما لان المشتري لما اشترى ولم يأخذ منه
وكيلا مع احتمال الغيبة فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر
له فان لم ينصب القاضي خصما وطلب المشتري من القاضي
الاغذار عن محمد بن روايتان في رواية يجيبه القاضي
الى ذلك فيبعث مناديا ينادى على باب البايع ان
القاضي يقول ان خصمك فلان يريد ان يرد عليك البايع
فان حضرت والا نقضت البيع فلا ينقص القاضي البيع من
غير اغذار وفي رواية لا يجيب القاضي الى الاغذار ايضا
ف قيل لمحمد بن كيف يضع المشتري قال ينبغي للمشتري ان
يستوثق فيأخذ منه وكيل ثقة اذا خاف الغيبة حتى اذا
غاب البايع يرد على الوكيل خان من ذلك الباب ولو باع
شيئا يتسارع اليه الفساد ببيعانا ولم يقبضه المشتري
ولم ينقد الثمن حق غاب كان للبايع ان يبيع من آخر
ويحل للمشتري الثاني ان يشتري وان كان يعلم ذلك

لأن المشتري الأول رضى بهذا البيع والفسخ رالالة فيحل
للبايع أن يبيع وإذا حل للبايع أن يبيع حل للمشتري
الثاني أن يشتري رجل باع عبدا على أنه بالخيار ثلثة
أيام ثم آتته عرض العبد على بيع لم يبطل خياره لأنه لا يملك
فسخ البيع عند غيبة صاحبه رجل باع شيئا بشئ من ثمنه
على أنه بالخيار ثلثة أيام يعتبر الاجل من وقت سقوط
الخيار لاس من وقت العقد وكذا لو كان الخيار للمشتري ولو
باع دارا على أن المشتري بالخيار ثلثة وللدار شفيع فإن
الشفيع يطلب الشفعة وقت العقد إذا علم بالبيع لا وقت
سقوط الخيار وفي بيع الفضولي يطلب الشفعة وقت
الاجازة وفي البيع الفاسد عند انقطاع حق الاسترداد
وفي الهبة بشرط العوض روايتان في رواية لطلب عند
القبض وفي رواية يطلب عند العقد وهو الصحيح قاض
من ذلك الباب رجل اشترى ثوبا على أنه بالخيار يوما وقبضه
ثم جاء يردّه بالخيار وفيه عيب فقال البايع ليس هذا
ثوبى وقال المشتري لا بل هو ثوبك قال ابو حنيفة واما يوسف
رحمهما الله القول قول المشتري والبيته بینه البايع

وكذا إذا كان الخيار للبايع وكذا إذا لم يكن في البيع خيار
الشرط وأراد أن يردّه بخيار الرقبة وإن كان يريد
الرد بالعيب فالقول فيه قول البايع ولو باع جارية على
أنه بالخيار ثلثة أيام فاكسب اكسابا عند البايع أو
عند المشتري أو ولدت أولا وإذا كان الكل يدور مع الاصل
أن ثم البيع بينهما يكون للمشتري وإن انفسخ البيع
بينهما يكون للبايع ولو كان الخيار للمشتري فاكسب اكسابا
أو ولدت أولا إذا عند البايع فكذلك الجواب وإن اكسب
عند المشتري ذكر في الكتاب أن الكسب يكون للمشتري
ثم أبيع بينهما أو انتقض قيل هذا قولهما لأن عندهما
خيار الشرط للمشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه بمنزلة
خيار الرقبة والعيب عند الكل أما على قول ابو حنيفة
يدور الكسب مع الاصل لأن عند خيار الشرط للمشتري يمنع
دخول المبيع في ملك المشتري خا من ذلك الباب رجل
اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على أن البايعين
بالخيار فرضي أحدهما بالبيع ولم يرض الآخر لمهما البيع
في قول ابو حنيفة رجل اشترى ابنه على أن البايع بالخيار

ثم مات المشتري فاجاز البايع البيع عتق الابن والارث
اباه خان من ذلك الباب ولو اشترى جزلا في جوالق
فوجد في اعلاه جزرا طويلا وفي اسفله قصيرا صغيرا فان
كان القصير لا يشتري بما يشتري به الطويل كان عيبا فيج
بالنقصان قاضي في فصل في خيار الروية رجل اشترى من
الشاة المذبوحة كرشها قبل التسليم جاز في الف ما اذا باع
من البطيخ بذرة قبل القطع فانه لا يجوز قاضي من ذلك الفصل
ولو اشترى جارية على انها بكر ثم قال هي ثيب فان القاضي
يربها النساء ان قلن هي بكر كان القول قول البايع ولا عين
عليه وان قلن هي ثيب كان القول قول البايع مع يمينه
وان وطئها المشتري فعلم بالوطئ فان زلزلها لماعلم انها
ليست ببكر بل لبث والا لزمته الجارية هكذا ذكر الشيخ
الامام ابو القاسم وعن ابي يوسف به ان يردّها باستمادة
النساء قاضي في فصل في العيوب ولو اشترى جارية وقبضها
ثم ادعى ان لها زوجا واراد ان يردّها فقال البايع كانت
لها زوج عندى ابانها او مات عنها قيل البيع فالقول قول
البايع ولا يرد عليه ولو اقام المشتري البيعة على قيام

النكاح للحال لا يقبل بيعة ولو اقام البيعة على اقرار
البايع بذلك قبلت بيعة ولو قال البايع كان زوجها
عبدى فلان ابانها قبل البيع والمشتري ينكر الطلاق
كان القول قول البايع فان حضر المقل بالنكاح ولمكر
الطلاق كان المشتري ان يردّها ولو قال البايع كان
لها زوج عندى يوم البيع فابانها او مات عنها قبل
القبض او بعد والمشتري ينكر الطلاق كان للمشتري
ان يرد الجارية ولو كان لها زوج عند المشتري فقال
البايع كان زوجها عندى غير هذا الرجل ابانها او مات
عنها قبل البيع كان القول قول البايع قاضي من ذلك
الفصل ولو اشترى جارية فوجدها قبيحة او سوداد الوجه
لا يردّها ولو كانت محترقة الوجه لاستثنى لها فيج والا
بحال كان له ان يردّها ولو اشترى جارية قد كانت ولدت
عند البايع او عند غيره ولم يعلم به المشتري ثم علم
كان له ان يردّها في احدي الروايتين وعليه الفتوى
وفي رواية اخرى لا يجعل نفس الولادة عيبا فلا يرد
اذا لم يوجب الولادة نقصانا ظاهرا فيها قاضي من ذلك

الفصل رجل اشترى عبدا فابق من يده وقد كان ابق
عند البايع لا يكون له ان يرجع بنقصان العيب مادام
العبد حيا ابقا في قول ابي حنيفة وكذا لو اشترى راية
فسرق منها ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب رجل
اشترى مصفا على ان جامع فاذا فيه ايتان او اية ساقطه
كان له ان يرد قاضي من ذلك الفصل رجل اشترى
غلاما وبركته ورّم وقال البايع انه تورم حديث اصابه
ضرب فاورمه فاشتراه على ذلك ثم ظهر انه كان قديما
لا يردّه وقال رضي الله عنه وهذا اذا لم يبين السبب
فاما اذا بين ثم ظهر انه كان بسبب آخر غير الذي بين
كان له ان يرد كما لو اشترى عبدا وهو محموم فقال
البايع هو حتى غيب فاذا هو غير ذلك كان له ان يرد
لان العيب يختلف باختلاف السبب رجل اشترى عبدا
كان محموم ما عند البايع ياخذ الحميم كل يومين او ثلاثة ايام
ولم يعلم به المشتري فاطبق عليه عند المشتري ذكر في
المشتري ان للمشتري ان يرد ولو انه صار صاحب فراش
بنلك عند المشتري فهذا عيب آخر غير الحمى فيرجع با

لنقصان ولا يرد قاضي من ذلك الفصل رجل اشترى
عبدا وقبضه فم عنده وقد كان يحكم عند البايع ولم يعلم
به المشتري قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
المسئلة محفوظة عن اصحابنا انه ان تم عند المشتري
في الوقت الذي كان يحكم عند البايع كان له ان يرد وان
تم عند المشتري في غير ذلك الوقت لا يرد قاضي من ذلك
الفصل رجل اشترى جارية وقبضها فلم تحض عند المشتري
شهر او اربعين يوما قال القاضي الامام هذا ارتفاع
للحيض عيب وادناه شهر واحد فاذا ارتفع هذا القدر
عند المشتري كان له ان يرد اذا ثبت انه كان عند البايع
اشترى جارية وادعى انها لا تحيض واسترد بعض الثمن
ثم حاضت قالوا ان كان البايع اعطاه على وجه الصلح
عن العيب كان للبايع ان يسترد ذلك من المشتري
رجل اشترى جارية وقبضها وخصص البايع في عيب في
الجارية ثم ترك الخصومة اياما ثم خاصم فقال له البايع
لم امسكتها طول المدة بعد ما اطلعت على عيب فقال
المشتري انها امسكتها لانظر انه هل يزول العيب قال

الشيخ الامام هذارد ترك الخصومة بهذا ليكون رضا
بالعيب وله ان يردّها على البايح قاضي من ذلك الفصل
رجلان تبايعا بغير وثقا بضا فوجد احدهما
بالبيع الذي اشتراه عيبا فأتى عنده والبيع الآخر
مرض عند الذي اشتراه قال الشيخ هذا غير الذي وجد
بالبيع الذي اشتراه عيبا ان شاء رجع بحصة العيب
من البيع الآخر وان شاء رجع بحصة العيب من قيمة
البيع الآخر صحيحا غير مريض وانما يخير لمرض البيع
الآخر قاضي من ذلك الفصل ولو اشتوى عبدا امره
فوجه مخلوق الحية او مستوف الحية كان له ان يرد
ان ظهر ذلك في مدة بعد الشراء يعلم انه كان عند البايح
قاضي من ذلك الفصل رجلا اراد ان يشتري جارية فراءى
بها قرحة ولم يعلم انها عيب فاشتراها ثم علم انها عيب
قال محمد بن سلمه له ان يردّها لان هذا مما يشبهه على الناس
فجاز ان يشبهه عليه فلا يثبت الرضا بالعيب قاضي من
ذلك الفصل رجلا اشترى شيئا فوجد به عيبا قيل القبض
فقال للبايع رددته عليك ينتقض البيع بينهما قبل

٢٦
البايع او لم يقبل ولو قال ذلك عند عينة البايح لا ينتقض
العيب في قول ابي ح ومحمد قاضي من ذلك الفصل
رجل باع خلا فلما صبه في خابية المشتري فحضره المشتري
ظهوره منتن لا ينتفع به قال ابو بكر البيع هو امانة عند
المشتري وان هلك او فسد الايمان عليه وان اهرقه
المشتري لفساده ان لم يكن له قيمة واشهد على ذلك
شاهدين لا يثنى على المشتري قاضي من ذلك الفصل
رجلا اشترى بغيرا وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب به
الى البايح ليرده فوطب في الطريق فانه يهلك على
المشتري ثم اشترى ان اثب بالعيب يرجع بنقصان
العيب على البايح ولو اشترى بغيرا وقبضه فوجه لا
يعتلف ثم ظهر به ریح فوقع فانكسر فخرا فانه لا يرجع
بالنقصان على البايح قاضي من ذلك الفصل رجلا باع
جارية وسلمها الى المشتري ثم وجد المشتري بها عيبا
فاراد ان يردّها على البايح كان للبايع ان لا يقبل الرد
بغير قضاء وان كان يعلم بالعيب لانه لو قبلها بغير
قضاء لا يكون له ان يردّها على بايعه قاضي من ذلك الفصل

ولو اشترى عبدا او جارية فوجد يسيل اللع من عينه
كان له ان يرد ولو اشترى خفيين او مصراعي باب
فوجد باحدهما عيبا وباع الآخر فانه لا يرد المبيع
ولا يرجع بالنقصان والحال على شقة الجارية وجمعها
يكون عيبا اشترى عبدا او جارية فظهر ان له وجع
الفرس ياتي مرة بعد اخرى كان له ان يرد قاضى
من ذلك الفصل رجل اشترى ارضا فوجد فيها
طريقا يمر فيه الناس كان له ان يرد بالحق ولو
اشترى كرما فوجد فيه بيوت القمل كثيرا كان له ان
يرده رجل اشترى شاة فوجد بها مقطوعة الاذن ان
اشترىها للاصحية كان له ان يردّها وكذا كل ما يمنع
التفحيط وان اشترىها لغير الاصححة لا يكون له ان يردّها
الا ان يكون ذلك عيبا عند الناس وان اختلف البائع
والمشتري فقال المشتري اشتريتها للاصححة وانكر البائع
ذلك فان كان ذلك في زمان الاصححة كان القول قول
المشتري اذ كان من اهل ان يضحق قاضي من ذلك الفصل
رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فصره بعد ذلك

ان اثر القرب فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان
لطم وضربه سوطين او ثلثة ولم يوش فيه كان له ان
يرده اشترى عبدا فقتله رجل غدا عند المشتري
وقتل به القاتل ثم علم بعيب فانه لا يرجع بالنقصان
رجل اشترى عبدا وقبضه ثم باعه من البائع فوجد به
البائع عيبا قديما قال ابو يوسف وهو قول ابى له ان
يرده على المشتري الاول قاضى من ذلك الفصل رجل
اشترى عبدا وباعه من ابيه في صحته ثم مات فورثه الابن
وليس له وارث سواه ثم وجب بالمشتري عيبا قديما
كان له ان يرد الا انه يسأل القاضى حتى ينصب خما
عن الميت فيرده الابن على ذلك الخصم ثم الابن يرده
على بايع ابيه فان كان للميت وارث آخر يرده الابن
على ذلك الوارث ثم يرد على بايع الميت ولم يفضل محمد
في الكتاب بين ما اذا كان الميت استوفى الثمن وبين
ما اذا لم يستوفى والملاقى محمد في الكتاب دليل على ان
التسوية بين الوجهين وهذه المسئلة دليل على ما قلنا
ان الرجل اذا باع شيئا ثم آتاه وهب الثمن للمشتري ثم وجد

المشتري بالمشتري حيا كان له ان يردده قاضي من ذلك الفصل
رجل اشترى جوزا فكسر بعضه فوجد فاسدا لا يتفح به
ولا قيمته له كان له ان يرد ما بقي ويبعث كل الثمن وان
كان الفاسد مما يتفح به وله قيمة عند الناس فانه يرجع
بنقصان العيب فيما كسر ولا يرد المكسور ولا الباقي
الا اذا اقام البينة على ان الباقي معيب رجل اشترى
بدرهم بطيخا عددا فكسر واحدا منها بعد القبض فوجد
فاسدا لا يتفح به كان له ان يرجع بمحضته من الثمن ولا يرد
غيره الا ان يقيم البينة على فساد ما بقي وليس البطيخ في هذا
كالجوز والجوز شيء واحد اذا كان بعض الجوز فاسدا لا
يتفح به يرد الكل وكذا اللوز والفندق والفسطق والبعض
واما في البطيخ والربان والسفرجل والخيار لا يرد غير الوا
حدة الفاسدة رجل اشترى جارية من رجلين فوجد بها
عيبا فقال ارد على فلان ولا ارد على فلان فذلك له في
قول ابو حنيفة وابي يوسف قاض من ذلك الفصل رجل اشترى
عبدا فوجد به عيبا فاستقاله فاني ان يقيده كان له ان
يرده بالعيب وليس هذا بمنزلة ما لو علم بالعيب ثم عرض

على بيع فانه يبطل حقه والرد قاض من ذلك الفصل رجل
اشترى شاة او بقرة مع ولدها فعلم بعيب ثم ارتضع منها
الولد كان له ان يردّها ولم يكن ذلك رضا بالعيب وان كان
هو رسل الولد عليها وان احتلب المشتري من لبنها شيئا
فشربه او سقاه ولده جده ما علم بالعيب كان ذلك رضا
بالعيب رجل اشترى جارية فوجد بها قرحة فداها
ان داها من تلك القرحة كان ذلك رضا بالعيب وان
داها عن عيب حدث فيها الا عن القرحة لم يكن ذلك رضا
بالعيب ولم يجم العبد جده ما علم بالعيب فيه روايتان
قاض من ذلك الفصل رجل اشترى غلاما وقبضه فادعى
انه يبول في الفراش فان القاض يضع على يدي عدل لينظر
فيه قاض من ذلك الفصل رجل اشترى عبدا وقبضه
فاكتسب اكسابا عند المشتري ثم ان المشتري وجب بالعبد
الذي اشتراه عيبا ثم اتلف الكسب لم يكن اتلاف الكسب
رضا بالعيب رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من آخر
فوجد المشتري الثاني بها عيبا محدثا واراد ان يردّها
فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك واقام

المشتري الثاني البيعة ان هذا العيب كان عند البائع في
دفعها القاضى على المشتري الا ان كان للمشتري الاول
ان يردّها على بايعه بذلك العيب في قول ابي يوسف
وقيل هو قول ابي حنيفة ولا يرد في قول محمد بن قاسم من
ذلك الفصل رجل اشترى عبدا وقبضه فساومه رجل
آخر فقال المشتري لا عيب له فلم يتفق البيع بينهما ثم وجد
المشتري بالعبد عيبا يحدث مثله واقام البيعة على ان هذا
العيب كان عند البائع كان له ان يردّه وقول المشتري
للذى ساومه ليس له عيب لا يبطل حقه في الرد وقال مشا
يخنا ان كانت المسئلة في الثوب اذا قال المشتري للذى
ساومه لا عيب به ثم وجد به عيبا لا يكون له ان يردّه
لان عيوب الثوب مما يوقف عليه وصح اقراره بنفي العيوب
اما في العبد من العيوب ما لا يوقف عليه فيجعل اقراره
بنفي العيوب كذا فلا يحتسب قاضى من تمت هذه المسئلة
اذا اشترى عبدا فاجره ثم وجد به عيبا كان له ان ينقض
الاجارة ويترد العبد لان الاجارة يفسخ بالعذر وقد
تحقق العذر ولو كان رهن العبد وسلم ثم وجد به عيبا

فانه لا ينقض الرهن ويترده بعد الفكاك لان الرهن لا
ينقض بالعذر قاضى خان في فصل فيما يرجع بنقصان
العيب ولو اشترى عبدا تجارية وتقبضا ومشتري الجارية
وطى الجارية ثم وجد مشتري العبد بالعبد عيبا فرده
بخير ان شاء رجع على مشتري الجارية بقيتها يوم قبضها
وان شاء اخذ الجارية ولا يضم النقصان ان كانت بكرا
ولا العقول ان كانت ثيبا لان مشتري الجارية وطى ملكه
نفسه فلا يلزمه العقر ولا النقصان قاضى من ذلك الفصل
رجل اشترى جارية وقبضها فوجد بها عيبا فتردها على
البائع ثم علم البائع بعيب حدث عند المشتري كان للبائع
ان يردّها على المشتري بالعيب الحادث عند المشتري
مع ارش العيب الذى كان عند البائع او يسكن الجارية
ولا شيء له ولو حدث بها عيب آخر عند البائع بعد الرد
فان البائع يرجع على المشتري بنقصان ما حدث عند
المشتري الا ان يرضى المشتري ان يقبلها من البائع
رجل اشترى جارية فقبضها فوطئها او قبلها بشهوة
ثم وجد بها عيبا لا يردّها ولكنه يرجع بنقصان العيب

الا اذا رضى البايع ان ياخذها ولا يذبح النقصان وان
وطئها المشتري ثم علم بعيب فباعها بعد العلم بالعيب
او قبضه لا يرجع بنقصان العيب قاضى من ذلك الفصل
رجل باع نفس العبد من عبك بجارية ثم وجد بها عيبا
كان للمولى ان يرد الجارية وياخذ من العبد قيمة نفسه
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد وهو
قول ابو حنيفة الاول رجوع بقيمة الجارية الزوايد المنفصلة
بعد القبض كالولد والثمر والارث يمنع الرد بالعيب
ويرجع بالنقصان واما الزيادة المتصلة كالتمن والجمال
فالتصحيح انها لا يمنع الرد قاضى من ذلك الفصل رجل
اشترى جارية كان بها حبل ولم يعلم به فولدت عند
المشتري ولم ينقصها الولادة ثم ماتت لاشيخ على البايع
قاضى من ذلك الفصل رجل اشترى جارية فوجد بها
عيبا فساوم البايع فقال له هل تبعتها متى فقال نعم بطل
حقه في الرد وعن ابي يوسف اذا اشترى ثوبا فوجد
به عيبا فقال له البايع اذهب به وبع فان لم يشتروا منك
فرده على ففعل بطل حقه في الرد قاضى من ذلك الفصل

اشترى عبدا وكان له ولم يرد شيئا من البدل حتى وجد به
عيبا فانه يرجع بنقصان العيب فان من ذلك الفصل
رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره فعلم المشتري
الثاني بعيب كان عند البايع الاول فرده الثاني على الاول
بغير قضاء قبل القبض كان للمشتري الاول ان يرد به ذلك
العيب وغيره على بايعه لان الرد بالعيب قبل القبض غير
قضاء بطلان الرد بقضاء القاضى رجل اشترى عبدا فوجد
به عيبا فقال للبايع ان لم ارده اليك اليوم فقد رضيت بالعيب
قال محمد هذا القول باطل وله ان يرد قاضى من ذلك الفصل
رجل اشترى دابة فوجد بها عيبا فركبها فقال البايع ركبها
في حوايجك فلم يبق لك حق الرد وقال المشتري لا بل ركبتهما
لا ردها كان القول قول المشتري قاضى من ذلك الفصل
رجل اشترى عبدا وقبضه ونقد الثمن ثم اقر المشتري
ان البايع كان اعنته قبل البيع او دبره او كانت جارية
فاقتران البايع كان استولدها وانكر البايع ذلك وحلف
فان العبد يعتق على المشتري باقراره ويصير مدبرا او ام
وله ولا يعتق هو من البايع وكذا لو ادعى ان العبد

حر الأصل ثم وجد المشتري بعد ذلك بالعبد عيبا كان عند
البائع فانه يرجع بنقصان العيب على البائع استحقاقا قاض
من ذلك الفصل ولو اشترى عبدا وقبضه ثم قال بعته من
فلان بعدما اشترته واعتقه فلان وكذا المدعى عليه فيما
قال فان العبد يثق على المشتري باقراره فان وجد به
عيبا بعد ذلك لا يرجع على البائع بشيء ولو ادعى المشتري
انه باعه من فلان ولم يذكر ان فلانا اعتقه وجد فلان
ذلك وحلف ثم وجد به عيبا فانه يرد على البائع قاض من
ذلك الفصل رجل اشترى عبدا وقبضه ولم يعلم بعيب
حتى قبله هو وغيره ثم علم بعيب فانه لا يرجع على البائع
بشيء وقبله هو وحده ذكر في المتن انه يرجع بنقصان
العيب خان من ذلك الفصل رجل اشترى عبدا وباعه من
غيره فمات العبد عند الثاني ثم اطلع الثاني على عيب
كان عند البائع الاول فانه يرجع بنقصان العيب على
بائعه وليس للمشتري الاول ان يرجع على بائعه بالتقصا
في قول ابي حنيفة خلافا لهما حتى لو صالح المشتري الاول
مع بائعه عن النقصان على شيء لا يصح الصلح في قول

ابن حنيفة رجلان شهدا على رجل على البراءة عن كل عيب
في هذا العبد ثم اشتراه احدهما شاهدين بغير برادة ثم
وجد به عيبا كان له ان يردّه وكذا لو شهدا على البراءة
من الاباق ثم اشتراه احدهما شاهدين فوجد ابقا كان
له ان يردّه ولو شهدا على البراءة من اباقه ثم اشتراه
احدهما شاهدين فوجد ابقا ذكر شمس الأئمة الشخص
فقال ليس له ان يردّ بخلاف الوجه الاول لان في الوجه
الاول لم يصف الاباق اليه فلا يكون ذلك اقرار بعيب
الاباق فيه اما في الوجه الثاني اضاف الاباق اليه
وكان ذلك اخبارا بانه ابقى قاض في فصل البراءة عن
العيب رجل اشترى عبدا وقبضه ثم عرضه على بيع
وقال للذي يريد شراءه اشتره فانه لا عيب به فلم يتفق
بينهما بيع حتى وجد المشتري به عيبا كان له ان يردّ
وقوله اشتره فانه لا عيب به لا يكون اقرارا بعدم
العيب ولو قال المشتري عند عرضه على البيع اشتره
فانه ليس بائق ثم وجد ابقا لا يكون له ان يخاصم بائعه
قاض من ذلك الفصل رجل اشترى عبدا وقبضه ثم جاء

به وزعم انه مخلوق الحية والبايع ينكر ذلك كان القول
قول البايغ لانه منكر للعيب فان اقام المشتري البينة
انه مخلوق الحية اليوم فان لم يكن اتى على البيع وقت
يتوهم فيه خروج الحية عند المشتري كان له ان يرد
لانه اثبت العيب عند البايغ وان اتى على البيع وقت
يتوهم خروج الحية فيه عند المشتري لا يرد ما لم يقيم
البينة انه كان مخلوق الحية عند البايغ او يستلزم البايغ
فكل المشتري اذا ادعى باطبيع عيبا وانكر البايغ فاقام
المشتري بيينة ورده عليه كان للمردود عليه ان يرد
على بايعه وان كان المشتري انكر العيب او لا لان القاضي
حين رده عليه قد بطل قوله في انكار العيب خان في
فصل في الرد بالعيب رجل اشترى شيئا فعلم بعيب
قبل القبض فقال ابطلت البيع بطل البيع وان كان يحضر
من البايغ وان لم يقبل البايغ وان قال ذلك في غيبته البايغ
لا يبطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال ابطلت
البيع الصحيح انه لا يبطل البيع الا يقصدا او رضاه
اشترى ثوبا خمسة دراهم وهو يساوي عشرة فوجد به

عيبا ينقص خمسة دراهم فانه يرجع بنصف الثمن على
البايع وهو درهمان ونصف درهم ولو اشترى ثوبا
بدرهمين وهو يساوي خمسة فوجد به عيبا ينقصه
درهمين ونصفا رجع المشتري على البايغ بنصف الثمن
وذلك درهم واحد قاض من ذلك الفصل رجل اشترى
جارية فوجد بها عيبا فاراد ان يردّها فاصطلى على ان
يدفع احدها شيئا من الدراهم ينظر ان اصطلى على ان
يدفع بايع الجارية الدراهم الى المشتري حتى لا يرد
المشتري الجارية جاز لانه صلح عن العيب وان اصطلى
على ان يدفع المشتري الدراهم الى البايغ ليقبل البايغ
الجارية لا يجوز لان المشتري يلتزم الزيادة لا عوضا
عن شيء فيكون ربا فان قصدا يحصل قصدها ببيع
المشتري الجارية من بايعها باقل من الثمن الاول ان
كان نقد الثمن قاض من ذلك الفصل الوكيل بالشرا اذا
اشترى وسلم الى الموكل فوجد الموكل به عيبا رده على
الوكيل ثم الوكيل يرد على البايغ الوكيل بالشرا اذا وجد
بالمشتري عيبا قبل القبض فان رده بالعيب صح رده

وان رضى بالعيب ان كان يسيرا لزم الموكل وان كان
فاحشا لزم الوكيل ولا يلزم الموكل ذكر في كتاب
الطرف في باب الوكالة ان ما لا يفوت جنس المنفعة
كقطع احدى اليدين دقا احدى العينين فهو يسير
وما يفوت جنس المنفعة كقطع اليدين وفناء العينين
فهو فاحش وذكر شمس الائمة السخسي به ان مال
يدخل تحت تقييم المقومين يعني لا يقوّم احد مع العيب
بقيمة الصحيح فهو فاحش وجعل العيب اليسير
كالعين اليسير وذكر في المنتقى ان على قول ابي حنيفة
اذا كان المبيع مع العيب يساوي بالثمن الذي اشتراه
فرض به الوكيل فانه يلزم الامر وهذا قريب مما قاله شمس
الائمة به وفي الزيادات الوكيل اذا رضى بالعيب ان
كان قبل القبض لزم الامر وان رضى بعد القبض
فانه يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل ولم يفصل بين اليسير
والفاحش والصحيح ما ذكره المنتقى سواء كان قبل
القبض او بعد القبض لانه رضى بالعيب يصير كانه
اشراه مع العلم بالعيب فان كان لا يساوي بذلك

الثن لا يلزم الامر الوكيل بالغل اذا علم بعيب قبل
القبض فقال لم الموكل لا ترض به العيب فرضي به لا يلزم
الامر وهو بمنزلة ما لو رضى به الوكيل بعد القبض الموكل
اذا ابراء البايع عن العيب صح ابراءه ولا يبقى للوكيل
حق الرد الوكيل بالشرا اذا اشترى بالغين اليسير
يلزم الموكل واذا اشترى بالغين الفاحش يلزمه ولا
يلزم الموكل قاضي من ذلك الفصل رجل اشترى عبدا
فوجد به عيبا فانكر البايع ان يكون عنده فاقام المشتري
شاهدين شهد احدهما انه باع وبه هذا العيب وشهد
الآخر على اقرار ذي اليد انه ملكه لا يقبل هذه البينة
قاضي من ذلك الفصل رجل اشترى جارية وقبضها
فباعها من غيره ثم باعها الثاني من ثالث ثم ادعت
الجارية انها حرة فردّها الثالث على بايعه بقولها و
قبل البايع الثاني منه ثم الثاني ردّها على الاول فلم يقبل
الاول قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق كان
للاول ان لا يقبل لان العتق لا يثبت بقول الجارية
وان كانت الجارية ادعت انها حرة الاصل فان كانت

حين بيعت وصلت انقادت لذلك فهو بمنزلة دعوى
العتق لانها لما انقادت البيع والتسليم فقد اقرت
بالرق وان لم يكن انقادت ثم ادعت انها حرة لم يكن
للبايع الاول ان لا يقبل لان القول في حرة الاصل قولها
فاذا استحققت نفسها بما هو حجة على الكل لم يكن للبايع
الاول ان لا يقبل وقال بعضهم اذا بيعت الجارية
ثم ادعت انها حرة الاصل لم يكن للمشتري ان يرجع على
البايع لان الحرية لا تثبت بقولها وكل من اشترى
جارية كان الاحتياط في ان يزوجهما حتى يجعل له اقابا
لنكاح او يملك اليمين والصحيح انه اذا لم يسبق منها
ما يكون اقرارا بالرق كان القول قولها في دعوى الحرية
وللمشتري ان يرجع على البايع بالثمن بقولها ذكر في
المنتقى رجل اشترى جارية ولجارية ثم يكن عند
البيع حاضرة فقبضها المشتري ولم يقر بالرق بائعها
المشتري من آخر ولجارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني
وقبضها المشتري ثم قالت الجارية انا حرة فان القاضي
يقبل قولها ويرجع بعضهم على بعض بالثمن فان قال

المشتري الاول ان الجارية اقرت بالرق واكر المشتري
الثاني ذلك وليس للمشتري الاول بنية على اقرارها با
لرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري
الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بايعه
لان ادعى اقرار الجارية بالرق قاضي في فصل في الاستحقاق
ودعوى الحرية رجل اشترى غلاما شراء صحيحا ثم ادعى
رجل ان الغلام كان له اعتقه منذ سنة فان القاضي
يسأل المدعى البينة على الملك فان اقام البينة على الملك
عتق العبد عليه باقراره وان لم يكن ببينة يستخلف
المشتري على دعوى الملك لان المدعى خصم للمشتري
في هذه الدعوى لانه يثبت العتق والولاء لنفسه قاض من
ذلك الفصل رجل اشترى غلاما وقبضه فاستحقه رجل
بالبينة وقبض العبد ثم ان المشتري اجاز البيع اختلفت
الروايات فيه في ظاهر الرواية لا يفسخ البيع ما لم
يرجع المشتري على البايع بالثمن وعليه الفتوى قاضي
من ذلك الفصل رجل باع عقارا وامر له او ولده

او بعض اقاربه حاضر يعلم بالبيع ووقع التقايض بينهما
وتعترف المشتري في ذلك زمانا ثم ادعى بعض من كان
حاضرا في البيع ان العقار له ولم يكن للبائع قال مشايخ
سمرقند لا يستمع دعوى المدعى سدا ليا ب التلبيس
وقال مشايخنا يسمع دعواه فيبغى للمفتي ان ينظر في
ذلك ان كان البائع والمدعى معروفا بالتلبيس والخصومات
الباطلة يبغى للمفتي ان يفتي بالقول الاول وان لم
يكن ذلك يفتي بصحة الدعوى وهذا اذا لم يكن السلطان
استثنى تلك الخصومة في تقليد القضاة رجل باع دارا
او عقارا ادعى انه باعها بعد ما وقف اختلف المشايخ
والاصح انه لا يسمع دعواه كما لو ادعى انه باع وهو غيره
بخلاف ما لو باع عبدا ثم ادعى انه اعتقه ثم باعه فانه
يسمع دعواه قاضي من ذلك الفصل رجل اشترى دارا
وقبضها ثم جاء رجل واستحق نصفها ثم ان المشتري
اقام البيعة انه اشترىها من المستحق ولم يوقت لذلك
وقتا قال محمد لا يرجع المشتري على البائع بشئ من
الثمن ايتا هو قاضي من ذلك الفصل رجل اشترى

دارا وقبضها وبني فيها ثم جاء رجل واستحقها فان
المشتري يرجع على البائع بالثمن وبسليم البناء على البائع
ويرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء مبنيا يوم تسليم
البناء الى البائع فان كان المشتري بنى بالجص والآجر
والساج والذهب فانه يرجع بقيمة البناء على البائع
يوم التسليم الى البائع قاضي في فصل في مسائل الغرور
رجل اشترى دارا فجاء رجل واستحق العرصه وفيها بناء
فقال المشتري للبائع اشتريت منك العرصه ثم بينت البناء
ولي حق الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الغرور وقال
البائع لا بد بعنك العرصه والبناء جميعا فليس كل ان
يرجع على بقيمة البناء كان القول فيه قول البائع لانه
مكر حق الرجوع ولو شرط البائع في البيع ضمان ما احدث
المشتري فسد البيع لان المشتري اذا حق فيها بيرا
او ما اشبه ذلك لا يكون له ان يرجع بذلك على البائع
عند الاستحقاق وانما يرجع ببناء والفرع والزرع فاذا
شظ عليه ضمان ما احدثه مطلقا فسد البيع وان قيد
الضمان فقال ان ضامن ما احدثه المشتري من بناء

او غرس او زرع او نحو ذلك جاز ويكون ضمانا قاض
من ذلك الفصل رجل اشترى جارية وقبضها ووهبها
من رجل ثم اشترىها من الموهوب له فولدت له ولدا
ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البايع
وهو الموهوب له بالثمن وبقيمة الولد لانه مغرور بـ رجل
اشترى دارا وبني ثم استحق رجل نصفها ورد المشتري
ما بقي على البايع كان له ان يرجع بالثمن وينصف قيمة
البناء لانه مغرور في النصف الذي لم يستحق كان له
ان يرد الباقي ولا يرجع بشيء من قيمة البناء قاض
من ذلك الفصل رجل له دار كان لها في القديم طريق
فسد ذلك الطريق وجعل لها طريق آخر ثم باعها بحقه
قها كان للمشتري الطريق الثاني دون الاول لانه ذكر
الحقوق في البيع فيدخل فيه ما كان طريق لها وقت البيع
قاض في باب ما يدخل في البيع ولا يدخل رجل اشترى دارا
فوجد في جذعها دلاءهم ان قال البايع هي لي كانت له
ويردها المشتري عليه لانها وصلت الى المشتري من
يد البايع وان قال البايع ليست لي كانت بمنزلة اللقطة

ولو استحق منها نصفا بعينه فان كان البناء في النصف
المستحق فاصبح المشتري بيمينه البناء وان كان البناء
في النصف

رجل له علو وسفل فقال الرجل بعث منك علوهذا
السفل بكذا جاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب
السفل والمشتري حق القرار عليه وكذا لو انهدم هذا
العلو كان للمشتري ان يبني عليه علوا اخر مثل الاول
لان السفل اسم لبني مستقف وكان سطح السفل
سقفا للسفل قاض من ذلك الباب رجل باع دارا بجميع
حقوقها والدار في سكة تافذة وباب هذه الدار في القيم
في سكة غير تافذة الا ان صاحب الدار قد سد بابه
القديم فاراد المشتري ان يفتح بابه القديم ومنعه جيران
السكة عن ذلك ذكر محمد به في النوادر فقال ان اقر اهل
تلك السكة ببابه القديم كان له ان يفتح بابا في هذه السكة
وان شاء يفتح بابين او اكثر وان جحد اصحاب السكة
السكة كان القول قول اصحاب السكة مع ايمانهم اذا لم
يكن له بينة على ذلك فان فكاه اصار ومقرين فيثبت
به الطريق وان حلف واحد من اهل تلك السكة ليس له
ان يفتح بابا في السكة وسقط اليدين عن الباقي وان
نكل واحد كان له ان يحلف الثاني فان نكل الثاني كان له

ان يحلف الثالث هكذا فان كل الكل غير واحد منهم
ليس ان يفتح بابا حتى هذا الواحد وان كانت السكة
واسعة اقرب بعضهم بحق المدعى وجميع انصافهم
يجعل انصافهم في ناحية ويجعل لهذا المدعى طريقا
في ذلك الجانب قاضي من ذلك الباب رجل وضع رأس
خشبة على حائط جاره او حفرة سرداب تحت دار
جاره ثم ان جاره باع تلك الدار فطلب المشتري
رفع الخشب والسرداب قال بعض العلماء للمشتري
ان يفعل ما كان لبايعه ان يفعل الا ان يشترط في
البيع تركه وليس للمشتري ان يغير شيئا من ذلك قاض
من ذلك الباب رجل باع ثلثي كرمه من رجل على ان لا
يكون له الطريق في الثلث الباقي وكتب في الصك و
طريق التي هي له قال الشيخ الامام ابو بكر البجلي ان الحق
المتبايعان على انقراضها في البيع ان لا يكون له طريق
في هذا الثلث كان كذلك وان انكر البايع الطريق كان
القول قول المشتري وله ان يمر فيه رجل اشترى حجرة
سطحها مع سطح جاره يتريان فاخذ المشتري جاره

حتى تتخذ حائطا بينه وبين الجار قالوا ليس له ذلك
لأن الناس لا يجبر على البناء في ملكه ولو اراد ان
يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ ستره قالوا
ان كان في صعوده يقع بصره في دار الجار كان له ان
يمنع وان كان لا يقع بصره في داره لكن يقع عليهم اذا
كانوا على السطح لا يمنع عن الصعود لانه كما يتضرر
هو يتضرر الاخر قاضي من ذلك الباب رجل استأذن
جاره في وضع جذوع له على حائط الجار او في حفرة
سرداب تحت داره فاذن له بذلك ففعل ثم ان الجار
باع داره وطلب المشتري رفع الجذوع والسرداب
كان له ذلك الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فينبذ لا يكون
للمشتري ان يطلب ذلك قاضي من ذلك الباب وههنا
مسئلة اخرى الشاهد اذا امتنع عن اداء الشهادة
هل يسمع ذلك قالوا ان كان صاحب الحق يجد سواه
شاهدين عدلين يقبل القاضى شهادتهما لا بأس بالشاهدين
ان يمتنع عن اداء الشهادة وان كان لا يجد
شاهدين يقبل القاضى شهادتهما لا يحل له ان يمتنع

عن أداء الشهادة وإن كان المدينى مجرد سوى هذا
الشاهد شاهدين يقبل شهادتهما إلا أن شهادة
هذا الشاهد عند القاضي يكون أسرع قبولاً من شهادة
غيره لا يصح أن يمتنع عن أداء الشهادة قاضى من
ذلك الباب ولو باع داراً وسلمها إلى المشتري وفيها
متاع للبائع لم يكن تسليمها حتى يسلمها فارغة وإن
أودع المتاع عند المشتري وأذن للمشتري بقبض الدار
والمحتاج جميعاً صح التسليم لأن الكل صار في يد المشتري
ولو باع داراً ليست بحضورتهما فقال البائع سلمتها إليك
وقال المشتري قبلت ذكر في ظاهر الرواية أن التحلية
في الدور والعقار لا يكون قبضاً إلا بدخولها وذكر في
النوادر إذا قال البائع للمشتري سلمتها إليك وقال
المشتري قبلت والدار ليست بحضورتهما يصير المشتري
قابضاً في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد إن كانت
الدار بقرب منها بقدر على الدخول والأغلاق يصير
قابضاً والآخرون في ظاهر الرواية اعتبر القرب ولم
يذكر فيه خلافاً والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية أنه

إذا كان قريباً يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال فيقام
التحلية مقام القبض أما إذا كان بعيداً لا يتصور
القبض الحقيقي في الحال فلا يقام التحلية مقام القبض
وكذلك في الهبة والصدقة ولو باع الدار وسلم المفتاح
فقبض المفتاح ولم يذهب إلى الدار يكون قابضاً
قبل هذا إذا دفع إليه مفتاح هذا العلق أما إذا لم يكن
ذلك لم يكن تسليمه لأنه لا يقدر على الدخول بهذا المفتاح
فلا يكون قبض المفتاح كقبض الدار وإن دفع إليه
المفتاح ولم يقل خلّيت بينك وبين الدار فاقبضه
لم يكن ذلك قبضاً رجل اشترى وقرح طيب في مصر وذهب
المشتري مع البائع إلى بيت المشتري فاعتصب
الخطب انسان فإن ذلك يكون من مال البائع لا من مال
المشتري لأن على البائع أن يأتي به إلى منزل المشتري
قاضى في باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف قبل
القبض رجل باع خلافاً في دكان في بيته وخلّى بينه وبين
المشتري فحتم المشتري على الذي وتركه في بيت البائع
فهلك بعد ذلك فإنه يهلك من مال المشتري في قول

محمد وعليه الفتوى ولو اشترى ثوبا وامره الباي بقبضه
فلم يقبضه حتى غصبه انسان فان كان حين امره
البايع بالقبض امكنه ان يمد يده ويقبض من غير قيام
صح التسليم والا فلا قاضى من ذلك الباب رجل اشترى
بقرة فقال للبايع سقها الى منزلك حتى اجي خلفك
الى منزلك واسوقها الى منزلي فانت في يد الباي
فانها يهلك على الباي فان ادعى الباي تسليم البقرة
كان القول قول المشتري مع يمينه رجل دفع الى قصاص
درهما وقال اعطه بهذا الدرهم كما وزنه ومنعه في هذا
الرتبيل في حانوتك حتى اجتمع بعد ساعة ففعل القصاص
ذلك فاكلت الهرة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل ان لم يبين موضع التحم كذا الهلاك على القصاص
وان يبين فقال من الجنب او الذراع او غير ذلك يكون
الهلاك على المشتري وهو نظير ما ذكر القدر في قاضى
من ذلك الباب رجل اشترى دابة مريضة في اصطبل
البايع فقال المشتري يكون هنا اللية فان ماتت
ماتت لي فهلك من مال الباي لامن مال المشتري

قاضى من ذلك الباب رجل باع عقارا وسلم وامر ان
او ولد له او بعض اقاربه حاضر ولم يقل شيئا ثم ادعى
على المشتري من كان حاضرا وقت البيع ان العقار له
اختلف المشايخ سمرقند قال مشايخ سمرقند لا يسمع
دعواه وقال مشايخنا يسمع دعواه فينظر المفتى في
ذلك ان كان في رايه ان لا يسمع هذه الدعوى وافق
بذلك كان حسنا ليكون سدا لباب التزوير وان لم
يكن له راي في ذلك يفتى بقول مشايخنا لان الفضول
اذا باع مال الغير وصاحب المال حاضر ولم يقل شيئا
لم يكن سكوتة اجازة وهذا اذا لم يكن السلطان اشتهر
في تعليل القضاء بسماع هذه الدعوى رجل باع عقارا
ثم ادعى انه باع ماله وقف اختلف المشايخ فيه
والصحيح انه لا يسمع دعواه بخلافه ولو اشترى عبدا
ثم ادعى انه خر حيث يسمع دعوى المشتري لان الوقف
لا يزيل الملك ولا يخرج من ان يكون محلا للبيع وثمة
لا يملكه وكان المشتري مدينا على الباي ولهذا لو
جمع بين الوقف وغير الوقف وباع الكل صفقة واحدة

فانه يجوز البيع في غير الدقف ولو جمع بين حر وعبد
وباعهما صنف واحدة لا يجوز البيع في القن قاض
في فصل في الاقالة والاستحقاق فصل فيما يكون فرارا
عن الربوا رجل في يده دراهم اختصها فاشترى بها
شيئا قال بعضهم ان لم يصف الشئ الى تلك الدراهم
يطيب له المشتري فان اضاف الشئ الى تلك الدراهم
ونقد منها لا يطيب وذكر شاذ عن ابى ج ٥ اذا
اشترى الرجل بالدراهم المخصوصة طعاما ان اضاف
الشئ اليها ونقد غيرها او لم يصف الشئ اليها
ونقد منها لا يلزم التصديق الا ان يضيف الشئ اليها
ونقد منها وكذا ذكر الطحاوي رجل حلف ان لا
يشترى بهذه الدراهم قال لا يجزئ الا ان يدفع تلك
الدراهم الى البائع او لا ثم يشتري الطعام بها لان
الدراهم لا يتبعان في المبادلات وقال بعضهم اذا
اضاف الشئ الى الدراهم المخصوصة ونقد غيرها
او لم يصف الشئ اليها ونقد منها اذ لم يصف
الشئ اليها لكن كان من نيته ان يعطي الثمن من الدراهم

المقصوبة ونقد منها لا يطيب له وهذا احوط والفتوى
على انه يطيب له الا اضاف الشئ اليها ونقد منها قاض
خان رجل اشترى من التاجر شيئا هل يلزمه السؤلا
انه حلال ام حرام ويخفى قالوا ينظر ان كان في بلد وز
مان كان الغالب هو الحلال في اسواقهم ليس على
المشتري انه يسأل انه حلال ام حرام ويسئ الحكم على
الظاهر وان كان الغالب هو الحرام او كان البائع رجلا
يسبغ الحلال والحرام يحتاط ويسأل انه حلال ام حرام
رجل مات وكان كسبه من الحرام ينبغي المورثة ان يتفرقوا
فان عرقوا رباها ردوا عليهم وان لم يعرفوا ه
تصدقوا به قاض من ذلك الفصل رجل له على رجل عشرة
دراهم فاراد ان يجعلها ثلثة عشرة الى اجل قالوا يشتري
من المديون شيئا بتلك العشرة فيقبض المبيع ثم يبيع من
المديون بثلاثة عشر الى سنة فيقع التحرز عن الحرام
ومثل هذا مروي عن رسول الله انه امر بذلك رجل
طلب من رجل دراهم ليقرضه به دوا زده فوضعه
المستقرض من عاين يدي المقرض فيقول للمقرض

بعت منك هذا المتاع بمائة درهم فيشترى المقرض
ويدفع الدراهم اليه ويأخذ المتاع ثم يقول المستقرض
بعتني هذا المتاع بمائة وعشرين فيبيع فيحصل للمستقرض
مائة درهم ويعود اليه متاعه ويجب للمقرض عليه
مائة وعشرون درهما والا وفوق والا حوط ان يقول
المستقرض للمقرض بعد ما قرأ المعاملة كل مقالة
وشط كان بيننا فقد تركت ثم يعقدان بيع المتاع
وهذه المسئلة دليل جواز بيع الوفاء اذا لم يكن الوفاء
شطا في البيع هذا اذا كان المتاع للمستقرض فان كان
للمقرض وليس للمستقرض شيء ويريد ان يقرضه عشرة
بثلثة عشر الى اجل فان المقرض يبيع من المستقرض
ساعة بثلثة عشر ويسلم السلعة الى المستقرض ثم كان
المستقرض يبيع السلعة من اجنبي بعشرة ويدفع السلعة
الى الاجنبي ثم الاجنبي يبيع السلعة من المقرض بعشرة
ويأخذ منه العشرة ويدفعها الى المستقرض فيبراد الاجنبي
من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فيصل السلعة
الى المقرض بعشرة وللمقرض على المستقرض ثلثة عشر الى

اجله قاضي من ذلك الفصل وحيلة اخرى ان يبيع المقرض
من المستقرض ساعة بثلثة عشر الى اجل معلوم ويدفع
السلعة الى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من اجنبي
ثم ان المقرض يقلل البيع مع الاجنبي قبل القبض او
بعده ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة ويأخذ
العشرة فيحصل المستقرض عشرة وعليه للمقرض ثلثة
عشر ويصل السلعة الى المقرض والمقرض وان صار
مشتريا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن الا ان ذلك جاز
لحال البيع الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض
والاجنبي وحيلة اخرى ان يبيع المقرض من المستقرض
ساعة بثمان مؤجل ويدفع السلعة الى المستقرض ثم ان
المستقرض يبيعها من غيره باقل مما اشترى ثم ذلك
الغير يبيعها من المقرض بما اشترى ليصل السلعة اليه
بغيرها ويأخذ الثمن ويدفعه الى المستقرض فيصل المستقرض
الى المقرض ويحصل الربح للمقرض وهذه الحيلة هي العينة
التي ذكرها محمد بن قاسم مشايخ بلخ ببيع العينة في
زماننا خير من البيع الذي جرى في اسواقنا وعن بلخ

يوسف له انه قال العيت جائرة ما جورت وقال اجو
لمكان الفرار من الحرام قاض من ثمة هذه المسئلة رجل
باع غلاما بيعا فاسدا وتقا بضا ثم ابراه البايح عن
عن القيمة ثم مات الغلام عند المشتري قيمة وابراده
البايع باطل لانه ابراده قبل الوجوب ولو قال البايح للمشتري
ابرأتك من الغلام ثم هلك الغلام كان المشتري
بريا عن ضمانه لانه لما ابراده عن الغلام فقد جعل
أمانته في يده قاض في فصل فيما يخرج عن الضمان
ويكون بيع الامر من قاسق يعلم انه يعصى به لانه
اعانة على المعصية قاض من ذلك الفصل في حصر المسجل
اذا صار خلقا جازا ان يباع ويناد في ثمة ويشترى به
آخر رجل دخل كرم صديقه فاكل منه شيئا وكان صد
يقه باع الكرم وهو لا يشعر به قالوا الاثم عنه من ضوع
وينبغي ان يستعمل من المشتري او يضمن له قاض من ذلك
الفصل في مخرج فيه الطعام ليس للامام ان يسرق
فان سرق باع الجناز باكثر مما سرق جاز بيعه قال محمد
للإمام ان يجبر المحتكر على البيع اذا خاف الهلاك

على اهل المصر ويقول للمحتكر بيع ما يبيع الناس ويز
يادة يتغابن الناس في مثلها وقيل على قول ابي ح
لا يجبره الامام على البيع لانه حجر وهو لا يرى الحجر وقال
العل وري قد قال اصحابنا اذا خاف الامام الهلاك
على اهل المصر يأخذ الطعام من المحتكر ويفرقه عليهم
فان وجدوا ردوا مثله وليس هذا ليس بجرا ناهو
ضروري ومن اضطر الى مال الغير وخاف الهلاك كان له
ان يأخذه بغير رضاه قاض من ذلك الفصل في رجل باع
عقارا او صنعة لولد الصغير بمثل القيمة او بفين يسير
قالوا ان كان الاب محمولا عند الناس او مستورا جاز بيعه
ولا يكون للولد ان يبطل ذلك البيع بعد البلوغ وكنت
بطل الثمن عن والده فان قال الاب ضاع الثمن او انفقت
عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل قوله وان كان
الاب فاسدا لا يجوز البيع وللابن ان ينقض بيعه اذا بلغ
الا ان يكون البيع خيرا للصبي لان الاب اذا كان محمولا
او مستورا كان الظاهر مباشرة البيع على وجه الجارية
مخلاف ما اذا كان فاسدا فان باع الاب بغير العقار والضياع

فكذلك الجواب الآن الاب اذا كان مفسداً في جوابه
روايتان في رواية يجوز البيع ويؤخذ الثمن منه ويوضع
على يد عدل صياناً لمال الصغير وفي رواية لا يجوز بيعه
الا ان يكون خيراً للصغير وذلك بان يبيع الشيء بضعف
قيمته وعليه الفتوى قاضي في باب في بيع غير المالك
رجل له على ميت دين وليس لصاحب الدين بينة الا
ان الوصي يعلم بذلك فخاف الوصي انه لو قضى الدين
يضمنه الوارث او يظهر غيره آخر فيضمنه قالوا الحيلة
في ذلك ان يبيع الوصي شيئاً من مال اليتيم بجنس الدين
من صاحب الدين او يودع عند صاحب الدين بعض
الترك فيجحد رب الدين قاضي في فصل في بيع الوصي
وسأله رجل استباع مال اليتيم من الوصي بالف ورجل
آخر استباعه بالف ومائة والاقل مائة من الثماني قالوا
ينبغي للوصي ان يبيع من الاول وكذلك رجل استأجر
مال اليتيم بثمانية والاخر استأجره بعشرة والاقل مائة
فان الوصي يواجر من المثل وكذلك متولى الوقف والوصي
ان يودع مال اليتيم ويبضع فان صالح الوصي عن

حق الميت على رجل فان كان المدي عليه مقراً بالمال او
على المال بينة او كان القاضي قضى بذلك او كان القاضي
يعلم بذلك لا يجوز صلح الوصي على اقل من الحق وان لم
يكن كذلك جاز الصلح ولو صالح الوصي عن حق يدعي الاشياء
على الميت ان كان للمدعي بينة على دعواه او علم القاضي
بذلك او كان القاضي قضى بذلك جاز صلح الوصي فان
لم يكن كذلك لا يجوز ولو احتال الوصي به مال اليتيم ان
كان الثاني املي من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز قاض
من ذلك الفصل رجل دفع الى رجل عشرة دراهم يشتري
له ثوباً سماه فانفق الوكيل العشرة ثم اشترى بعشرة
من عند ثوباً للامر قال ابو يوسف يكون المشتري للامر
وقال محمد لا يكون للامر الا ان يكون مال الامر قائماً وقت
الشراء وهو الصحيح لان الوكالة تبطل بهلاك مال الامر
قبل الشراء ومذكور ذلك في البيوع والزيادات وعادة
الكتب وما روي عن ابي يوسف كانه جعل الوكالة قائمة
بهلاك مال الامر الى بدل في ذمته وهو الضمان فان البيع
بقي بعد هلاك المبيع عند البايع الى بدل يكون على الاجبة

فلان يبقى الوكالة ببقاء بدل المال كان أولى قاضي في فصل
في تصرفات الوكيل امرأة اسرت زوجها ان يبيع جارتها
ويشتري بها أخرى ففعل ثم قال الزوج اشتريت الجارية
الثانية لنفسى وجعلت ثمن جارتك ديناً على نفسى
قالوا الجارية الثانية للمرأة ولا يصدق الزوج انه اشترى
لنفسه وكذا لو قال الزوج للمرأة بعد الشراء هذه الجارية
التي امرتني بشرائها اشتريتها لنفسى فالجارية للمرأة
ولا يقبل قول الزوج قاضي من ذلك الفصل غاصب
اخذ ثوباً من دار رجل وذهب وعجز صاحب الثوب
عن الاسترداد فقال له رجل بعني حتى استرده منه
فباعه بثمن معلوم فجاء المشتري الى الغاصب واراد ان
ياخذ منه الثوب فقال هو لي وكذبه ان ظالم خلف المشتري
بطلاق امراته ثلاثاً انه ثوبه قالوا لا يكون حائلاً ان
شراء المخصوص صحيح ذكره الكرخي في مختصره غير
ان البائع اذا عجز عن التسليم كان للمشتري حق الفسخ
وهنا ما علم يا غاصب وجب ان لا يكون له حق الفسخ
كن اشترى المرهون والمستأجر ان كان لا يعلم بذلك

كان له الخيار ان شاء فسخ وان شاء ترتب الى وقت
فكأن الرهن وانقضاء مدة الاجارة وان علم المشتري
عند الشراء بالرهن والاجارة روي عن ابي يوسف
انه لا يكون له حق الفسخ والمشايخ اخذوا بهذه
الرواية وهنا علم المشتري وقت البيع بالغصب وفي
ظاهر الرواية لا يجوز بيع المخصوص من غير الغاصب
الا ان يكون الغاصب مقراً بالغصب او كان المخصوص
منه بيتاً املاً في المرهون والمستأجر ملك البائع ثابت عند
الكمل وهو بسبيل من الاسترداد عند انقضاء المدة
فكأن الرهن قاضي من ذلك الفصل رجل دفع الى رجل
شيئاً لبيعه ويدفع ثمنه الى زيد فجاء صاحب المال
ويطلب الثمن من زيد قال زيد لم يدفع البائع الى الثمن
فقال البائع بعت ودفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل ان كان البائع بايعاً بغير اجر كان
القول قوله ولا ضمان عليه وان كان بايعاً باجر فكل ذلك
في قول ابي حنيفة خلافاً لصاحبه لان الثمن يدرك المبيع والمبيع
كان امانة عند البائع عند ابي حنيفة لان عند الاجير

المشترك امين فكذا الثمن والاضمان على زيد لان قول
البائع لا يكون حجة عليه قاضي من ذلك الفصل ببيع
عنده ودائع الناس وبضائعهم امروء ببيعها فباعها
بثمن مؤجل وسلم المبيع الى المشتري وعجل الثمن لار
باب الاموال من مال نفسه ليأخذ الثمن بعد ذلك
من المشتري ويكون له فافلس المشتري قبل اداء الثمن
وتوى ما عليه كان للبائع ان يسترد من اصحاب الاموال
ما عجل لهم من مال نفسه لانه انما اعطاهم بشرط ان
يكون الثمن له فاذا لم يسلم له الشرط كان له ان يسترده
كرجل مات ولم على الناس ديون وليس له وارث معلوم
فاخذ السلطان ديون الميت من غرمائه ثم ظهر له وارث
كان ديون الميت على غرمائه لهذا الوارث لانه ظهر
ان الغرماء لم يدفعوا المال الى صاحب الحق فلا يحصل
لهم البراءة وكان عليهم الاداء ثانيا قاض من ذلك
الفصل رجل وقع الى دال عينا يبيعه فعرض الدال
على صاحب الدكان فترك العين عند صاحب الدكان
فهرب صاحب الدكان وذهب بالمتاع ضمن الدال

لانه ليس للدال ان يترك العين عند غيره لكنه بعض
ويأخذ العين الا ان يكون الدال تلميذ صاحب الدكان
يضع امته الداس في حانوته او كان في عياله فيتذلل
يضمن الدال دال باع شيئا واخذ الدال لانه ثم استحق
المبيع على المشتري او رد عليه بعيب بفضاء او غيره
لا يسترد الدال لانه وان انفسح البيع لانه وان انفسح لا
تبين ان البيع لم يكن فلا يبطل علم الوكيل بالبيع اذا
باع ما يساوى درهما بالف درهم جاز في قول ابي يوسف
ولا يكره وقال محمد يكره ذلك هكذا ذكر الشيخ الامام هـ
المحرف بخواهر زاده قاضي من ذلك الفصل واذا
اجر الرجل اجارة باجرة ثم اخرج غيره لا ينقض الاجارة
الثانية في حق الاجر حتى ان الاجر مع المستاجر الاول
لوتفاسخا الاجارة لا يجتب عليه ان يسلم الى الثاني
وفي فصل البيع اذا انفسخ البيع بما هو فسخ من كل وجه
كان على الاجر ان يسلم الى المستاجر اصل المسئلة ما ذكر
في ادب القاضي عيين في يد رجل تنازع فيه اثنان احد
هما يدعى عليه الاجارة والاخر يدعى عليه الشراء فافر

المدعى عليه للمستأجر فإراد مدعى الشراء ان يحلفه
على البيع كان له ذلك لأن الاجارة وان ثبت باقراره
لا يكون فوق الثابت عيانا ولو أجر ثم تباع من أجر
ثم تباع من آخر لزم البيع في حق الآخر فاذا انكروا بيعهم
كان له ان يحلفه ولو ان المدعىين ادعيا الاجارة
فاقر المدعى عليه باجارة احدهما لم يكن للآخر ان يحلفه
لأن اجارة احدهما لما ثبت باقراره ما ركانه أجر ثم
أجر فلا يصح الاجارة الثانية فلا يكون له ان يحلفه
قاضي في كتاب الاجارة في فصل الفاظ ولو أجر ثم
باع وسلم فجاء المستأجر وادعى الاجارة قبلت بيته
على المشتري وان كان الأجر غايبا لا المشتري يدعى
المالك لنفسه وكان خصما لكل من يدعى حقا في ذلك العين
وكذا لو رهن رجل عند انسان عينا وسلم ثم استزعه
من يده بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن وادعى
الرهن واراد ان يسترده من المشتري واقام البيعة
على الرهن قبلت بيته وان كان الراهن غايبا ويخلف
العين من يد المشتري ويسلم الى المرتهن لما قلنا قاضي

من ذلك الكتاب رجل دفع الى رجل ثوبا لبيعه على انه
ان زياد على كذا وكذا فهو له قال ابو يوسف يكون اجارة
ويكون هو في الثوب بمنزلة الاجير المشترك قاضي
ذلك الكتاب ويبطل الاجارة بموت الاجير المشترك قاضي
عندنا خلافا للمشافعي ولا يبطل بموت الكوكل ولا بموت
الاب والوصي ولا بيلوع الصبي ويبطل بموت الموكل
قاضي من ذلك الكتاب رجل استأجر دابة الى موضع باربعة
درهم على ان يرجع في يومه ذلك فرجع بعد خمسة ايام
قالوا عليه درهمان لانه خالفه في الرجوع فسيقط عنه اجر
الرجوع وينبغي اجر الذهاب قاضي من ذلك الكتاب واذا
انقضت مدة الاجارة ورجب الدار غايب فسكن المستأجر
بعد ذلك سنة لا يلزم الكراء لهذه السنة لانه لم يسكنها
على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر
غايب والدار في يد امراته لا ان المرأة لم يسكنها باجر
قاضي من ذلك الكتاب رجل استقرض من رجل مالا معلوما
وقبض المال ثم ان المشتقرض اسكن المقرض في حانوته وقال
ما لم ارد عليك قرضك لا اطالبك باجرة الحانوت قال

الفقيه ابو بكر البلخي ان ترك الاجرة عليه مع استقرضه
منه كانت الاجرة واجبة على المقرض وان تركها قبل الا
ستقراض او بعده فالحاقوت عارية في يده ولا اجرة على
المقرض رجل استقرض دراهم واسكن المقرض في داره
قلوا يجب اجر المثل على المقرض لان المستقرض انما اسكنه
في داره عوضا عن منفعة القرض لا مجانا فيجب اجر المثل
وكذا لو اخذ المقرض من المستقرض حمارا يتعمد الى ان
يرد عليه دراهم ثم ان المقرض سلم الحمار الى بقار فنعقه
الذي يضمن المقرض قيمة الحمار لان الحمار كان عند المقرض
باجارة فاسده وكان امانه فاذا دفعه الى السرح ليعتلف
صار مخالفا وكان ضامنا قاص في فصل في الاجارة
الطويلة رجل اقترض انسانا دراهم واراد ان يسكن
دار المستقرض بغير اجر قال ابو بكر الاسكاف يستاجر
المقرض دار المستقرض مدة معلومة سنة او اكثر باجر
مجل ثم يتبع من المستقرض شيئا يسيرا بتلك الاجرة
حتى يصير الاجرة قصا صا يضمن ما باع من المستقرض قاضي
من ذلك الفصل المتوكل اذا اجر الوقف ان كان الوقف
شرط ان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز الاجارة اكثر وان

لم يكن شرط ذلك يجوز الاجارة الى ثلاث سنين فان اجرها
اكثر من ذلك اختلفوا فيه فان مشايخ بلخ لا يجوز اجا
رة الوقف اكثر من ثلاث سنين وقال بعض مشايخنا
يجوز ذلك اذا كان المستاجر ممتن لا يخاف منه دعوى
المالك اذا طالت المدة وقال الفقيه ابو الليث الاحياط
في ذلك ان يرفع الامر الى القاضي حتى يبطله قاضي من ذلك
الفصل فصل في اجارة الوقف ومال اليتيم متوكل الوقف
والوصي اذا اجر مال اليتيم او الوقف باقل من اجر مثله
بملا يتغابن الناس فيه قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر
محمد بن الفضل يجب اجر المثل بالغامابيع عند بعض
علمائنا وعليه الفتوى قال هو وعلى اصولنا اصحابنا ينبغي
ان يصير الاجر والمستاجر غاصبا فانه ذكر في المزارعة
الوكيل يدفع الارض مزارعة اذا دفع الارض من ارضه وشرط
لصاحب الارض شيئا يسيرا ليتغابن الناس في مثله
يصير الوكيل غاصبا وكذا المدفوع اليه الا ان الحصاص
هو قال لا يصير المدفوع اليه غاصبا وعليه اجر المثل قال
وانا افتي بقول الحصاص هو قال مولانا رضي الله عنه ينبغي

ان يكون الجواب على التفصيل ان لم ينقصها الزراعة
يجب اجرامثل بالغاما بلغ وان نقصها الزراعة ينظر
الى نقصان الاصل الى اجر المثل ايتما كان اكثر من ذلك
لوقف والصغير رجل غصب ارضا وقفها او ارضا
لصغير قال بعضهم يضمن الغاصب اجرامثل للوقف
والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن قاضي خان الوصي
اذا اجر ارض اليتيم او استأجر لليتيم ارضا بمال اليتيم
اجارة طويلة رسمية ثلاث سنين لا يجوز ذلك ولذلك
ابى الصغير ومتولى الوقف لان الرسم في الاجارة
الطويلة ان يجعل شيء يسير من الاجارة بمقابلة السنين
الاولى ومعظم المال بمقابلة السنين الاخيرة فان كانت
الاجارة لارض اليتيم او الوقف لا يصح الاجارة في السنين
الاولى لانها يكون باقل من اجرامثل فلا يصح قاضي من
ذلك الفصل وطريق تصحيح الاجارة في السنين الطويلة
في ارض اليتيم والوقف بمال ان يجعل اجر السنين كلها مقدار
اجرامثل ثم آت الوصي ومتولى الوقف ويراء المشاجر
عن اجر السنين الاولى فيصح ذلك في قول ابي محمد

قاضي من ذلك الفصل المتولى اذا اجر حمام الوقف من
رجل ثم جاء رجل آخر وزاده في اجرة الحمام قالوا ان كان
حين اجر الحمام من الاول اجرة بمقدار اجر مثله او
بنقصان يسير يتغابن الناس في مثله فليس للمتولى
ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة وان كان
الاجارة الاولى بما لا يتغابن الناس فيه يكون فاسدة
وله ان يواجرها اجارة صحيحة اما من الاول او من غيره
باجر المثل او بالزيادة على قدر ما يرض به المستأجر
وان كانت الاولى باجر المثل ثم ازداد اجر مثله كان
للمتولى ان يفسخ الاجارة وما لم يفسخ يكون على المشا
جر الاجر المسمى كذا ذكر الطحاوي في الارض اذا كانت
وقفها على قوم فاجرها وصي الميت ثم مات الموقوف
عليهم لا يبطل الاجارة قاضي من ذلك الفصل المتولى
لا يملك استبدال الوقف الا في رواية عن ابي يوسف
او كان الواقف جوز الاستبدال قاضي من ذلك الفصل
الاب او الجد اب الاب او وصيتهما اذا اجر الصغير
في عمل من الاعمال التي يتقدر عليها الصغير جارا لانه

يجعل ما ليس بمال مالا للصغير ولا ولاية للجد مع قيام
ولاية الاب وصي الاب مقدم على الجد وان لم يكن
للصغير اب ولا جد اب الاب ولا وصيتهما فأجره
ذو رحم محرم من الصغير وكان الصغير في حجره جاز
لأنه يملك تأريبه فيملك إجارته وان كان الصغير في
حجر ذي رحم محرم منه فأجره ذو رحم محرم آخر هو
أقرب من الذي كان في حجره خوان يكون في حجر العم
فأجرته أمه جاز في قول أبي يوسف ولا يجوز في قول
محمد وان أجره ذو رحم محرم هو في حجره ليس له أن
ينفق الأجر على الصغير اذا لم يكن له ولاية التقرب
في ماله كما لو وهب للصغير مال كان لصاحب الحجر
أن يقبض الهبة وليس له أن ينفقها على الصغير واذا
بلغ الصغير بعد ما أجر من له ولاية الإجارة أن
شاء أمضى الإجارة وان شاء فسخ سواء أجره الاب
والجد أو وصيتهما أو غيرهم وليس لمن كان الصغير
في حجره أن يدفعه إلى جايك ليتعلم تلك الحرفة ان
لم يكن اب الصغير حايك لأن الصغير يتضرر بذلك

من له حق الإجارة اذا استأجر استأذنا يعلم العمل في
تلك السنة فلما مضى نصف السنة ولم يعلمه كان
للمستأجر أن يفتح الإجارة ولو استأجر استأذنا سنة
ليخلف الصغير لا يجوز تلك الإجارة قاضي من ذلك
الفصل رجل أكثرى من رجل سفينة يحمل فيها الطعام
إلى موضع فلما بلغت السفينة إلى ذلك الموضع ردها
الريح إلى المكان الذي أكثرى السفينة مع الملاح و
ليس له على المستكرى كل وان كان معه فعليه الكراء
لأن العمل صار مسلما إلى المستكرى كالحياط اذا خاط
الثوب في دار صاحب الثوب رجل استأجر بحال للتر
كوب إلى موضع كذا فخرج به في بعض الطريق وردته
إلى الموضع الذي استأجره فعليه الأجر وهو يظهر مسألة
السفينة اذا ردها الريح والمكرى مع الملاح في
السفينة قاضي في فصل فيما يجب الأجر على المستأجر
وفيما لا يجب وكذا الرعي اذا انقطع ماءه حتى مضت
السنة يسقط جميع الأجر وان قل الماء وبدو راعي
ويطحن على نصف ما كان يطحن قبل ذلك كان

للمشاجرة ان يوردها فان لم يوردها حتى تحن كان ذلك
رضا وليس له ان يوردها الرجى بعد ذلك ولو اشاجر
ارضاً من ارض الجبل بدراهم فزرعها فلم يثمر عامه
ولم ينبت حتى خفت السنة ثم مطرت السماء ونبت قال
محمد بن الزرع كلمة للمشاجر وليس عليه كراء الارض
ولانقصانها قاضي من ذلك الفصل رجل اشاجر سفينة
ليذهب بها الى موضع كذا ويحرق بها فذهب السفينة
فلم يجد ذلك الشيء قال محمد بن يونس كراء السفينة
في الذهاب فارغة اقل كراء ولو قال اكثريتها منك على
ان يحمل الطعام من موضع كذا الى هنا فلم يحمل الطعام
فليس عليه شيء من الكراء لان في المسئلة الاولى ان
السفينة للذهاب والحمل والرجوع فيلزم حصّة
الذهاب وفي المسئلة الثانية وقع على حمل الطعام من
موضع كذا الى هنا فاذا لم يحمله لا يلزمه شيء ولو استكدر
دابة ليحمل من هناك حولاً الى هنا فكما ترى وقال هبت
ولم اجل الحمل قالوا ان صدقك المستكدر في ذلك كان
عليه اجر الذهاب خالياً عن الحمل قاضي من ذلك الفصل

وان اشاجر ليذهب بكتاب الى فلان ويحرق بجوابه
فذهب بالكتاب فوجد فلان اقدماء فزاد الكتاب الاجر
له وقال محمد بن يونس اجر الذهاب ولو ترك الكتاب ثم
اوهرقه ولم يورده كان له اجر الذهاب في قوله لانه
لم ينقص عمله وقيل اذا مرقه ينبغي ان لا يجب الاجر
لانه اذا ترك الكتاب ثم ينقعه بالكتاب وارث المكتوب
ب اليه فيحصل له الفرض بخلاف ما اذا مرقه ولو
اشاجر رجلاً ليذهب الى موضع كذا ويدعو فلان اليه
باجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلان قالوا
له الاجر ولو اشاجر ليذهب الى موضع كذا ويؤدى
رسالة الى فلان فلم يجد فلان كان له الاجر لان الاجر
متأبلة بالذهاب لا بتبليغ الرسالة رجل اشاجر
امراته لخدمته البيت بشم لا يجوز ولا يكون بها الاجر
في ذلك لان خدمت البيت مستحق عليها دابة فلا يجب
الاجر لها كما لو اشاجرها لخدمته او طبخه ولان منفعة
خدمت البيت يعود اليها والانسان لا يستحق الاجر
بما يعود منفعة اليه كما في الطبخ والخبز وان اشاجرها

لغسل ثيابه قال رضي الله عنه ينبغي ان يكون لها الاجر
لان ذلك غير مستحق عليها ديانة كخياطة الثوب ونحو
ذلك ومنفعة الغسل يعود الى الزوج خاصة فيكون
لها الاجر كما لو استأجرها لدعي غنم وان استأجرت
المراة زوجها ليخدمها باجر مسمى جاز وللزوج ان
يمتنع عن خدمتها بعد الاجارة لانه يتضرر بذلك فان
خدمها ذكر شمس الائمة السرخسي ان عليها الاجر
لزوجها كما لو استأجرت زوجها لدعي الغنم ولو قالت
المراة لزوجها اغمر رجل على ان ذلك على ألف درهم
فغمر الزوج رجلها الى ان قالت المراة لا اريد الزيادة
قالوا هذه الاجارة باطالة ولا شيء عليها لان خدمته
المراة حرام على الزوج لانه قد ادم عليها قاضي من ذلك
الفصل رجل اجر دار ثم اجرها من غيره بعد ما
سلكها الى الاول فاجاز المستأجر الاول نفقة الاجارة
الثانية على المستأجر الاول قاضي من ذلك الفصل رجل
امر رجلا بان يستأجر له دارا بعينها من رجل سنة
فاستأجرها المأمور وابى ان يدفعها الى الامر وسكنها

بنفسه حتى مضت السنة قال ابو يوسف لا اجر
على الامر ولا على المأمور وقال محمد يجب الاجر على الامر
رجل استأجر دارا وقبضها ثم اعارها من الآخر
قال ابو بكر البلخي لا يسقط الاجر وذكر في الممتنى
ان الممتأجر اذا اعار من الآخر كان ذلك نقضا للا
جارة وكذا اذا استأجر دارا وبني فيها ثم اجرها من
الآخر كان ذلك نقضا للاجارة الاولى والصحيح ان
الاجارة والا عارة لا يكون فسخا ولكن لا يجب الاجر
على المستأجر ما دام في يد الآخر رجل استأجر دارا
وقبضها وسقط منها حائط او انهدم بيت من الدار
وكان للمستأجر ان يفسخ الاجارة بحضرة الآخر ولا يصح
فسخه عند غيبته لان هذا بمنزلة الرد بالعيب وان
انهدم كل الدار كان للمستأجر ان يفسخ عند حضرته
وغيبته ويسقط الاجر عند الكل ولا يفسخ الاجارة
مالم يفسخ قاضي من ذلك الفصل رجل استأجر قيصا
يلبسه ويذهب الى مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب
الى ذلك المكان اختلقوا فيه قال الفقيه ابو بكر

البلخي لا اجر عليه لانه مخالف ضامن وقال الفقيه
ابو الليث عندي عليه الاجر ولا يكون مخالفا لان
الاجر معايل بالليس لا بالذهب الى ذلك الموضع
وانما ذكر الذهب الى ذلك الموضع ليكون ما دون
في الذهب به الى ذلك المكان قال رضي الله عنه هذا
مخلاف ما اذا استاجر دابة ليركبها الى موضع كذا
فركبها في المصارف في حوايجه ولم يذهب الى ذلك المكان
فانه يكون مخالفا ضامنا ولا اجر عليه لان في اجارة
الدابة بيان مكان الركوب شرط لصحة الاجارة
لان الركوب في بعض المواضع وبعض الطرق قد
يكون لضرب الدابة وكان ذكر المكان للتقييد فاما
في اجارة الثوب لا يشترط بيان مكان الليس انما
يشترط بيان الوقت لان الليس في بعض الاوقات
قد يكون اوفر من البعض قاضي من ذلك الفصل رجل
دفع الى خياط او قصار ثوبا وقال استاجرتك لخياط
هذا الثوب او يقصدهم فادفع الخياط الى تلميذه
او عبده ليخيطه او يقصده ففعل حسب الاجر وان

قال استاجرتك لخياطه او يقصده بنفسك فدفع الى
غلام او تلميذ لا يجب الاجر فان استاجر ظيورا
ليرفع ولده بنفسها فادفعته بشدي جاريتهما اختلفوا
فيه والاصح انها يستحق الاجر قاضي من ذلك
الفصل ولو استاجر دارا وقبضها ثم ان رب
الدار شغل بعضها بمتاع نفسه سقط عن المتاجر
حصته ذلك من الاجر ولو تكاثر دارا شها فاقام
مع رب الدار فيها الى آخر الشهر سقط عن المتاجر
حصته ما كان في يد الاجر رجل استاجر كتابا ليقرأ
ما فيه من شعر او فقه لا يجب عليه الاجر وكذا المصحف
وكذا اذا استاجر طبيباً ليشتم لا يجب الاجر وكذا اذا
استاجر بيتاً من مسلم ليصلي فيه قاضي من ذلك الفصل
استاجر دابة الى مكة ليركبها فلم يركبها ومشى
راجلاً قالوا ان مشى راجلاً ولم يركب من غير عذر
بالدابة كان عليه الاجر وان كان يقدر بان لم يركبها
لعلة بالدابة او لمرض بها بحيث لا يقدر على الركوب
لا اجر عليه قاضي من ذلك الفصل ولو استاجر رجلاً

برقرية المولى صيا غريزة ختم شريف اية ربح تعليمه زير معلى شوقه راقه
استجاء وقرال ايلس بعد التعليم رجوعه فاراد الورى الجواب اوله
بعد التعليم والختم زير تمام اجرة الورى بوصورته صيانته بعضى عم جرنه
او قلوب بعضى دخی اشاعى يا يوقر راكن فدت يا فارغ اوله اجرة تولى

نه اوله زير جواب
قد ارادنا اجرة
سوره والسنه ده
خمس و المظففين
ربعى عم ذرة غنى
تبارك به نصفي
سوره نفقه
ثقت نه اوله
والصالحه العبد
بقوله

ليعلم غلامه او ولد شعرا او ادبا او خطا او حسانا
او هجاء او حرفة من الخياطة ونحوها ان بين
لذلك وقتا معلوما ستة اشهر وما الشبه ذلك
جاز ويجب المستى تعلم في تلك المدة او لم يتعلم وان
لم يبين لذلك وقتا كانت الاجارة فاسدة حتى
لو تعلم يستحق اجرا مثل وان لم يتعلم لا يجب شئ
ولو شرط على الاستاد ان يحدقه في ذلك العمل قد
ذكرنا انه لا يصح الاجارة لان الخرافة ليس لها
غاية معلومة رجل دفع غلامه الى حايك على
ان يقوم عليه الاستاد اشهر معلومة في تعليم
الشيخ على ان يعطى الاستاد للمولى كل شهر درهما
فهو جائز ويكون اجارة للغلام ولو وقع وانه او غلاما
الى استاد ليعلم له عملا ولم يشرطه لصدها على الا
ستاد او على المولى فلما علم العمل اختلفا وطلب
الاستاد اجرة من المولى وطلب المولى اجرا للولد
العبد من الاستاد قالوا يرجع في ذلك الى العرف
والعادة الا ان الاجرة على من يكون فيحكم العرف

وقال الشيخ الامام شمس الانتم الشخصى كان
شيخنا الامام يقول عرف ديارنا في الاعمال التي
يعتد المتعلم فيها بعض ما كان متفوقا حتى يتعلم
حد عمل ثقب الجواهر وما الشبه ذلك فما كان من
جنس ذلك يكون الاجر على المولى ان كان مسمى
فالمسمى وان لم يكن فاجرا مثل عليه للاستاد وما
لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على الاستاد قاض
من باب الاجارة الواسلة

تمت

رجب بينه وبين اوليا المراه وروم والمفهوم مرفق الالفاظ
نه وفهم مرفق الالوة وروم مرفق الالفاظ والوعدله بالعقد وفر
قور الحالب الدم انه مستر على الخلية ولا يربو عنها وبوطى الحالب نه هذا
الحالة فربا يستونه بثلث معنى حق التربية ويكفر كبر لا يبينها
وذكرت الاما دراهم ويستمونه سوه كبر معناه حق الارحام ويكفر الاما
وسطى دراهم ويستمونه فوشلوى معناه حق القبا ويكفر ذلك
لاضياء وكما يدفد الحالب لهم مرالدرام والحند والنياب يدفد نه
جرباه العقد بينهم نه المستقل فند يتفقد نكاح بينهم باللفظ الاول

مرفق الالفاظ
او فلفظ مرفق الالفاظ
او فلفظ مرفق الالفاظ
او فلفظ مرفق الالفاظ
او فلفظ مرفق الالفاظ

ام لا ومثل الذوق في المذوق المذكور وهو الدرهم والنفس
 بعد جريان العقد وقبله ام لا فوجب اليك اتفاق صدر الدين لا ينفذ
 التكاليف الا لاوليه وما دفعه بطريق وجب التكاليف فلا الرجوع
 بالشروط المعينة في ذلك فوجب قاضي الفقا سقى الدين الانفاق
 للنفق لا ينفذ التكاليف الا لاوليه وما دفعه لاملول
 قبل العقد فله الرجوع فيه سواء جرب العقد او لا بشرط ولكم
 هذا حول القاضي جلال الدين الثاني لا ينفذ التكاليف الا لاوليه
 الا في الرجوع والى وبرهم وقول الحاطب الدم فان المفهوم في
 عرفهم من قول الوفاء وبرهم فهو اجابة الحاطب والوعد له بالعقد
 ومن قول الحاطب الدم انه مستر على الطيبة وكلما برسه
 الحاطب الى بيت الراه للخطوبة مرطعام يتار الى الفاد
 فهو مدية مطلقة ليس له الرجوع فيها وما برسه الدرهم و
 الخير والنياب فهو مقيد بشرط جيبك العقد في المستقبل
 هذا ملو الحروف مرعوف الزمان واستجاب ورهم من الجسد
 في بلاد الروم والهدية المقيدة المذكورة من الدرهم ونحوها
 باقية على ملك الحاطبة له لربطها به عرقضا منه

في المذوق المذكور وهو الدرهم والنفس
 بعد جريان العقد وقبله ام لا فوجب اليك اتفاق صدر الدين لا ينفذ
 التكاليف الا لاوليه وما دفعه بطريق وجب التكاليف فلا الرجوع
 بالشروط المعينة في ذلك فوجب قاضي الفقا سقى الدين الانفاق
 للنفق لا ينفذ التكاليف الا لاوليه وما دفعه لاملول
 قبل العقد فله الرجوع فيه سواء جرب العقد او لا بشرط ولكم
 هذا حول القاضي جلال الدين الثاني لا ينفذ التكاليف الا لاوليه
 الا في الرجوع والى وبرهم وقول الحاطب الدم فان المفهوم في
 عرفهم من قول الوفاء وبرهم فهو اجابة الحاطب والوعد له بالعقد
 ومن قول الحاطب الدم انه مستر على الطيبة وكلما برسه
 الحاطب الى بيت الراه للخطوبة مرطعام يتار الى الفاد
 فهو مدية مطلقة ليس له الرجوع فيها وما برسه الدرهم و
 الخير والنياب فهو مقيد بشرط جيبك العقد في المستقبل
 هذا ملو الحروف مرعوف الزمان واستجاب ورهم من الجسد
 في بلاد الروم والهدية المقيدة المذكورة من الدرهم ونحوها
 باقية على ملك الحاطبة له لربطها به عرقضا منه

بوم
 خصوص قضيه استماع وحكم ثامور اولاف ذرد قاضي
 استخلاف ثامور دكل ايكي عروي استخلاف ايوب
 عروا اول قضيه استماع وحكم عيسى حكمي فاذا اولور
 بياة بيور يلبور ثاب اول سز

هو الله اعلم

اولماز

كالمعصية

وفي المأذون لو استخلف لا يصح مكر الخليفة
 الا اذا كان يحقق الاول كالوكيل كقول
 غيره بلا اذن الموكل لا يصح ان يترافيه
 وكذا في عامة الكتب

سلمها الولد فرمايد

محبة عاقل دحي بهمان به زصد ساد محبة ماو

اصل همه دو كتهادر چار مقاماتست

شيخ عطار فرمايد كم كفتي دكم خوردن كم خفتي و تنهائي

نفس نتوان كشت الا باسوي حشيت

چون يكويم ياد كبر و اي عزيز
 غيري خاموش و تشنه جوع

نين پنهاني و ترك جوع

نوم معالمت

روزگار ز بهر روز
نقش اولی

7. 5. 1. 3. 5. 7. 9.

عونی ماہی

ما راجع
لشئ عند ضم
لا والله

1 2 3 4

١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤

[illegible]

3

Süleymanîye
İsmi: *Hazan Hüsnî P.*
Eski No: *462*